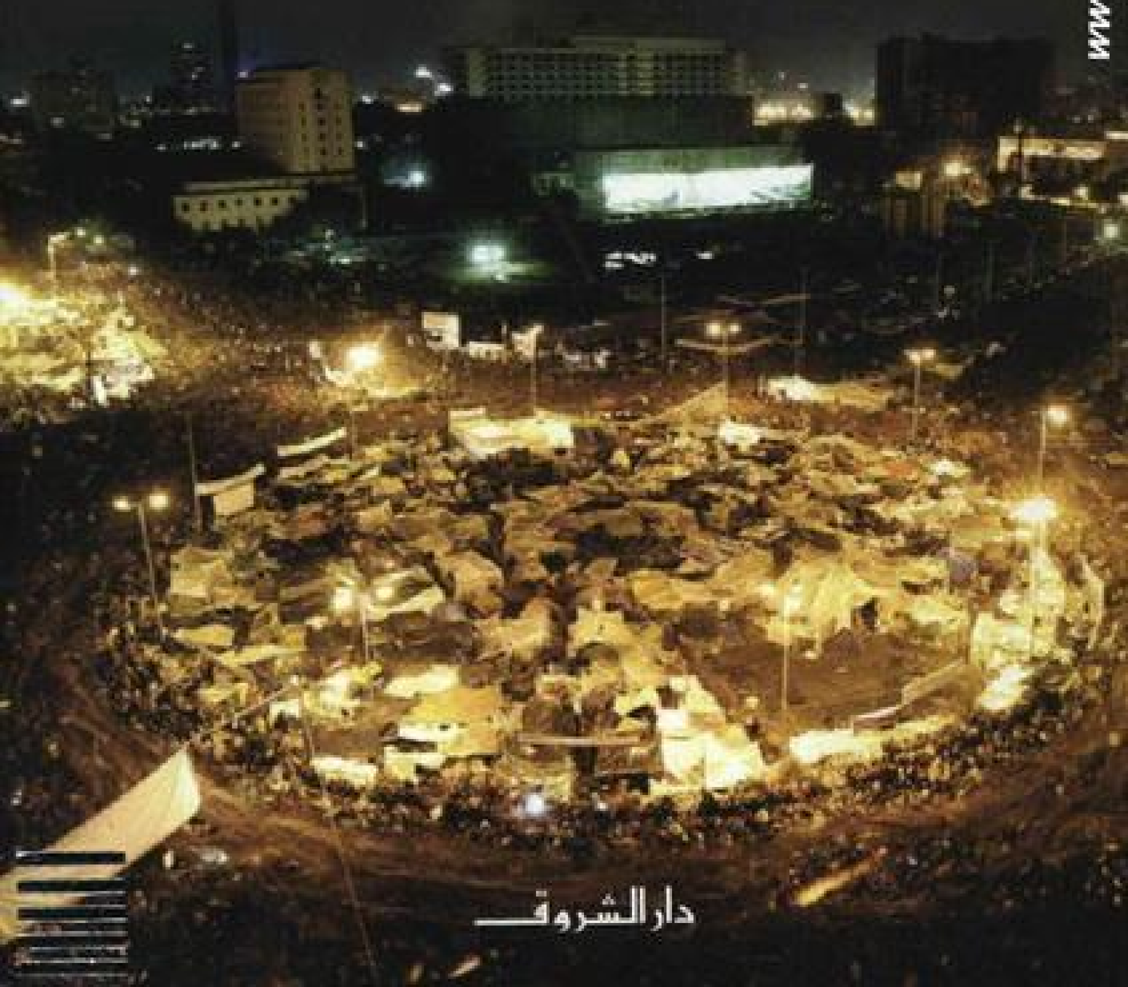
محمد حسنين هيكل

مبارك وزمانه

من المنصة إلى الميدان



دار الشروق

مبارك وزمانه

من المنصة إلى الميدان

مبارك وزمانه

من المنصة إلى الميدان

محمد حسنين هيكل

تصميم الغلاف: رجائى عبد الله

صورة غلاف: محمد الميموني

الطبعة الأولى ٢٠١٢

الطبعة الرابعة ٢٠١٣

تصنيف الكتاب: سياسة

٨ شارع سيبويه المصري

مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر

تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩

www.shorouk.com

رقم الإيداع ٣١٠٣/ ٢٠١٢

ISBN 978-977-09-3114-1

محمد حسنين هيكل

مبارك وزمانه

من المنصة إلى الميدان

دار الشروق

المحتويات

ملاحظة

لم ألزم نفسي طوال هذه الصفحات بأوصاف للرئيس «حسني مبارك» من نوع ما يرد على الألسنة والأقلام منذ أزيح عن قمة السلطة، وإنما استعملت الإشارات العادية طالما أن الرجل لم يُحاكَم، ولم يُحْكَم عليه.

ومع أن «مبارك» وصل إلى قاعة محكمة ـ ممددا على سرير طبي دخل به إلى زنزانة حديدية ـ فإن التهم التي وُجهَت إليه لم تكن هي التهم التي يلزم توجيهها، بل لعلها الأخيرة فيما يمكن أن يوجَّه إلى رئيس دولة ثار شعبه عليه، وأسقط حكمه وأزاحه.

والمنطق في محاكمة أي رئيس دولة أن تكون محاكمته على التصرفات التي أخل فيها بالتزامه الوطني والسياسي والأخلاقي، وأساء بها إلى شعبه، فتلك هي التهم التي أدت للثورة عليه.



أي أن محاكمة رئيس الدولة ـ أي رئيس وأي دولة ـ يجب أن تكون سياسية تثبت عليه ـ أو تنفي عنه ـ مسئولية الإخلال بعهده ووعده وشرعيته، مما استوجب الثورة عليه، أما بدون ذلك فإن اختصار التهم في التصدي للمظاهرات ـ قلب للأوضاع يستعجل الخاتمة قبل المقدمة، والنتائج قبل الأسباب، ذلك أنه إذا لم يظهر خروج «مبارك» على العهد والوعد والشرعية، إذن فقد كان تصديه للمظاهرات ممارسة لسلطته في استعمال الوسائل الكفيلة لحفظ الأمن العام للناس، والمحافظة على

النظام العام للدولة، وعليه يصبح التجاوز في إصدار الأوامر أو تنفيذها ـ رغبة في حسم سريع، ربما تغفره ضرورات أكبر منه، أو في أسوأ الأحوال تزيُّدا في استعمال السلطة قد تتشفع له مشروعية مقاصده!!

وكذلك فإنه بعد المحاكمة السياسية ـ وليس قبلها ـ يتسع المجال للمحاكمة الجنائية، ومعها القيد والقفص!!



بمعنى أن المحاكمة السياسية هي الأساس الضروري للمحاكمة الجنائية لرئيس الدولة، لأنها التصديق القانوني على موجبات الثورة ضده، وحينئذ يصبح أمره بإطلاق النار على المتظاهرين جريمة يكون تكييفها القانوني إصراره على استمرار عدوانه على الحق العام، وإصراره على استمرار خرقه المستبد لعهده الدستوري مع الأمة!!

ومن هذا المنطق فإنني لم أستعمل في الإشـارة إلى «مبارك» أوصافا مثل «المخلوع»، أو «المطرود»، أو حتى «السابق»، وإنما استعملت على طول سياق هذه الصفحات ما هو عادي من الإشارات.

وعلى أي حال فإنه من حق من يشاء ـ إذا شاء ـ أن ينزع إشارات استعملتها بمنطق ما قدمت، وأن يضع بدلها «المخلوع» و«المطرود» أو«السابق»!!

أردت بهذه الملاحظة أن أطرح مبكرا «وجهة نظر» ولا أكثر، وحتى لا يأخذ عليَّ أحد «تهمة أدب يتزيد»، أو «تمسك بأصول» أسقطتها الدواعي!!

محمد حسنين هيكل

مدخل

بدأت التفكير في هذه الصفحات باعتبارها مقدمة لكتاب تصورت أن أجمع داخل غلافه مجمل علاقتي بالرئيس «حسني مبارك»، وقد كانت علاقة محدودة وفاترة، وفي كثير من الأحيان مشدودة ومتوترة، وربما كان أكثر ما فيها ـ طولا وعرضا ـ لقاء واحد تواصل لست ساعات كاملة، ما بين الثامنة صباحا إلى الثانية بعد الظهر يوم السبت ٥ ديسمبر ١٩٨١ ـ أي بعد شهرين من بداية رئاسته ـ وأما الباقي فكان لقاءات عابرة، وأحاديث معظمها على التليفون، وكلها دون استثناء بمبادرة طيبة منه.

لكن الواقع أن الحوار بيننا لم ينقطع، وكان صعبا أن ينقطع بطبائع الأمور طالما ظل الرجل مسيطرا على مصر، وظللت من جانبي مهتما بالشأن الجاري فيها، وعليه فقد كتبت وتحدثت عن سياساته وتصرفاته، كما أنه من جانبه رد بالتصريح أو بالتلميح، وبلسانه أو بلسان من اختار للتعبير عنه أو تطوع دون وكالة.

وقد تراكم من ذلك كثير مكتوب مطبوع، أو مرئي مسموع، وفكرت أن أجعله سجلا وافيا ـ بقدر الإمكان ـ لحوارات وطن في زمن، ولعلاقة صحفي مع حاكم ومع سلطة في الوطن وفي الزمن!!

لكني رُحت أسأل نفسي عن الهدف من جمع هذا السجل، ثم ما هو النفع العام بعد جمعه؟!!

ـ وبداية فقد ورد على بالي أن تسجيل ما جرى في حد ذاته قد يكون وسيلة إلى فهم مرحلة من التاريخ المصري المعاصر مازالت تعيش فينا، ومازلنا نعيش فيها!!

ـ ثم ورد على بالي أن كثيرا من قضايا ما جرى مازالت مطروحة للحوار، وبالتالي فالتسجيل سند للوصل والاستمرار.

ـ ثم ورد على بالي أن بعض الملامح والإشارات في سياق ذلك الحوار ربما تكون مفيدة في التعرف أكثر على لغز رجل حكم مصر، وأمسك بالقمة فيها ثلاثين سنة لم يتزحزح، وتغيرت فيها الدنيا، وظل هو، حيث هو لا يتأثر.

وذلك لابد له من فحص ودرس!!



وتركت خواطري تطل على كل النواحي، ثم اكتشفت أن الاتجاهات تتفرع وتتمدد ـ لكن الطرق لا تصل إلى غاية يمكن اعتبارها نقطة تصل بالسؤال إلى جواب.

وعُدت إلى ملفاتي وأوراقي، ومذكراتي وذكرياتي، وبرغم آثار كثيرة وجدتها، ومشاهد عادت إليَّ بأجوائها وتفاصيلها، فقد طالعني من وسط الزحام سؤال آخر يصعب تفاديه ـ مجمله:

ـ ماذا أعرف حقيقة وأكيدا عن هذا الرجل الذي لقيته قليلا، واشتبكت معه ـ ومع نظامه ـ طويلا؟!!

والأهم من ذلك:

ـ ماذا يعرف غيري حقيقة وأكيدا عن الرجل، وقد رأيت ـ ورءوا ـ صورا له من مواقع وزوايا بلا عدد، لكنها جميعا لم تكن كافية لتؤكد لنا اقتناعا بالرجل، ولا حتى انطباعا يسهل الاطمئنان إليه والتعرف عليه، أو الثقة في قراره.

بل لعل الصور وقد زادت عن الحد، ضاعفت من حيرة الحائرين، أو على الأقل أرهقتهم، وأضعفت قدرة معظمهم على اختيار أقربها صدقا في التعبير عنه، وفي تقييم شخصيته، وبالتالي في الحكم عليه؟!!

■ وإذا أخذنا الصورة الأولى للرجل كما شاعت أول ظهوره، وهي تشبهه بـ «البقرة الضاحكة» la vache qui rit ـ إذن فكيف استطاعت «بقرة ضاحكة» أن تحكم مصر ثلاثين سنة؟!!

■ وإذا أخذنا الصورة الأكثر بهاءً، والتي قدمت الرجل إلى الساحة المصرية

والعربية بعد حرب أكتوبر باعتباره قائدا لما أطلق عليه وصف «الضربة الجوية» إذن فكيف تنازلت «الأسطورة» إلى تلك الصورة التي رأيناها في المشهد الأخير له على الساحة، بظهوره ممددا على سرير طبي وراء جدران قفص في محكمة جنايات مصرية، مبالغا في إظهار ضعفه، يرخي جفنه بالوهن، ثم يعود إلى فتحه مرة ثانية يختلس نظرة بطرف عين إلى ما يجري من حوله، ناسيا ـ أنه حتى الوهن له كبرياء من نوع ما، لأن إنسانية الإنسان ملك له في كافة أحواله، واحترامه لهذه الإنسانية حق لا تستطيع سلطة أن تنزعه منه ـ إلا إذا تنازل عنه بالهوان، والوهن مختلف عن الهوان!!

■ وإذا أخذنا صورة الرجل كما حاول بنفسه وصف عصره، زاعما أنه زمن الإنجاز الأعظم في التاريخ المصري منذ «محمد علي» إذن فكيف يمكن تفسير الأحوال التي ترك مصر عليها، وهي أحوال تفريط وانفراط للموارد والرجال، وتجريف كامل للثقافة والفكر، حتى أنه حين أراد أن ينفي عزمه على توريث حكمه لابنه، رد بحدة على أحد سائليه وهو أمير سعودي تواصل معه من قديم، قائلا بالنص تقريبا:

ـ «يا راجل حرام عليك»، ماذا أورِّث ابني ـ أورثه «خرابة»؟!!

ولم يسأله سامعه متى وكيف تحولت مصر إلى «خرابة» حسب وصفه!!

وهل تولى حكمها وهي على هذا الحال، وإذا كان ذلك فماذا فعل لإعادة تعميرها طوال ثلاثين سنة، وهذه فترة تزيد مرتين عما أخذته بلاد مثل الصين والهند والملايو لكي تنهض وتتقدم!!

ثم إذا كان قد حقق ما لم يستطعه غيره منذ عصر «محمد علي» إذن فأين ذهب هذا الإنجاز؟!! ـ وكيف تحول ـ تحت نظامه إلى «خرابة»؟!! ـ ثم لماذا كان هذا الجهد كله من أجل توريث «خرابة»، خصوصا وأن الإلحاح عليه كان حقل الألغام الذي تفجر في وسطه نظام «الأب» حطاما وركاما، مازال يتساقط حتى هذه اللحظة بعد قرابة سنة من بداية تصدعه وتهاويه!!

وكيف؟!! ـ وكيف؟!! ـ وكيف؟!!

وهنا فإن التساؤل لا يعود عن الصور، وإنما ينتقل إلى البحث عن الرجل ذاته!!



وعلى امتداد هذه الصفحات فقد حاولت البحث عن الرجل ذاته قبل النظر في ألبوم صوره، وعُدت إلى ملفاتي وأوراقي، ومذكراتي وذكرياتي عن «حسني مبارك»، ثم وقع بمحض مصادفة أنني لمحت قصاصة من صحيفة لا أعرف الآن بالتحديد ما دعاني إلى الاحتفاظ بها ثلاثين سنة، لكني حين نزعتها من حيث كانت وسط المحفوظات ـ رُحت أقرؤها وأعيد قراءتها ـ متفكرا!!

وكانت القصاصة مقالا منشورا في جريدة «الواشنطن بوست» في يوم ٧ أكتوبر ١٩٨١، وفي بداية المقال جملة توقفت عندها، وفي الغالب بنفس الشعور الذي جعلني أحتفظ بها قبل ثلاثين سنة!!

والجملة تبدأ بنقل (أن الأخبار من القاهرة بعد اغتيال الرئيس «السادات» تشير إلى أن الرجل الذي سوف يخلفه على رئاسة مصر هو نائبه «حسني مبارك»)، ثم تجيء جملة تقول بالنص: «إنه حتى هؤلاء الذين يُقال أنهم يعرفون «مبارك» هم في الحقيقة لا يعرفون عنه شيئا».

والآن بعد ثلاثين سنة وقفت أمام هذه الجملة، وشيء ما في مكنونها يوحي بأنها «مفتاح» المقال كله، لأننا بالفعل أمام رجل رأيناه كل يوم وكل ساعة، وسمعناه صباح مساء، واستعرضنا الملايين من صوره على امتداد ثلاثين سنة، لكننا لم نكن نعرفه ولانزال!!



وكان سؤالي التالي لنفسي:

ـ إذا لم تكن للرجل صورة معتمدة تؤدي إلى تصور معقول عنه، فكيف أتفرغ شهورا لجمع ونشر ما سمعت منه مباشرة خلال مرات قليلة تقابلنا فيها، أو ما قلته له بطريق غير مباشر ـ أي بالحوار والكتابة والحديث ثلاثين سنة؟!

وترددت، لكنني بإلحاح أن تلك ثلاثون سنة بأكملها من حياة وطن، وهي نفسها

ثلاثون سنة من المتغيرات والتحولات في الإقليم وفي العالم، قادنا فيها رجل لا نعرفه إلى مصائر لا نعرفها «فإن زمان هذا الرجل يصعب تجاوزه أو القفز عليه مهما كانت الأسباب، مع أن هناك أسبابا عديدة أبرزها أن التاريخ لم ينته بعد كما كتب بعض المتفائلين من الفلاسفة الجُدد»!!

ثم كان أن توصلت إلى صيغة توفيق بين هذه الاعتبارات:

■ من ناحية تصورت أن أحاول في مقدمة مستفيضة لهذا الكتاب، أن أترك ما تحويه ملفاتي وأوراقي، ومذكراتي وذكرياتي ـ تنقل بعض الخطوط والألوان عن «حسني مبارك» معترفا مقدما ومسبقا أن هذه المقدمة مهما استفاضت ليست كافية لإظهار لوحة تستوفي شروط المدرسة الكلاسيكية لفن الرسم، لكنها ـ كذلك خطر لي ـ قد تستطيع مقاربة شروط مدرسة الرسم التعبيري.

بمعنى أنها قد تكون صورة لا تحاول تقليد مدرسة «ليوناردو دافنشي» أو «مايكل أنجلو» وحيا موصولا بالطبيعة، وإنما تحاول تقليد مدرسة «رينوار» و«مانيه» تلمس موضوعها بمؤثرات أجوائه الإنسانية، وتشير إلى الطبع والشخصية مما يبلغه الحس ولا يطوله البصر!!



وراودني على نحو ما أن الجميع ـ ربما ـ أخطئوا في تصوير الرجل.

لجئوا إلى الكاميرا تلتقط الصورة ومضا بالضوء، بينما كان يجب أن يلجئوا إلى الفرشاة واللون رسما بالزيت، ثم إنهم كرروا الخطأ حين اختاروا المدرسة الكلاسيكية في الفن، بينما كان يجب أن يلجئوا للمدرسة التأثيرية!!

وأظن أن ذلك ما حاولت بلمسات ألوان على مساحة ورق، تنزل عليها فرشاة زيت تشبعت به خفيفة وكثيفة، تومئ بالظل أو بالفراغ، وتوحي بأكثر مما تصيح، وتعبر بقدر ما هو مستطاع في زمن لم يعد فيه متسع لرقة «رينوار»، أو خيال «مانيه».



ولقد ساءلت نفسي كثيرا عن السبب الذي دعا الجميع إلى هذا التقصير في البحث عن الرجل ذاته، وكيف تراكم التقصير في التعرف عليه ثلاثين سنة؟!!

وكان التفسير متعدد الأسباب وكلها منطقية، لكنها تاهت في الزحام:

ـ بعض الناس تلقفوه حين وجدوه، ولم يتوقفوا أمام شخصيته وهي تقفز من المنصة إلى الرئاسة، فقد أخذهم هول ما وقع على المنصة، وتمسكوا بمن بقي بعده!!

ـ وبعضهم أخذه الظاهر من الرئيس الجديد واستخف بما رأى، واعتبره وضعا مؤقتا لعبور أزمة، وبالتالي فالإطالة في تحليله إضاعة للوقت!!

ـ وبعضهم شدته الوقائع التي ظهر الرجل طرفا في معمعانها، واستطاعت الصورة العامة للأحداث الكبرى التي دهمت المنطقة أن تستوعب دوره ضمن الأدوار، ومع قيمة مصر فإن الجالس على قمتها التحف برايتها، وساعده الطامعون في إرث الدور المصري على تحويل هذه الراية إلى برقع يستر ملامح متغيرة للسياسة المصرية!!

ـ وبعضهم خصوصا من أجيال الشباب نشئوا وشبوا ولم يعرفوا رئيسا غيره، وبالتالي فإن أجيالا تعوَّدت عليه، وتأقلمت بالتطبيع على وجوده.

ـ وبعضهم رغبة في راحة البال تجاهل السؤال عن الرجل، واستعاض عنه بقبول جواب معبأ يصنعه إعلام يأتمر بالغلبة ـ غلبة السلطة ـ أو غلبة الثروة في مصر، وكان لسوء الحظ إعلاما فقد تأثيره، وإن بقي هديره!!

ولعل .. ولعل.. وكلها علامات استفهام تحار فيها الظنون، لكن الواقع قبل وبعد أي شيء أن الرجل بقي على القمة في مصر ثلاثين سنة!!

وأستأذن أن أؤكد وبوضوح أن هذه الصفحات وإن طالت عما توقعت ـ ليست قصة حياة، ولا هي سيرة رجل، وإنما هي لمحات قصرتها على ما رأيت بنفسي أو عرفت، وذلك هو عذري ـ واعتذاري ـ عن استعمال صيغة المتكلم في بعض الفصول، وعذري ـ واعتذاري أيضا ـ عن استعمال ألفاظ وعبارات بالعامية نقلتها كما سمعتها طلبا لدقة التعبير.

وهنا أضيف أنني لم أسعَ إلى لقاء أحد ممن عملوا مع «مبارك» عن قُرب أو عايشوه، فتلك مهمة غيري إذا حاول كتابة سيرته أو تتبَّع دوره.

ولقد راعني ـ وأظنه راعَ غيري ـ أن كثيرين من هؤلاء الذين عملوا معه ومباشرة، كانوا أوائل من انقلبوا عليه، والمعنى هنا أن الرجل لم يرتبط بعلاقات إنسانية عميقة مع محيطه، ولا تواصل بولاءات متبادلة أو حميمة مع الذين اقتربوا منه وخالطوه، وإنما كانت علاقاته بهذا المحيط ـ على الأرجح ـ خدوشا على السطح لا يتبقى منها غير ندوب على الجلد تشحب وتزول بعد أيام أو أسابيع لا أكثر!!

وتلك ظاهرة ملفتة كذلك!!



ذلك هو الجزء الأول من هذا الكتاب!!

بقي الجزء الثاني، وذلك هو الجزء الأكبر في الكتاب، وهو يشمل ما جمعت مما كتبت على الصفحات أو قلت على الشاشات، وكله مرتبط بقضايا العصر عرضا وتحليلا ـ شرحا وتفصيلا، وظني أنه وقد امتد على مساحة ثلاثين سنة، قد يعوض بالكلمات بعض ما لم تستطع أن تستوفيه الألوان!!

ـ وأملي ـ ربما ـ أن شيئا في هذا كله قد يرسل شعاعا يكشف ولو لمحة من تلك الفجوة المجهولة التي أشارت إليها جريدة «واشنطن بوست» منذ اليوم الأول لعصر «مبارك»، حين قالت «إن الذين يظنون أنهم يعرفون الرجل هم في الواقع لا يعرفون عنه شيئا»!!

وذلك ـ مع الأسف صحيح ـ فلقد فاجأت هؤلاء العارفين بدايته، وفاجأتهم نهايته!!



يتبقى أن هناك سؤالا لابد أن يصل إلى آذان الجميع: كيف استطاع هذا الرجل أن يجلس على رئاسة مصر ثلاثين سنة؟! ـ ثم كيف استطاع شعب مصر أن يصبر ثلاثين سنة؟!!

وبالنسبة لـ: «كيف» الأولى فالجواب عن سؤالها: إنه حظه طالما استطاع البقاء!!

وأما «كيف» الثانية فجواب سؤالها: إنها مسئولية الشعب المصري كله لأنه هو الآخر استطاع ـ استطاع بالصبر والصمت ـ وإظهار السأم والملل أحيانا ـ حتى جاءت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وعندما لم يعد الصبر قادرا، ولا الصمت ممكنا، ولا الملل كافيا!!

الفصل الأول

أكثر مما يبدو على السطح؟

بدأت متابعتي للرئيس «حسني مبارك» من بعيد بالمسافة، من قريب بالاهتمام ـ عندما ظهر على الساحة العامة لأول مرة قائدا لسلاح الطيران المصري في الظروف الصعبة التي تعاقبت بعد أحداث يونيو سنة ١٩٦٧، ولم يخطر ببالي وقتها ـ لحظة واحدة ـ أن هذا الرجل سوف يحكم مصر ثلاثين سنة، ويفكر في توريث حكمها بعده لابنه.

وعندما أصبح «مبارك» رئيسا بعد اغتيال الرئيس «أنور السادات» في أكتوبر ١٩٨١، فقد رحت حتى ونحن لانزال بعد في سجن «طرة» (ضمن اعتقالات سبتمبر الشهيرة سنة ١٩٨١)، اذكِّر نفسي وغيري بالمثل الفرنسي الشائع، الذي استخدمه الكاتب الفرنسي الشهير «أندريه موروا» عنوانا لإحدى رواياته، وهو أن «غير المتوقع يحدث دائما!!».



وللأمانة فقد سمعت الفريق «محمد فوزي» (وزير الدفاع) يقدم لـ «مبارك» عند «جمال عبد الناصر» عندما رشحه له رئيسا للأركان في سلاح الطيران أثناء حرب الاستنزاف، وكانت شهادة الفريق «محمد فوزي» تزكيه لما رُشح له، ثم كان أن أصبح الرجل بعد أن اختاره الرئيس «السادات» قائدا للسلاح ـ موضع اهتمام عام وواسع، لأن سلاح الطيران وقتها كان يجتاز عملية إعادة تنظيم مرهقة، وكانت هذه العملية تجري بالتوافق مع قيام السلاح بدوره في حرب الاستنزاف، وخلالها ـ تعاقب على قيادة الطيران خمسة من القادة هم: «صدقي محمود» و«مدكور أبو العز»، و«مصطفى الحناوي»، و«علي بغدادي»، ولم يستطع أيا من هؤلاء القادة إكمال مدته الطبيعية، وبالتالي فإن مجيء كل واحد منهم إلى قيادة الطيران كان حالة فوران لا يهدأ وسط

أجواء مشحونة داخل واحد من أهم الأسلحة، في لحظة من أشد اللحظات احتياجا إلى فعله!!



وكان أول ما التقيت بـ «مبارك» لقاء مصادفات عابرة، فقد كنت على موعد مع وزير الحربية، وهو وقتها الفريق «محمد أحمد صادق»، وعندما دخلت مكتبه مارًا بغرفة ياوره ـ كان بعض القادة في انتظار لقاء «الوزير»، وكان بينهم «مبارك»، وأتذكره جالسا وفي يده حقيبة أوراق لم يتركها من يده، حين قام وسلم وقدَّم نفسه، وبالطبع فإنني صافحته باحترام، قائلا له في عبارة مجاملة مما يرد على أول لقاء: «إن دوره من أهم الأدوار في المرحلة المقبلة، و«البلد كله» ينتظر أداءه» ورد هو: «إن شاء الله نكون عند حُسن ظن الجميع»، ودُعيت إلى مكتب الفريق «صادق»، ودخلت، وكانت مصادفة لقائي بـ «مبارك» قبلها بثوانٍ ـ حاضرة في ذهني بالضرورة مع زيادة الاهتمام بالطيران وقائده، وبدأت فسألت الفريق «صادق» عن «مبارك» وهل يقدر؟! وكان رده «إنه الضابط الأكثر استعدادا في سلاح الطيران الآن بعد كل ما توالى على قيادة السلاح من تقلبات»، ولا أعرف لماذا أبديت بعض التساؤلات التي خطرت لي من متابعتِي لـ «مبارك»، منذ ظهر على الساحة العامة، وكان مؤدى ما قلته يتصل بسؤال من فوق السطح (كما يقولون): كيف بقي الرجل قرب القمة في السلاح خلال كل الصراعات والمتغيرات التي لحقت بقيادة سلاحه ـ وكيف استطاع أن يظل محتفظا بموقعه مع أربعة من القادة قبله، وكل واحد منهم أجرى من التغييرات والتنقلات ما أجرى؟!!

زدت على هذه الملاحظة إضافة قلت فيها: إنني سمعت «حكايات» عن دوره في حوادث جزيرة «آبا» قبل سنتين (وهي تمرد المهدية على نظام الرئيس السوداني «جعفر نميري»، ونشوب صراع مسلح بين الفريقين سنة ١٩٧٠)، وطبقا لـ «الحكايات» ومعها بعض الإشارات ـ فإن «مبارك» ذهب إلى السودان في صحبة نائب الرئيس «أنور السادات»، لبحث ما يمكن أن تقوم به مصر لتهدئة موقف متفجر جنوب وادي النيل، ولتعزيز موقف «جعفر النميري» في تلك الظروف العربية

الحرجة، وكانت أول توصية من بعثة «أنور السادات» وقتها هي الاستجابة لطلب الرئيس السوداني، بأن تقوم الطائرات المصرية المتمركزة أيامها في السودان بضرب مواقع المهدية في جزيرة «آبا» لمنع خروج قواتها إلى مجرى النيل، والوصول إلى العاصمة «المثلثة»، ودارت مناقشات في القاهرة لدراسة توصية بعثة «السادات» في «الخرطوم»، وكان القرار بعد بحث معمق أن لا تشترك أي طائرات مصرية في ضرب أي موقع، و«أنه لا يمكن لسلاح مصري أن يسفك دما سودانيا مهما كانت الظروف».

ثم حدث بعدها بأيام أن زعيم المهدية السيد «الهادي المهدي» أغتيل. وراجت حكايات عن شحنة متفجرة وُضعت داخل سلة من ثمار المانجو وصلت إليه، وقيل ـ ضمن ما قيل عن عملية الاغتيال ـ أن اللواء «حسني مبارك» (وهو الرجل الثاني في بعثة «الخرطوم» مع «السادات») ـ لم يكن بعيدا عن خباياها، بل إن بعض وسائل الإعلام السودانية وقتها ـ وبعدها حين أصبح «مبارك» رئيسا ـ اتهمته مباشرة بأنه كان اليد الخفية التي دبرت لقتل الإمام «الهادي المهدي».

وأشرت إلى ذلك كله بسرعة من اهتمام بالطيران وقتها وأحواله، وكان رد الفريق «صادق»: إنه سمع مثلما سمعت، لكنه لا يعرف أكثر. وأضاف «صادق»: «إذا كان «مبارك» قد دخل في هذا الموضوع، فلابد أن الإلحاح والتدبير الأصلي كان من جانب «نميري»، ثم إنه لابد أن «أنور السادات» كان يعلم» ثم أضاف «صادق»: «بأن أول مزايا «مبارك» أنه مطيع لرؤسائه، ينفذ ما يطلبون، ولا يعترض على أمر لهم»، وانتقل الحديث بيننا إلى موضوع ما جئت من أجله لزيارته.



وكانت المرة الثانية التي قابلت فيها «مبارك» في تلك الفترة أثناء معارك أكتوبر ١٩٧٣ ـ وكانت هي الأخرى لقاء مصادفات عابر، فقد ذهبت إلى المركز رقم ١٠ (وهو مركز القيادة العامة للمعركة)، وكنت هناك على موعد مع القائد العام الفريق «أحمد إسماعيل»، وكنا في اليوم الخامس للحرب (١٢ أكتوبر)، وكان اللواء «مبارك»

(قائد سلاح الطيران) هناك، وأقبل نحوي بخطىً حثيثة، وعلى ملامحه اهتمام ملفت، يسألني:

«كيف عرف الأهرام بتفاصيل المعركة التي جرت فوق قاعدة «المنصورة» وكان هو موجودا في القاعدة، وقابل طيارا إسرائيليا أسقطت طائرته، وجيء بالطيار الأسير لمقابلة قائد الطيران المصري، ودار بينهما حوار، قال فيه «مبارك» للطيار الأسير: إنه تابع سربه أثناء الاشتباك، ولاحظ أخطاءً وقع فيها، وسأله ماذا جرى لكم؟! - كنا نتصور الطيارين الإسرائيليين أكفأ، فهل تغيرتم؟!! - ورد الطيار الإسرائيلي قائلا: «لم نتغير يا سيدي، ولكن أنتم تغيرتم».

وسألني «مبارك» وهو يمشي معي في الممر المؤدي إلى مكتب الفريق «أحمد إسماعيل»، بإلحاح:

«كيف عرفنا بهذه الحكاية؟! - مع أن المعركة جرت في المساء أول أمس، وهو نقل تفاصيلها على التليفون للرئيس «السادات» أمس، ثم قرأها كاملة في «الأهرام»، وهو لم يحك إلا للرئيس وحده، فكيف «عرفنا» إذن؟!!» - وقلت: «سيادة اللواء، أليست المسألة واضحة؟ - عرفنا من الرئيس نفسه»، ورد هو ودرجة الدهشة عنده تزيد:

- من الرئيس نفسه؟ كما نقلتها له بالحرف؟! - ثم أبدى ملاحظة قال فيها: «ياه.. ده أنتم ناس جامدين قوي!!».

وكنا قد وصلنا إلى مكتب «أحمد إسماعيل»، الذي ترك قاعة إدارة العمليات، وجاء إلى مكتبه قريبا منها يلقاني، ودخلنا إلى المكتب، وتركنا قائد الطيران ما يزال يبدي دهشته من سرعة الاتصالات بين الرئيس وبين «الأهرام»!!

وربما كان عليَّ أن أستغرب أكثر منه من هذا الاتصال المباشر بين قائد الطيران وبين رئيس الجمهورية عن غير طريق القائد العام، لكني وقتها لم أستغرب، فقد تصورتها لهفة الرئيس على الاتصال المباشر بقواده دون مراعاة لتسلسل القيادة!!



ومرت على هذه الأحاديث عدة سنوات، وقع فيها ما وقع وضمنه ذلك الصدام العنيف في مايو ١٩٧١ - بين الرئيس «السادات» وبين ما سُمي وقتها بـ «مراكز القوى»، وفي أعقاب ذلك الصراع حدث أن الرئيس («السادات») ترك لي مجموعة أوراق كانت في مكتب السيد «سامي شرف» (مدير مكتب الرئيس للمعلومات)، وكان الدكتور «أشرف مروان» الرجل الذي خلف «سامي شرف» في مكتب المعلومات قد حملها إليه، وقال لي الرئيس «السادات» يومها وهو يشير إلى حقيبة أوراق أمامه «خذها - أنت تحب «الورق القديم»، وعندك الصبر لتقرأه، أما أنا فلا صبر عندي عليه!!».

وبالفعل أخذت الحقيبة - لكني لم أفحص محتوياتها إلا بعد أن تركت «الأهرام»، وتوفرت لي الفرصة كي أبحث وأراجع، خصوصا وقد بدأت في إعداد كتاب جديد أقدمه للنشر الدولي في «لندن» و«نيويورك»، وهو «الطريق إلى رمضان» The Road to Ramadan، ومع الغوص في الأوراق - كانت الآثار الغارقة هناك!!

كان السيد «سامي شرف» (سكرتير الرئيس للمعلومات، ثم وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية مع «عبد الناصر» ثم مع «السادات») قد جرى في أسلوب عمله على أن يسجل بخط يده ما يسمع على التليفون، من أي مسئول في الدولة، حتى لا يضيع من تفاصيله شيء عندما يعرضه على الرئيس، إذا كان فيه ما يتطلب العرض، وفي بعض المرات فإن «سامي شرف» كان يبعث بأصول ما كتبه بخط يده في لحظته - لأهمية ما فيه - إلى الرئيس، ثم تعود إليه تلك الأصول وعليها تأشيرة برأي، أو إشارة برفض أو قبول، وأحيانا بعلامة استفهام أو تعجب.

وداخل أحد الملفات المكدسة في حقيبة السيد «سامي شرف» وجدت مذكرة مكتوبة بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٧٠ بخطه.

وكانت المذكرة تسجيلا للنقط المهمة في محادثة تليفونية أجراها السيد «أنور السادات» (نائب الرئيس الجديد منذ ديسمبر ١٩٦٩) مع «سامي شرف» (سكرتير الرئيس للمعلومات)، والمكالمة من العاصمة السودانية حيث كان، ومعه رئيس أركان حرب الطيران اللواء «حسني مبارك» لمساعدة الرئيس السوداني «جعفر

النميري» على مواجهة ذلك التمرد على سلطته بقيادة الإمام «الهادي المهدي» (زعيم الأنصار)، والذي كان متحصنا في جزيرة «آبا»، يهدد بالخروج منها والزحف على مجرى النيل إلى الخرطوم.

وكان الرئيس «نميري» قد طلب ضرب مواقع «المهدي» في جزيرة «آبا» بالطيران المصري، وعندما رُفض طلبه في القاهرة، لجأ الرئيس السوداني إلى السوفييت، وبالفعل فإن بعض خبرائهم قادوا ثلاث طائرات «ميج ١٧»، وحلَّقوا بها فوق جزيرة «آبا» في مظاهرة تخويف حققت الهدف دون قصف، فقد شعر «المهدي» بقلق أنصاره في الجزيرة، ومن أن يكون ظهور الطيران عملية استكشاف يعقبها سقوط القنابل، وهرول للخروج من «آبا» متجها إلى «كسلا» في الشرق (وفي الغالب بقصد الوصول إلى إثيوبيا) ـ ثم حدث أن المخابرات السودانية استطاعت تحديد موقع «المهدي»، وهنا جرت محاولة اغتياله بسلة ملغومة وسط «هدية» من ثمار المانجو أُرسلت إليه. وفي تلك الظروف ثارت شكوك بأن «حسني مبارك» كان اليد الخفية التي دبرت إرسال الهدية الملغومة، وظهرت أصداء لهذه الشكوك في الصحف الموالية لـ«المهدي» في «الخرطوم»! وتلقى الوفد المصري ـ وفيه «السادات» و«مبارك» أمرا من القاهرة بمغادرة «الخرطوم»، والعودة فورا إلى القاهرة.

وبالنسبة لي فقد تابعت بعثة «الخرطوم» ومهمتها، وأبديت رأيي برفض طلب «نميري» أن يشترك الطيران المصري في ضرب جزيرة «آبا»، وكان إبدائي لرأيي رسميا، ثم ضاع الموضوع من شواغلي وسط الزحام، لأنني وقتها كنت متحملا بمنصب وزير الإعلام ـ إلى جانب تكليفي بوزارة الخارجية ـ وبمسئولية مباشرة عن التغطية السياسية والدبلوماسية والإعلامية لعملية كانت خطيرة وحيوية في ذلك الوقت، وهي تحريك حائط الصواريخ المشهور إلى الجبهة، بكل ما يتطلبه وما يستدعيه ذلك من جهد، سواء في المراكز الدبلوماسية للسياسة الدولية، أو في دوائر الإعلام الواسع وبالذات مع وزارة الخارجية الأمريكية، ووزيرها في ذلك الوقت «ويليام روجرز» (وكنت أعرفه من قبل لأنه كان عضوا في مجلس إدارة جريدة «الواشنطن بوست») والآن فإنه المسئول الأول عن مبادرة تحمل اسمه (مبادرة «روجرز») لوقف إطلاق النار تسعين يوما (تتيح فرصة للسفير «جونار

يارنج» ممثل الأمين العام للأمم المتحدة كي يتوصل إلى حل على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢).

وعندما سمحت لي الظروف فيما بعد أن أتفرغ للكتابة وللنشر، وتوفرت على دراسة ملفاتي وما تحتويه ـ إذا بي وجها لوجه أمام السر كاملا كما أسلفت!!



ووسط ملفات مكدسة بالأوراق ظهرت أمامي تلك المذكرة بخط يد السيد «سامي شرف» كما سجلها أثناء مكالمة بينه وبين نائب الرئيس «أنور السادات» في «الخرطوم».

وسياق المذكرة واضح يبين أن «أنور السادات» يحكي على التليفون، و«سامي شرف» يلاحق ما يسمع ويسجله مكتوبا، وإن على عجل!!

والمذكرة على ورقة رسمية لسكرتارية المعلومات في رئاسة الجمهورية بتاريخ ١ أبريل ١٩٧٠.

ونصها الحرفي كما يلي:

رئاسة الجمهورية العربية المتحدة

سكرتارية الرئيس للمعلومات

١/ ٤/ ١٩٧٠

«خالد عباس»[١] ـ كانوا بيفكروا يعملوها إصلاح زراعي[٢].

و«النميري» كان بيفكر أنه يعملها سجن[٣].

ـ موقف الرئيس[٤] معاهم رفع معنوياتهم جدا.

(١) «خالد عباس»: (أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة ونائب رئيس الوزراء).
(٢) (يقصد أراضي جزيرة «آبا» التي خرج منها الإمام «المهدي»).
(٣) (كان رأي «جمال عبد الناصر» عندما عرض عليه الأمر في اتصال تليفوني سابق، يميل إلى اقتراح إدخال «آبا» في برنامج الإصلاح الزراعي).
(٤) (مع زملاء «نميري» بشأن تحويل جزيرة «آبا» إلى أرض إصلاح زراعي يوزع على الفلاحين).

ـ «نميري» و«خالد» عايزين اجتماع سريع لرؤساء أ.ح (أركان حرب) الثلاثة[1] لوضع خطة كاملة للتأمين، وتنفذ تلقائيا.

ـ فيه ٣ مليون أنصاري في «السودان».

ـ «الخرطوم» الناس كلها كانت ماسكة العصايا من النصف، ما حدش وقف على رجليه إلا بعد مكالمة الرئيس، طلع «النميري» حكى لهم المكالمة، فطلع الحزب الشيوعي اللي كان برضه ماسك العصايا من الوسط قبل المكالمة.

ـ «مبارك» يحط تقرير عن سبت القنابل اللي بعتناه ـ سبب نجاح العملية ـ نتائجه قوية جدا[2].

ـ الجيش أغلبه عساكر أنصار.

ـ الإمام طلع من يومين بالعربيات على البحر الأحمر، وإحنا قاعدين عند «نميري» جاء له خبر أن ضابط مسك الإمام (جريحا) في عربية.

ـ قال بنفكر (أنكم في) مصر تاخدوه عندكم، قلت له عندي تفويض من الرئيس اللي إنت عايزه أعمله لك كله، إنما ما يخلص وبلاش وجع قلب.

قام كلم «خالد حسن» وقال له خلصوا عليه وخلصت العملية».

....

....



(١) (المقصود بالثلاثة دول الميثاق الثلاثي المعقود وقتها بين مصر وليبيا والسودان).

(٢) (أي أن «السادات» طلب من «مبارك» أن يضع تقريرا مفصلا عن عملية وضع القنابل في سلة المانجو).

رئاسة الجمهورية العربية المتحدة
سكرتارية الرئيس للمعلومات

١/٤/٧٠

السيد أنور السادات .

خالد عباس . كانوا بيفكروا يعملوا اصلاح زراعي .
والنميري كان بيقول انه يهلل سعيه .

- موقف الشيخ هناك رفع معنوياتهم جدا
- نميري وخالد عايزين اجتماع سريع للرؤساء في الجزائر لوضع خطة كاملة للقتال وتنفيذ اتفاقيا .
- خبر لا يعيد الانصار في السودان .
- الخرطوم الناس كلها كانت ما شايلة العصايا — المنطقة ما حدش وقف مع رجليه الا بعد ما طلع الشيخ [illegible] كل الإمام الكاملة [illegible] الشيوعيين [illegible] العصايا — الوسط قبل الكاملة
- مبارك يطلب تحديد عن سبب القتال الى تقسيمه . سببه في العلية . شائع قديم جدا .
- الجيش أعلن عساكر أنصار .
- الامام طلع يمشي بالعربيات على البر الاحمر واخباقا عندي عند نميري حاوله قبل انه قابل حسن الامام في عربيه .
- قال نميري [illegible] عندكم قلت له مش تنظيف الشيخ الي انت عايزه الله كله انا ما يخليك ويوسف وجمع قلب .
قام كلم خالد حسن وقال له خلصنا عليه وخلصت العملية .

وكذلك بان السر أمامي كاملا كما أملاه «أنور السادات» بالتليفون على «سامي شرف»، لكن كل سر في العادة له ذيول ـ فقد حدث بعد انتهاء معارك أكتوبر وحتى خلال أيامها الأخيرة أن أسبابا للخلاف شابت العلاقات بين الرئيس «السادات» و«بيني»، وتركت «الأهرام»، وانقطعت لشهور صلاتي به، وعلى أي حال فقد كان هو مشغولا بعلاقته المستجدة مع «هنري كيسنجر»، وكنت من جانبي مشغولا بالتحضير لكتاب جديد عن «العلاقات العربية ـ السوفيتية» بعنوان «The Sphinx & the Commissar»، وناشره وقتها مؤسسة «أندريه دويتش» في لندن ونيويورك، والحد الأقصى المسموح لي به حتى أقدم النص لا يزيد على تسعة شهور، وكذلك توقفت كل صلات بيننا، حتى جاء يوم ٨ أكتوبر ١٩٧٤، وإذا الرئيس «السادات» يطلبني بنفسه ويدعوني إلى لقاء معه «الآن» في بيته (وهو شبه ملاصق لمكتبي بالجيزة) ـ مقترحا أن أمر عليه، ثم نذهب معا لحديث صريح ـ عن خلافنا ـ في استراحة الرئاسة في «الهرم».

وفي كل الأحوال فإن «حسني مبارك» لم يكن موجودا على شاشة الرادار في اهتماماتي السياسية تلك الفترة.



وليس هذا مجال تفاصيل هذا اللقاء مع الرئيس «السادات» وما بعده، لكن الاتصالات واللقاءات تكررت بيننا طوال شهور شتاء ١٩٧٤ وإلى ربيع سنة ١٩٧٥، حتى جاء يوم ـ في شهر مارس من تلك السنة ـ قضينا فيه الصباح بأكمله معا في استراحة القناطر ومن الساعة العاشرة إلى الساعة الثالثة بعد الظهر، وكان «مبارك» موجودا على مجرى الحوار، وليس فقط على شاشة الرادار!!

والذي حدث أن الرئيس «السادات» سألني فجأة وسط حديثنا الطويل ـ تحت شجرة «الفيكس» العريقة وسط حديقة الاستراحة في القناطر ـ بما ملخصه: «أنه يجد نفسه حائرا بشأن منصب نائب الرئيس في العهد الجديد بعد أكتوبر».

واستطرد دون أن ينتظر مني ردا: «الحاج «حسين» يقصد السيد «حسين الشافعي» (والذي يشغل بالفعل منصب نائب الرئيس) ـ لم يعد ينفعني».

ثم أضاف: «بصراحة جيل يوليو لم يعد يصلح، والدور الآن على جيل أكتوبر، ولابد أن يكون منه ومن قادته ـ اختياري لنائب الرئيس الجديد!!».

وأضاف الرئيس «السادات» ـ مرة أخرى ـ دون أن ينتظر ردا: «جيل أكتوبر فيه خمسة من القيادات، أولهم وهو «أحمد إسماعيل» توفي ـ والآن أمامي «الجمسي» (وكان مديرا للعمليات أثناء الحرب، وأصبح وزير الدفاع بعد «أحمد إسماعيل») ـ ثم «محمد علي فهمي» (قائد الدفاع الجوي) ـ ثم «حسني مبارك» (قائد الطيران)، ثم قائد البحرية (هكذا أشار إليه دون اسم)، وهو يقصد الفريق («فؤاد ذكري»)».

وأضاف: «لابد أن يكون اختياري ضمن واحد منهم».

ورددت عليه بعفوية متسائلا: «ولماذا يحشر نفسه في هذه الدائرة الصغيرة؟ ـ أقصد لماذا يتصور أن جيل أكتوبر هو فقط هؤلاء القادة العسكريين للمعركة؟!!».

ورد بطريقته حين يريد إظهار الحسم:

«أنت تعرف أن الرئيس في هذا البلد لخمسين سنة قادمة لابد أن يكون عسكريا ـ وإذا كان كذلك، فقادة الحرب لهم أسبقية على غيرهم».

وقلت والحوار تتسع دائرته:

«إن أكتوبر كانت حرب كل الشعب، ثم إنك قلت لي الآن عن اعتزامك تكليف وزير الداخلية اللواء «ممدوح سالم» برئاسة الوزارة، وأخشى باختياره أنك تكون قد «بولست» (عن البوليس) الوزارة، ثم إنك بـ «مبارك» نائبا لك تكون قد «عسكرت» الرئاسة، وربما يصعب على الناس قبول الأمرين معا في نفس الوقت».

ورد قائلا: «إنه مندهش لترددي في إدراك أهمية أن يكون رئيس مصر القادم عسكريا، ثم سألني: ألست تعرف أن ذلك كان رأي «المعلم» يقصد ـ («جمال عبد الناصر») ـ أيضا؟!».

وقلت: «إن الظروف ربما تغيرت، وليس لديَّ تحيز ضد رئيس عسكري، لكنه مع

ضابط بوليس في رئاسة الوزارة، وضابط طيار في رئاسة الجمهورية ـ فإن صورة ما بعد الحرب سوف تبدو تركيزا على الضبط والربط لا تبرره الأحوال، وأما فيما يتعلق برأي «جمال عبد الناصر» فإن مسئوليات الحرب ـ وبالتالي منجزاتها ـ تغيرت كثيرا عندما التحق شباب المؤهلات بجيش المليون على الجبهة».

وشعرت أنه متمسك برأيه، واقترحت عليه ـ بمنطق حجته:

ـ ليكن ـ لماذا لم تفكر في «الجمسي» مثلا؟!!

ورد بسرعة:

ـ «لا، «الجمسي» لا يصلح للرئاسة ـ «الجمسي» فلاح وهو ليس من نحتاجه في منصب نائب الرئيس الآن».

وأدركت أن لديه مرشحا، وسألته فيمن يفكر، ورد على الفور على السؤال بسؤال كما كان يفعل أحيانا:

«ما رأيك في «حسني مبارك»؟!».

ـ وقلت: «إن اسمه لم يخطر ببالي، وإنما خطر ببالي مع إصراره على عسكري من جيل أكتوبر، أن يكون نائبه الجديد إما «الجمسي» (وزير الدفاع الآن والذي كان مديرا للعمليات) أو «محمد علي فهمي» (قائد الدفاع الجوي، وهو السلاح الذي قام بالدور الأكثر تأثيرا في المعركة بحائط الصواريخ)، فإذا أراد غير هؤلاء، فقد يفكر في واحد من قادة الجيوش».

ورد: «لا، لا أحد من هؤلاء يصلح ـ «مبارك» أحسن منهم، خصوصا في هذه الظروف!!».

وسألته بالتسلسل المنطقي للحوار: أي ظروف بالتحديد؟!!

وراح يشرح ويستطرد ويقاطع نفسه، ثم يعود إلى سياق ما يتكلم فيه، ثم يبتعد عنه، وكنت أشعر به كما لو أنه متردد في الإفصاح الكامل عن فكره، وإن كانت بعض العبارات قد لفتت نظري:

ـ قوله مثلا: «إن هناك قيادات في الجيش لم تفهم بعد سياسته في «عملية السلام» ومقتضياتها».

ـ وقوله مثلا: «إن هناك عناصر في الجيش لاتزال مشايعة لـ «مراكز القوى» أو متعاطفة مع «سعد الشاذلي».

ـ وقوله مثلا وهو يستدعي تجربة شاه إيران «محمد رضا بهلوي» الذي وصفه بأنه «سياسي عُقر»، وهو في رأيه أوعى سياسي في المنطقة، بحكم تجربة طويلة وراءه ـ استفاد كثيرا منها.

وسألني الرئيس «السادات» هنا: «ألا يلفت نظرك أن الشاه عين زوج شقيقته «فاطمي»(الجنرال «محمد فاطمي) قائدا للطيران؟! ـ عنده حكمة في هذا الاختيار، لأن الطيران يستطيع أن يتدخل بسرعة، وبقوة نيران كثيفة لمواجهة أي تمرد أو عصيان، أو حتى محاولة انقلاب».

وسألته: «إذا كانت تلك نصيحة من شاه إيران؟!».

وارتفع صوته محتجا يسأل: «هل هو في حاجة إلى نصيحة يقولها له «الشاه»، أليس يكفينا أن نرى ما نرى، ونفهم منه ما نفهم، ثم سألني مباشرة كمن يريد إفحام محاوره: «جرى لك إيه يا محمد؟!!».

ولفت نظري قول الرئيس «السادات»:

«إن «مبارك» منوفي (وضحك مقاطعا نفسه: «مثلي»، ثم عاد إلى استكمال عبارته)، وله في الطيران مجموعات بين الضباط مسيطرة على السلاح، ثم يضيف:

و«التأمين» قضية مهمة في المرحلة القادمة بكل ما فيها من تحولات قد لا يستوعبها كل الناس بالسرعة الواجبة».

وسألته:

«لكن «الشاه» عين زوج شقيقته قائدا للطيران، وليس نائبا لرئيس الدولة!! ـ و«مبارك» فيما أتصور لا خبرة له بشئون الحكم في سياسة كل يوم، خصوصا ما

يتعلق منها بمطالب الناس ومشاكلهم، وسألته «ثم لماذا لا تتيح له فرصة التجربة وزيرا لإحدى وزارات الإنتاج أو الخدمات، حتى يتفهم الرجل أحوال الإدارة المدنية، وحتى يحتك ـ ولو من باب الإنصاف له ـ بمطالب الناس وحاجاتهم» ـ وكان رده:

ـ «لا، لو فعلت ما تقترحه، فسوف أحرقه.. الإنجاز السريع في الوزارات التنفيذية مسألة في منتهى الصعوبة».



ومرت في ذهني بارقة، فقد تذكرت ذلك التقرير الذي كتبه السيد «سامي شرف» بخط يده عن مكالمة تليفونية مع نائبه الرئيس «السادات» الذي كان في الخرطوم سنة ١٩٧٠، وضمن المكالمة ما يشير التقرير عن محاولة اغتيال الإمام «الهادي» بسلة مانجو في بطنها لغم!!

وقلت للرئيس «السادات»، وأنا لا أعرف بالضبط ما أفضي به الآن وما أحجب، مما قرأت في مذكرة «سامي شرف»:

ـ «ولكن «مبارك» دارت حوله إشاعات في قضية اغتيال الإمام «الهادي»، وسوف تعود القضية كلها إلى التداول في «الخرطوم» فور إعلان تعيينه نائبا للرئيس».

ورد «السادات» على طريقته حين يريد «الإقناع» بما يتشكك فيه سامعه بأن: «مشكلتك (يا «محمد») أنك تصدق الإشاعات، ويظهر أن فترة الشهور التي انقطعت فيها عني (أي منذ تركت «الأهرام» (في فبراير ١٩٧٤)) قد «أبعدتك» عن مصادر الأخبار الصحيحة».

وقلت بأدب: «إن الأخبار الصحيحة متاحة في كل مكان لمن يبحث عنها»، وتصور الرئيس «السادات» أنه بملاحظته ضايقني، وإذا بابتسامة عريضة تملأ شفتيه مرة واحدة كما يفعل حين يريد إظهار سماحته، فأضاف بنبرته الودود المشهورة عنه: «المسألة أنك بغريزة الصحفي يشدك أي خبر مثير!!».

وقلت: «أي خبر مثير؟! ـ أنت بنفسك رويت القصة كلها على التليفون، و«سامي شرف» سجلها بخطه لعرضها على «جمال عبد الناصر»، وما كتبه «سامي شرف» عندي في أوراقي التي تفضلت وأعطيتها بنفسك لي!!».

وبدا لي أنه فوجئ، وأول ما قاله في التعبير عن مفاجأته «آه» قالها خطفا، بمعنى الدهشة!!

وكان سؤاله التالي بسرعة مستفسرا «وعندك الورقة التي كتبها «سامي»، ثم استطرد بأنه يريدها.. يريد أن يراها!!

وقلت إن الورقة موجودة ولكنها ليست «هنا»، وذكَّرته بأنني استأذنته في إخراج بعض أوراقي الخاصة بعيدا عن مصر، خوفا عليها من تربص صراعات السلطة التي لاحت نُذُرها بعد رحيل «جمال عبد الناصر».

وقلت: «إنني سوف أجيء له بها في أول سفرة إلى أوروبا»، لكني ذكَّرته بضرورة أن يتصور أن الأمريكان سجَّلوا مكالمته الأصلية مع «سامي»، وكذلك السوفييت، وربما أيضا إسرائيل، وإذن فهناك من يعرفون القصة، وربما يحتفظون بتسجيل كامل لحديثه مع «سامي»، بصرف النظر عن أي «ورقة مكتوبة»!!

وأخذتنا بعد ذلك تطورات الحوادث، فلا الرئيس «السادات» عاد إلى طلب الورقة، ولا أنا عُدت بها معي من سفر!!



لكن المسألة الأهم بعد هذا الحديث أنني خرجت من استراحة «القناطر» يومها مدركا عدة حقائق:

١ ـ إن اختيار «مبارك» لمنصب نائب الرئيس لم يكن اختيارا «بسيطا» بل مركبا ـ حكمته اعتبارات أخرى، فهو لم يكن اختيارا من بين الرجال الذين ظهروا في حرب أكتوبر، على أساس دور متفوق على غيره فيها، وإنما كان اختيار «مبارك» شيئا آخر إلى جانب أكتوبر يقدمه ويزكيه.

٢ ـ إن الرئيس «السادات» اختار رجلا يعرفه من قبل، وقد اختبر قدرته على الفعل، واستوثق منه.

٣ ـ إن اختياره للرجل وقع وفي ذهنه قضية حيوية بالنسبة له ولسياساته ـ هي قضية تأمين النظام في ظروف تحولات حساسة!!

٤ ـ إن الرجل من قبل اختياره أظهر استعدادا عنده يجعله مهيأ للمضي «وراء حدود الواجبْ» على حد التعبير المشهور في العسكرية البريطانية Going beyond the call of duty ـ أي المضي بتنفيذ الواجب حتى بالزيادة عليه بما ليس منه إذا قضت الأسباب!!

الفصل الثاني

سؤال واحد وأجوبة كثيرة

وتدفقت مياه كثيرة بين ضفاف كل الأنهار، حتى جاء «خريف الغضب» سنة ١٩٨١، ووقع اغتيال الرئيس «السادات»، وأصبح نائبه «حسني مبارك» مرشحا لخلافته، وتقرر الاستفتاء على رئاسته، وكانت اعتقالات سبتمبر الشهيرة سنة ١٩٨١ قد زجت في السجن بأعداد من الساسة والنقابيين والكُتَّاب، وراح المعتقلون في سجن «ملحق مزرعة طرة» وكنت بينهم ـ يتابعون ما يجري خارج أسوار السجن، لكن مصادر المعلومات كانت شحيحة ومتقطعة داخل هذه الأسوار!!



وذات يوم في تلك الفترة جاء إلى سجن «طرة» أحد مشاهير المحامين، وطلب لقاء ثلاثة من المعتقلين، كل منهم على انفراد: «فؤاد سراج الدين» (باشا) ـ و«فتحي رضوان» وكنت الثالث.

وفي غرفة مأمور السجن وقتها، العقيد «محمود الغنام»، التقى المحامي بكل منّا على انفراد، وكان طلبه أن يسلمه المعتقلون السياسيون في «طرة» بيانا بتأييدهم لانتخاب «مبارك» رئيسا، والإيحاء فيما يطلب أن ذلك يسهِّل خروجهم من السجن، دفعة مقدمة لحسن المقاصد! ـ والمدهش أن الثلاثة ـ وكل منهم مع الرسول على انفراد ـ أبدوا نفس الرأي بما معناه: أنه لا يليق بسجين الرأي أن يؤيد مرشحا في انتخابات الرئاسة، خصوصا إذا كان المرشح هو نفسه نائب الرئيس الآن، فذلك ليس مشرفا للسجين، وليس مشرفا للمرشح، لأن حرية الاختيار لا تُمارس من خلف القضبان، كما أن ممارسة الحرية من داخل زنزانة سجن لا تنفع صاحبها، ولا تنفع المقصود بها، لأنها معرَّضة للظنون والشبهات!!

وتم الاستفتاء، وجرى انتخاب «مبارك»، وتلقيت بعدها بأيام رسالة عنه نقلها إليَّ على تليفون مكتب مأمور السجن الدكتور «أسامة الباز» (وهو المستشار الأول للرئيس الجديد) مؤداها: «أنه تقرر الإفراج عن المعتقلين السياسيين على دفعات، وأن ذلك سوف يبدأ تنفيذه بعد مرور الأربعين (يوما) من وفاة الرئيس «السادات»، والرئيس الجديد يرجو أن نتحمل البقاء حيث نحن (في طرة) حتى تنقضي الأربعون!!».



وطلب «أسامة» أن أنقل ما أبلغه لي لمن أرى من رفاق السجن، وحين نقلت رسالة الليل إلى رفاق السجن في «فسحة» الصبح، تفاوتت ردود أفعالهم.

كان رأي الأستاذ «فتحي رضوان» مستثارا: «أنها خرافة تقاليد القرية»، و«منطق كبير العائلة» يحكم الرئيس الجديد طبقا لعقلية سلفه!!».

وكان رأي «فؤاد سراج الدين» أكثر واقعية: «إن الرئيس الجديد ربما يخشى اتهامه بنقض قرارات سلفه، وأن إبلاغنا رسالة طمأنة مقصودة ـ لنا ولغيرنا».

وعلى أي حال قالها «فؤاد سراج الدين» موجها حديثه إلى «فتحي رضوان»: «لاحظ «أنهم» جميعا في حالة صدمة، وكلهم في موقف صعب، ويكفينا ـ الآن ـ أنهم قرروا الإفراج وأبلغونا به، وهذه إشارة واضحة».

وواصل «فؤاد سراج الدين» وكلامه مازال موجَّها إلى «فتحي رضوان»:

«وافرض أنهم أفرجوا عنا فورا، فماذا سنفعل، سوف يكون علينا أن ننتظر ما تتطور إليه الأمور، فإذا كان الانتظار، فلماذا لا يكون الانتظار هنا بدل أن نتوه بعد الخروج في أحوال مضطربة كنا معزولين عنها ـ خصوصا وأنني أتوقع بعد هذه الرسالة أن تتحسن المعاملة، وأن تنتظم اتصالاتنا بالخارج، عندما يجيئون لنا بالصحف، ويُصرحون بالزيارات، وأيضا فإن أبواب الزنازين سوف لا تُغلق علينا طول النهار والليل كما هو حاصل، (باستثناء نصف ساعة للفسحة يوميا)، وهنا سوف يختلف مناخ السجن عما هو الآن».

واحتج الأستاذ «عبد العزيز الشوربجي» (المحامي الشهير) قائلا لـ «فؤاد سراج الدين»: «لا يا باشا، لا مساومة على حق الحرية».

وكان رد «فؤاد سراج الدين»: عال.. لا تساوم، ولكن قل ماذا تستطيع أن تفعل؟!!».

وكان استمرار الجدل عقيما، لأن المتنفذين ـ خارج السجن ـ كانت لهم الكلمة العليا في شأن القابعين وراء أسواره!!



وحين انقضت الأربعين بدأ الإفراج عنّا، وارتأى «مبارك» أن يكون إطلاق سراحنا بعد لقاء معه في قصر «العروبة»، وفي الطريق إلى هذا اللقاء عرضت على أصدقاء المجموعة الأولى من المُفرج عنهم أن يتولى أحدنا الحديث نيابة عنا، حتى نحافظ خلال اللقاء على إطار الاحترام اللازم للمناسبة ولأنفسنا، واقترحت أن يكون المتحدث باسمنا «فؤاد سراج الدين» (باشا) لأنه أكبرنا سنا، وأقدمنا عهدا بممارسة السياسة، ووافق الجميع.

وكان عددنا (أي الدفعة الأولى من السياسيين المُفرج عنهم) ـ حوالي الخمسة والعشرين، وحملتنا سيارة نقل كبيرة من سجن «طرة» إلى قصر «العروبة»، مارة على عنبر المستشفى المخصص للمعتقلين بالقصر العيني، حيث كان بعض من تقرر الإفراج عنهم ـ تحت العلاج فيه!!

وصافحنا الرئيس الجديد واحدا واحدا، بينما وقف إلى جواره رئيس وزرائه الدكتور «فؤاد محيي الدين»، وعندما جلسنا حوله للحوار معه لاحظت أن الرئيس الجديد يبدي اهتماما بمعرفة رأيي، وقد وجّه إليّ الخطاب بوصفي «محمد بيه»، مضيفا: «تفضل» وأشرت إلى «فؤاد سراج الدين» الذي فوّضناه بالحديث عنا، وكان ذلك السياسي المخضرم ممتازا في عرضه وفي شرحه، وأظنه كان موفّقا فيما تقتضيه المناسبة، ولكن «مبارك» التفت نحوي يسألني إذا كنت أريد أن أضيف شيئا، وشكرته معتبرا أن «فؤاد» (باشا) قال كل ما يريد أينا قوله، (مع أن ذلك لم يمنع رغبة الكلام

لدى آخرين ـ وبالفعل تكلم بعضهم وحدث شيء مما تمنيت تجنبه، ومما يفعله الساسة أحيانا عند لقاء الحُكّام، خصوصا إذا خطر لهم أن يقدموا أنفسهم تعريفا ـ وربما تمهيدا)، ولزمت الصمت مؤثرا الاستماع!!

ومضت أيام ـ خمسة أيام بالعدد ـ ثم تلقيت مكالمة من مكتب الرئيس يقول فيها سكرتيره الخاص وقتها (وأظنه السيد «جمال عبد العزيز»).

«أن سيادة الرئيس يدعوك إلى الإفطار معه في الساعة الثامنة صباح بعد غد، وقد اختار موعدا مبكرا لأن معلوماته أنك تستيقظ مبكرا، وهو في ذلك «مثلك» يحب أن يبدأ النهار من أوله».

أضاف محدثي: «إن «سيادة» الرئيس أمر بإبلاغي أنني المدعو على الإفطار وحدي» (أي أنه ليس هناك آخرين).

وزاد محدثي بسؤال: «إذا كان يستطيع الاتصال بمكتبي ليحصل على رقم سيارتي حتى يسمح لها الأمن بالدخول إلى حرم البيت».



عندما تلقيت دعوة الإفطار مع الرئيس الجديد، كان في زيارتي (بمصادفة موفَّقة) صديقان قديمان، وهما الدكتور «أسامة الباز» والأستاذ «منصور حسن»[1]، وكلاهما يعرف «مبارك» معرفة دقيقة، فـ: «أسامة الباز» أقرب المستشارين إليه ـ و«منصور حسن» زامله وزير دولة لشئون الرئاسة في السنة الأخيرة لحكم «السادات»، وكان «مبارك» نائبا للرئيس، وبين الاثنين (نائب الرئيس ووزير الدولة لشئون الرئاسة) علاقات ملتبسة كثرت حولها الأقوال والروايات.

وقلت للاثنين:

«يظهر أنني سوف أقابل الرئيس الجديد بعد غد، وهذا رجل لم أره إلا في مصادفات على عكس كليكما، فكل منكما عمل معه عن قرب، وتعرف على جوانب شخصيته».

(١) هو الآن رئيس المجلس الاستشاري للمجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي تولى إدارة مرحلة الانتقال بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

وأضفت: «أنني لا أريد علاقة وثيقة مع رئيس دولة آخر في مصر، فقد أخذت نصيبي من هذه العلاقات مع «جمال عبد الناصر» من أول يوم إلى آخر يوم من دوره السياسي، ونفس الشيء طوال السنوات الأربع الأولى من رئاسة «أنور السادات» حتى اختلفنا في إدارته السياسية لحرب أكتوبر، وأنا لم أعد أريد لا صداقات ولا عداوات مع رئيس دولة جديد في مصر، وما أريده هو أن أحتفظ بحقي في إبداء رأيي، ومن موقع الصحفي والكاتب ـ وليس أقل أو أكثر!!».

والمعنى أنني لا أريد علاقة خاصة، ولا أسعى إلى صدام، وإنما أريد ومن بعيد علاقات عادية، وهذه فرصة أسألكما: «كيف أتعامل مع «صاحبكما» في هذه الحدود، خصوصا وأنني كما قلت أعرف دواعي التزامه بسياسات لا أعتقد في صحتها، ومن ناحية ثانية فإنني أراه أمامي شخصية أعقد بكثير من انطباع عام لدى الناس أشاع عنه نكتة «البقرة التي تضحك»، بينما هو في ظني شخصية أكثر تعقيدا».

ورد «أسامة الباز» على الفور: «بأنني على صواب في طرح حكاية «البقرة التي تضحك» جانبا، لأنها بالفعل تبسيط لشخصية مركبة».

(لم أقل لهما أنني لمحت مبكرا بعض الجوانب المخفية في سجل الرئيس الجديد (أي واقعة «الخرطوم»).

واستطرد «أسامة» قائلا: «إنه يعرفني جيدا، وقد كان في هيئة مكتبي عندما كنت وزيرا للإعلام ووزيرا للخارجية، ثم اختار أن ينتقل معي إلى «الأهرام» بعد انتهاء مهمة وزارية (محددة المدة والهدف)، ثم ظل معي في «الأهرام» حتى تركته بعد الخلاف مع الرئيس «السادات»، فعاد إلى الخارجية مستشارا في مكتب وزيرها «إسماعيل فهمي».

واستطرد «أسامة الباز»:

«إنني عملت معك وعملت مع الرئيس «مبارك» أيضا منذ كلفني الوزير «إسماعيل فهمي» لأكون مستشارا منتدبا من وزارة الخارجية معه كنائب للرئيس، خصوصا أن

«السادات» راح يكلفه بمهام في الإقليم وفي اتصالاتنا الخارجية، هكذا فإن لي معه الآن أكثر من اثني عشر عاما».

وأضاف «أسامة الباز»:

- وإذن فأنا أعرفك (يقصدني) - وأعرفه (يقصد الرئيس الجديد).

ومضى «أسامة»:

- أكرر أنه من الصواب أنك استبعدت تماما حكاية «البقرة الضاحكة»!!

- وإذا طلبت رأيي بعد ذلك فلدي - أولا - ملاحظتين في المنهج:

أولهما: «لا تتطرق في الحديث معه إلى أي قضية فكرية أو نظرية، فهو ببساطة يجد صعوبة في متابعة ذلك، لأنه أقرب إلى ما هو عملي منه إلى ما هو فكري أو نظري، وإذا جرت معه محاولة للتبسيط بالشرح، فإنه سوف يشرد من محدثه، ويتوقف عن المتابعة!!».

والثانية: «أنني أعرف أسلوبك في الحديث، تستطرد فيه أحيانا، ثم تذهب إلى خاطر يلوح أمامك، ثم تعود إلى سياقك الأصلي بعده. لكن «مبارك» لن يتابعك في ذلك، كلِّمه في موضوع واحد في المرة الواحدة، ولا تدع الموضوعات تتشعب، وإلا فسوف تجد نفسك تتكلم بعيدا، وهو ليس معك»!

وأضاف «أسامة»:

«تذكر أنه سمع كثيرا - أكثر مما تتصور - عنك من الرئيس «السادات»، وكثيرا ما سألني: «كيف كانت صداقتك مع الرئيس «السادات» بهذا القُرب، ثم كان خلافكما إلى هذا الحد؟!! - وذلك موضوع أثار فضوله، خصوصا وأنه كان يعرف عمق صداقتك مع الرئيس «عبد الناصر»، وكانت درجة هذه الصداقة تبهره، وقد حكى لي أنه تابعك أثناء عملية تحريك حائط الصواريخ إلى الجبهة، عندما كنت وزيرا، وأنه أحس من كل ما تابعه، أنك تتصرف دون أن تنظر وراءك، وهذا يعني أنك تقف على أرضية «جامدة جدا» (وتذكرت أن هذه هي المرة الثانية التي أسمع فيها نفس الوصف، مرة من «مبارك» مباشرة في الطريق إلى مكتب «أحمد إسماعيل»

(أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣)، ومرة جديدة الآن نقلا عنه في ظروف لم أكن أعرف بها!!)».

ثم وصل «أسامة» ثانيا إلى ملاحظتين في الأسلوب إضافيتين: «هو رجل يعرف «قوة السلطة» حيث تكون، وهذا مفتاح ثالث لشخصيته، ومفتاح آخر قدرته على الاحتفاظ لنفسه بنواياه.. ولذلك أرجوك أن لا تحاول استكشاف فكره، لأنك سوف تستثير حذره، والحذر غريزة عنده مرتبطة بفهمه لقوة السلطة!!».

والتفَتْ ناحية «منصور حسن» وكان يتابع الحديث باهتمام وبابتسامة زاد اتساعها عندما جاء الدور عليه أسأله ـ كان رد «منصور حسن»:

«إنه لن يقول لي شيئا، وإنما يؤثر أن يتركني أكتشف بنفسي».

وأضاف «منصور حسن»: «كل ما سوف تسمعه لن يهيئك لما سوف تراه، والأفضل أن ترى بنفسك، وبعدها فأنا الذي سوف يسمع منك!».

الفصل الثالث

لقاء ست ساعات!!

كان اللقاء مع «مبارك» وديًّا، ولا أستطيع أن أقول حميما، ولم تكن الحميمية متصورة بعد متابعتي له من بعيد، منذ ظهر أمامي في «الخرطوم» ثم نائبا للرئيس في ظروف تشابكت فيها العلاقات بيني وبين الرئيس «السادات» ما بين سنة ١٩٧٤ وسنة ١٩٧٥، ثم انقطعت في نفس الظروف التي أصبح هو فيها نائبا للرئيس، ومسئولا عن الأمن والتأمين، ثم رئيسا للدولة في ظروف عاصفة!!

وصباح يوم موعدنا ـ السبت ٥ من ديسمبر ـ وصلت إلى بيته في الموعد المحدد ـ وعبرت باب البيت من ردهة إلى صالون في صحبة ضابط برتبة عميد، ولم أنتظر أكثر من دقيقة في الصالون، حتى دخل «مبارك» مادًّا يده ومرحبا بابتسامة طيبة وملامح تعكس حيوية شباب وطاقة!!

وقال على الفور وهو مازال واقفا: «لابد أنك جائع فأنا أعرف أنك تستيقظ مبكرا».

وقلت: «بصراحة ـ سيادة الرئيس ـ إنني أفطرت فعلا، ولكني سوف أجلس معك وأنت تتناول إفطارك»، وضحك قائلا: الحقيقة أنني أيضا أكلت شيئا خفيفا، وقلت له: «إذن فلا داعي لإضاعة وقت على مائدة الإفطار، فلديَّ الكثير أريد أن أسمعه منك»، وأبدى موافقته بعد تكرار سؤاله عما إذا كنت لا أريد أن آكل أي شيء مما جهزوه لنا، وكررت الشكر، وقال: إذن نطلب فنجانين من القهوة ونجلس.

....

....

قدم لي الرئيس «حسني مبارك» دون أن يقصد من ناحية، ودون أن أقصد أيضا ـ مفتاحا لم أتوقعه من مفاتيح شخصيته، ولسوء الحظ فإن ما قدَّمه لي فات عليَّ في وقته، مع أنه استوقفني فعلَّقت عليه!!



قلت للرئيس «مبارك» فور أن جلسنا «إنني فكرت بالأمس أن أطلب مكتبه، راجيا تغيير موعدنا، لأني قرأت في الصحف عن مشاورات يجريها لتعديل وزاري أعلن عنه، وقد خطر لي أن موعدي معه اليوم قد يُحدث التباسا وخلطا لا ضرورة له، بين لقاءاته في إطار التعديل الوزاري، وبين لقاءاته العادية الأخرى وضمنها موعدي معه، وأول الضحايا في هذا الخلط والالتباس ـ سوف يكون فريق الصحفيين الذين يغطون أخبار رئاسة الجمهورية».

ورد «مبارك» وهو يبتسم بومضة شقاوة في عينيه:

- وماذا يضايقك في ذلك.. «اتركهم يغلطوا!».

ولم يتضح لي قصده، وسألته، وجاء رده بما لم أفهمه في البداية حين قال (يقصد الصحفيين): «دول عالم «لَبَطْ»، وأبديت أنني لم أفهم المعنى، واستنكر بُطء فهمي فقال: «لا تعرف معنى «لَبَطْ» هل أنت «خواجة»؟!، وأكدت له أنني أبعد ما أكون، وراح يشرح معنى «لَبَطْ»، ثم واصل شرحه: «اتركهم يغلطوا» حتى يتأكد الناس أنهم لا يعرفون شيئا».

ومرة ثانية لم يتضح لي قصده، ومرة ثانية سألته، ورد، وعلى شفتيه ما بدا لي «ابتسامة من نوع ما»: «إن الصحفيين يدَّعون أنهم يعرفون كل شيء، وأنهم «فالحين قوي»، والأفضل أن ينكشفوا أمام الناس على حقيقتهم، وأنهم «هجّاصين» لا يعرفون شيئا».

قلت:

ـ ولكن سيادة الرئيس هذه صحافتك، أقصد «صحافة البلد»، ومن المفيد أن

تحتفظ لها بمصداقيتها، ولا بأس هنا من جهد لإبقاء الصحفيين على صلة بالأخبار ومصادرها.

ورد بقوله: «الدكتور «فؤاد» (يقصد رئيس وزارته وقتها «فؤاد محيي الدين») يقابل الصحفيين باستمرار، ويطلعهم على الحقائق، لكن بلا فائدة، هم «يخبطوا على مزاجهم» ولا يسألون أحدا!».

وقلت: «إنه ليس هناك صحفي يحترم نفسه تصل إليه أخبار حقيقية ويتردد في نشرها».

وظل على رأيه: «المسألة أنهم لا ينشرون، إما أن لهم مصالح خاصة، وإما أنهم لا يفهمون».

وأحس أنني لم أقتنع، وتفضَّل بما ظن أنه مجاملة ـ قائلا:

ـ «محمد بيه» أنت تقيس الصحفيين الحاليين بتجربة زمن مضى، ليس هناك صحفي الآن له علاقة خاصة بالرئيس (وكانت الإشارة واضحة)، وقلت إن «جمال عبد الناصر» كان متصلا بكثير من الصحفيين، ثم إن هذا لا يمنع قيام صداقة مع أحدهم بالذات، ولكن المهم أن يكون أصبع رئيس الدولة على نبض الرأي العام طول الوقت».

وانتقل ـ والدهشة عندي تزيد ـ قائلا:

«على فكرة نحن كنا نتصور أنك تجلس على حِجْر الرئيس، الرئيس «جمال»، لكنه ظهر أن الرئيس «جمال» كان هو الذي يجلس على حِجْرك، واستطرد: لم أكن أعرف أن العلاقة بينكما إلى هذا الحد حتى شرحها لي (أشار إلى اسم الأستاذ «أنيس منصور»)!!

واستهولت ما سمعت، وبان ذلك على ملامحي، وربما في نبرة صوتي، حين قلت له:

«سيادة الرئيس أرجوك لا تكرر مثل هذا الكلام أمام أحد، ولا حتى أمام نفسك،

أولا: لأنه ليس صحيحا، وثانيا: لأنه يسيء إلى رجل كان وسوف يظل في اعتقادي واعتقاد كثيرين في مصر وفي الإقليم وفي العالم قائدا ورمزا لمرحلة «مهمة» في التاريخ العربي».

أضفت:

«فيما يتعلق بي فقد كان يمكن أن يرضي أوهامي أنني كنت «كل شيء» وقت «جمال عبد الناصر»، ولكن ذلك غير صحيح، لأن «جمال عبد الناصر» كان هو «جمال عبد الناصر»، وقد أسعدني - ولا يزال - أنني كنت صديقا له وقريبا منه ومتابعا لدوره وهو يصنع للأمة كلها تاريخا يمثل على الأقل لحظة عز وقوة لها في عالمها وعصرها، وأنا أقول ذلك بعيون مفتوحة، مدركا أن تجربة «عبد الناصر» كانت إنسانية قابلة للخطأ أحيانا كما للصواب، كما أنها ليست أسطورية معصومة بالقداسة، لأن ذلك غير إنساني، وهذه هي الحقيقة!».

وقاطعني:

- «أنا أعرف كم كان الرئيس «جمال» شخصية عظيمة، وما قلته لك كان كلام (أعاد الإشارة إلى اسم «أنيس منصور»!)، وهو لم يقله لي فقط، وإنما نشره أيضا، أما أنا فلم أقل من عندي إلا ما قلته أنت في وصف علاقتك به، من أنك كنت صديقا له وقريبا منه هذا ما قصدته، وقصدت أنك كنت تعرف كل شيء، بينما الصحفيون الآن لا يعرفون».

وقلت:

- «إن علاقته هو (أي «مبارك») بالصحفيين في عهده اختياره، وله أن يوصفها كما يرى، لكني أتمنى لو استطاع أن يسهِّل على الصحافة أن تعرف أكثر، لأن تلك مصلحة الجميع، وأولهم هو شخصيا».

وظل على رأيه لم يغيره، وأكثر من ذلك فإن رده عليَّ كان بقوله: «أنه إذا عرف الصحفيون أكثر، فسوف يتلاعبون به».

وقلت في شبه احتجاج:

ـ «سيادة الرئيس أنت تسيء الظن بإعلامك، وأنا أعرف بعضا من شيوخ المهنة وشبابها، وأثق أنهم لن يتلاعبوا في أخبار، فضلا عن أسرار».

وشرحت لمحات عن مهنة الصحافة في مصر وتاريخها ورجالها، ومع أني أسهبت إلى حد ما في الحديث عن تاريخ الصحافة المصرية، فقد أحسست أنه يتابع، وكانت له عدة أسئلة واستفسارات عن الأشخاص وعن الوقائع.

ثم آثرت أن أنتقل من هذا الموضوع إلى غيره مما يعنيني في أول لقاء مع رئيس الدولة الجديد في مصر، وفي ظروف عاصفة يندر أن يكون لها مثيل ـ هبت على مصر نارا ودما!!

....

....



وكذلك عُدت بالحديث إلى مدخله الطبيعي، فقلت للرئيس: إنني متشوق إلى سماعه.

ورد قائلا: ولكن أنا أريد أن أسمعك هذه المرة وأن أسألك، وفي المرة القادمة أنت تسألني ـ أضاف بتواضع أنه يعتبر نفسه هذه الفترة في «مهمة استكشاف»، يتعرف فيها على «الجو» الذي يتعين عليه العمل فيه!»، وأضاف: «أنا طلبت منك أن تتكلم يوم جئت إلى قصر «العروبة» بعد الإفراج عنكم، ولكنك لم تتكلم». وقلت: «إنني اعتذرت لأن اتفاقنا قبل المجيء إلى عنده كان أن يتكلم واحد منا بالنيابة عنا جميعا، وقد اخترنا «فؤاد سراج الدين» لأنه أكبرنا سنا، وأسبقنا جميعا إلى ممارسة العمل السياسي».

قاطعني بسؤال: هل عرفت «سراج الدين» وأنتم في «طرة»؟!! ـ وقلت: إنني أعرفه من قبل ثورة ١٩٥٢، وحين كان سكرتيرا عاما لحزب الوفد ووزيرا للداخلية، وقتها (في أواخر العشرينيات من عمري) ـ كنت رئيسا لتحرير «آخر ساعة»، ومديرا لتحرير «أخبار اليوم»، وعلى علاقة بمعظم الساسة في مصر، وكان «فؤاد سراج الدين» من

أبرزهم، ولم تتغير علاقتي به أو بهم، بل توثقت مع مرور الأيام، وحتى بعد ثورة يوليو.

وقاطعني «مبارك» بسؤال:

هل كان الرئيس «عبد الناصر» يعرف ذلك ويقبل به؟!! ـ قلت له: «جمال عبد الناصر» كان يحب «مصطفى النحاس» مثلا (رئيس الوفد) ويحترمه، وكان يرى مزايا كثيرة لـ «فؤاد سراج الدين»، ويعتبره سياسيا ذكيا مجربا، حتى وإن اختلف معه».

وتوقف «مبارك» للحظة مترددا ثم سأل:

ـ ولكن ألم يحدث أن الرئيس «جمال» اعتقل «النحاس» (باشا)؟!!

وقلت:

ـ «بالمعنى الحقيقي لم يعتقله، وإنما أصدر قرارا بتحديد إقامته في بيته، وكان ذلك سنة ١٩٥٥، وفي الظروف الخطرة على الطريق إلى حرب السويس، وكانت المعلومات وقتها أن الإنجليز يبحثون عن حكومة بديلة لنظام ٢٣ يوليو، وخشي «جمال عبد الناصر» أن يقوم أحد بتوريط «النحاس» (باشا) في حديث عن حكومة بديلة، خصوصا وأن المعلومات وقتها كانت أن المخابرات البريطانية M.I.6 تقترح إما «النحاس» (باشا)، وإما اللواء «محمد نجيب» لرئاسة حكومة يستطيعون الاتفاق معها، وأظنه أراد حماية «النحاس» (باشا) أكثر مما أراد الإساءة إليه، وأنا أعرف أن الأسلوب غريب فلا أحد يستطيع حماية رجل يحرص عليه بتحديد إقامته في بيته، لكن «جمال عبد الناصر» وفي الكلام معي أشار إلى هؤلاء الذين ورطوا «النحاس» (باشا) في حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ [1]، وأتذكر أنني وقتها استأذنته أن أذهب قبل تطبيق

(١) مجيء الوفد إلى الحكم نتيجة لإنذار وجَّهه السفير البريطاني اللورد «كيلرن» إلى الملك «فاروق»، نصه: «إذا لم أعلم أن «النحاس» (باشا) كُلِّف برئاسة الوزارة قبل الساعة السادسة مساء اليوم، فإن الملك «فاروق» سوف يتحمل تبعة ذلك، وفي تلك الساعة المقررة قامت الدبابات البريطانية بمحاصرة قصر عابدين، حتى رضخ الملك «فاروق»، وكلف «النحاس» (باشا) بتأليف الوزارة، وشاع وقتها وهو صحيح أن «النحاس» (باشا) قَبِلَ تأليف الوزارة بإنذار بريطاني، بناءً على إلحاح أصدقائه، وبينهم «أمين عثمان» (باشا). ـ

القرار بتحديد إقامة «النحاس» (باشا) وأشرح له دواعيه، وأن «عبد الناصر» وافق، وذهبت إلى مقابلة «النحاس» (باشا) بالفعل.

وكنت ومازلت حتى الآن على خلاف مع الأسلوب، رغم تفهمي لدوافعه».



ـ وقاطعني «مبارك»:

تريد أن تقول إن الرئيس «عبد الناصر» كان يحب «النحاس»؟!!

واستطرد:

«لا مؤاخذة ـ الرئيس «أنور» قال لي إن «عبد الناصر» لم يكن يحب أحدا».

ـ وابتسمت وقلت: هذا رأي الرئيس «السادات» بأثر رجعي كما يبدو لي، لأنه هو من وصفه في كتاب بأكمله بـ «القلب الكبير الذي يتسع لحب كل الناس وللإنسانية كافة».

وقاطعني:

ـ «محمد» بيه ـ أنا أحببت الرئيس «جمال»، لا تنس أنني أسميت أحد أبنائي على اسمه».

وقلت:

ـ وكذلك فعل الرئيس «السادات».

وسألني: هل أسميت أحدا من أبنائك باسم الرئيس «جمال»؟!!

ـ وأجبت بالنفي، بل اخترت لأبنائي أسماء عربية ـ تقليدية ـ وسهلة: «عليّ» و«أحمد» و«حسن».

ـ وسألني الرئيس «مبارك»:

«حيرتني علاقة الرئيسين «أنور» و«جمال» لماذا اختلفا معا ـ أنت كنت شاهدا على العلاقات بينهما، وكنت قريبا من الاثنين، حتى وقعت الواقعة بينك وبين الرئيس «أنور».

ـ وقلت:

«في علاقتي بالاثنين لم أعرف عن خلاف بينهما، ولم يكن هناك لا موضوع للخلاف ولا مجال لوقوعه، فـ «أنور السادات» كان دائما وراء «جمال عبد الناصر»، مناصرا، متحمسا، وبعد رحيله ١٩٧٠، وحتى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وحين اختلفت معه وابتعدت فإن علاقته بـ «عبد الناصر» كانت كما عهدتها، ثم بدأت ـ بعد سنة ١٩٧٤ ـ أسمع ـ من بعيد ـ بالتلميح أولا وبالتصريح ثانيا عن خلاف كان، وعن مواقف وقع فيها هذا الخلاف «المزعوم» واستفحل، وفي البداية بدا لي ذلك غير مفهوم، أو حتى غير منطقي!!».



وتداعى هنا حديث حول العلاقات بين الرئيسين السابقين.

وانتقل الرئيس «مبارك» من هنا إلى خلافي شخصيا مع الرئيس «أنور»، وقال: كثيرا ما استغربت، فأنا أعرف أنك وقفت معه «جامد» في أول ولايته، ثم وقفت معه «أجمد» في معركة مراكز القوى ـ مايو ـ وكنا جميعا نعرف أنك موضع ثقته، وقد رأيت ذلك بنفسي في القيادة أثناء الحرب ـ وأضاف: «أنه عرف أنني كاتب التوجه الإستراتيجي الذي صدر للمشير «أحمد إسماعيل» بتحديد أهداف حرب أكتوبر، وهذا في رأيه «قمة الثقة»، ولهذا فاجأه خلافي مع الرئيس حول فك الارتباط، لكنه لم يقرأ ما كتبت عنه ـ هو يعرف أن الخلاف وقع، لكنه لا يعرف لماذا؟! ثم استدرك ضاحكا:

ـ «لا تزعل يا «محمد» بيه، إذا قلت لك إنني لم أكن أقرأ مقالاتك رغم «أنني أسمع أن كثيرين يقرءونها»، ولا أخفي عليك أنني كنت أمنع ضباط (الطيران) من قراءتها».

ـ وقلت بعفوية: «ياه... لعل السبب خير».

ـ قال: «ما كان يحدث أن مقالك «بصراحة» يُنشر في «الأهرام» يوم الجمعة، ثم يجيء الضباط يوم السبت وقد قرءوه، وكلهم متحفزين لمناقشته، وكثيرا ما كانوا «يتخانقون»، وأنا لا أريد في السلاح «خناقات» ولا سياسة!!».

ـ أضاف: «أما عني أنا، فقد كنت لا أقرأ مقالاتك لأني عندما حاولت ـ لم أفهم ماذا تريد أن تقول في نهاية المقال».

ـ بصراحة (على رأيك ـ أضافها وهو مازال يبتسم ـ «مقالك دائما ينتهي دون أن «نرسى على بر» ولا نعرف بعده نتيجة Conclusion، قالها بالإنجليزية).

ـ وقلت: «سيادة الرئيس ـ هناك مدرسة في الكتابة لا ترى أن الـ Conclusion واجب الكاتب، وإنما واجبه: معلومات صحيحة، واجتهادات في التحليل واسعة، واختيارات في المسالك المتاحة للحل مفتوحة، ثم يكون للقارئ أن يختار ما يقنعه، بمعنى أنني لا أريد أن يكون ما أكتبه «مقفولا» على نتائج Conclusion «تعلِّبه»، وإنما أفضل أن أترك للقارئ حريته ـ بمعنى أن تبدأ علاقته بالمقال بعد أن ينتهي من قراءته، وليس حين يهم بقراءته، لأن هدفي تحريضه على التفكير وهو يقرأ، ورجائي أن يصل بتفكيره إلى حيث يقتنع. وقال: «يا عم» ما الفائدة إذن أن يقرأ الناس «لكاتب كبير»؟! ـ لابد أن «يرسيهم على بر». وقلت: أنا أريد للقارئ أن يرسو على «بره هو»، وليس على «بري أنا»، وعلق بابتسامة مرة أخرى قائلا: «يعني عاوز تدوخ الناس يا أخي، قل لهم وريحهم»..

واختصرت قائلا: «على أي حال فهناك مدارس متعددة في الكتابة!!».

ـ وعاد «مبارك» إلى سؤاله عن العلاقات بين الرئيس «السادات» وبيني ـ فقال:

«الغريب جدا أنني أحسست أن علاقته بك كانت Love ـ hate complex، قالها أيضا بالإنجليزية (عقدة محبة وكراهية في نفس الوقت).

هو بالحق كان يتحدث كثيرا عنك بالتقدير، لكنه يأخذ عليك أنك تريد أن تفرض عليه رأيك».

قلت مستغربا:

«سيادة الرئيس ـ كيف يمكن لصحفي أن يفرض رأيه على رئيس الدولة؟!!».

رئيس الدولة عنده السلطة كلها ـ وأدواتها تحت يده ـ فكيف أستطيع أنا أو غيري ـ من الكُتَّاب والصحفيين ـ أن نفرض شيئا عليه؟! ـ ربما يفرض عليه قائد جيش لديه

سلاح، أو رئيس حزب لديه تنظيم، أو وزير داخلية عنده بوليس، أما الصحفي فلا يملك غير عرض وجهة نظره ولا أكثر، وهو يضعها أمام الرأي العام إما أن يأخذ بها أحد أو يعرض عنها، فتلك مسألة أخرى خارج قدرة أي صحفي!!

ثم قلت: العكس هو الصحيح فيما أظن، فرئيس الدولة هو في العادة من يريد فرض رأيه على الصحفي، وهنا المشكلة!!

أضفت بوضوح يجعل موقفي واضحا أمامه:

«وفيما يتعلق بموقفي مع الرئيس «السادات»، فإنني لم أقتنع بما اتخذ من سياسات أثناء أكتوبر وبعدها عندما جاء «هنري كيسنجر» وأقنع «السادات» وتصرف الرئيس على أساس أن الولايات المتحدة تملك ٩٩٪ من أوراق حل أزمة الشرق الأوسط، وأن «هنري كيسنجر» هو من يمسك بالقرار السياسي الأمريكي ـ وكان لي رأي مختلف، وقد تمسكت به وفي ذهني أن الرئيس الأمريكي بنفسه أو بوزير خارجيته غير قادر على الفعل لأسباب كثيرة، حتى لو أراد، وفي الأوضاع الحالية فإن الإدارة الأمريكية في شلل بسبب ورطة الرئيس في فضيحة «ووترچيت».

واستطردت:

«ومن جانبي فلم أستطع غير التحفظ على هذه السياسة الجديدة، وقد عبَّرت عن أفكاري في أكثر من عشر مقالات ضايقت الرئيس «السادات»، واعتبر أنني بكتابتها أعرقل توجهاته، ومن هنا كان ضيقه.

[وفي هذا الموضع من الحديث قلت للرئيس إن ذلك الخلاف قصة طويلة، ولا أريد أن أضيع وقته فيها، لكنه طلب أن يسمع، واستدعى أحد سكرتيريه وأمره بتأجيل موعد كان لديه في الساعة العاشرة والنصف].

....

....

الفصل الرابع

للحديث بقية !!

كان الرئيس «مبارك» كما بدا لي وقد طالت جلستنا حتى تلك اللحظة أكثر من ساعتين ـ متشوقا على نحو ما ليسمع، وعندما طلب تأجيل موعد معه في الساعة العاشرة والنصف، فقد أدركت أننا أمام لقاء سوف يطول، وحتى عندما عرضت الاستئذان كي لا أعطل ارتباطات سابقة له، على أن نعود بعد ذلك ونتقابل في مناقشة أخرى ـ كان إصراره «أننا الآن هنا ـ إلا إذا كنت «زهقت»، وأكدت أنني لم «أزهق»، ولكن خشيتي على وقته، ولعله أراد طمأنتي ـ وربما إغرائي، فإذا هو يسألني:

ـ ألا تريد أن تدخن سيجارا ـ أنا أعرف أنك من مدخني السيجار، وأنا مثلك.

وأبديت الدهشة، فقال إنه لا يظهر في الصور بالسيجار لكي يتجنب «القرشنة» ـ!ـ لكنه يدخن سيجارا واحدا كل يوم، ثم ضغط على جرس يطلب صندوق السيجار.

وجاء الصندوق مع أحد الضباط، وطلب «مبارك» تقديمه إليّ بالإشارة، وأخذت منه سيجارا، وأخذ هو سيجارا.

ثم سألني وهو يراني أشعل عود كبريت: «سيجار كويس»؟!!

ولم أقل شيئا، ويظهر أنه أحس أنني لا أشاركه الرأي.

وقلت: «بكل احترام ـ الحقيقة أنه مقبول».

وقال باستنكار: «إيه؟! ـ هذا «روميو وچولييت».

وقلت: «الشركة التي تنتج سيجار «روميو وچولييت» تنتج أكثر من ٧٥ نوعا بعلامتها، وكل نوع منها مختلف عن الآخر».

وسأل «مبارك» باهتمام:

«أُمال إيه بقى السيجار الكويس؟!».

وقلت «بإذنك في سيارتي علبة صغيرة فيها سيجار، ولم أدخل بها لأني لم أتصور أنك تدخن، وإذا وافقت نطلبه».

وجاءت العلبة، وعرضت على الرئيس «مبارك» أن يتفضل، فأخذ واحدا منها أشعله، وكانت ملاحظته: والله أحسن فعلا ـ «غريبة جدا»!!

وقال وهو يستعيد الذكريات:

«عندما كنا نتدرب في الاتحاد السوفيتي كطيارين، كنا نشتري هذا السيجار (الذي لم يعجبك!!) ونبعث به إلى قادة السلاح، وكانوا يعتبرون ذلك «فخفخة»!».

ثم عاودته الذكريات فقال:

ـ أيام التدريب في الاتحاد السوفيتي كنا في قاعدة جوية قرب «خاركوف»، وفي الإجازة ننزل إلى «موسكو»، وكنا نخفي الورقة «أم مائة دولار» تحت الشراب بعد أن نغطيها بقطعة من ورق التواليت، (أضاف أن ورق التواليت في روسيا سميك وخشن مثل الخيش)، ثم نغيرها في السوق السوداء عن طريق موظف في مكتب الملحق العسكري بمبلغ كبير من الروبلات، ونشتري علبا من هذا السيجار ونشحنها إلى قادة السلاح في مصر. واستطرد: كان «الروبل» بالسعر الرسمي يساوي أكثر من دولار واحد، لكن السعر في السوق السوداء كان ٢١ روبل لكل دولار، فارق كبير، (أضاف، «لكن الواد بتاع المكتب العسكري كان جن»).



وعاد «مبارك» فجذب نفسا من السيجار الذي قدمته له، وقال: «فعلا لك حق هذا أحسن جدا»، ولكنهم (يقصد القادة الذين كان يرسل لهم السيجار) كانوا يعتقدون أن الاتحاد السوفيتي يأخذ سيجار كوبا مقابل السلاح، وقلت: «ذلك صحيح إلى حد

ما، لكن أفضل أنواع السيجار الذي تنتجه كوبا كانت للتصدير بالعملة الصعبة إلى الغرب، وما تبقى من الدرجة الثالثة والرابعة يذهب إلى الاتحاد السوڤيتي ويشتريه الزوار بحُسن نية».

ومد الرئيس «مبارك» يده إلى جرس، فدعى أحد الضباط، ثم التفت وقال:

ـ «محمد» بيه ملِّي عليه كل أنواع السيجار «الكويس»!

وقلت ما مؤداه «إن لكل نوع من السيجار مذاقا، وإن كل مذاق مسألة اختيار، ولذلك فإنه من الصعب على مدخن أن يوصي غيره بنوع معين».

وقال: معلهش «ملِّيه» الأنواع «الأبهة» (المتميزة).

وكان الضابط قد أسرع وجاء بورقة وقلم مستعدا لكي أملِّيه.

وعاد إلى تجربة «السيجار» الذي قدمته له، وقال:

ـ «فعلا كويس جدا».

ثم أضاف ضاحكا:

ـ يا أخي عاوزين نتعلم «العز».

ولفت تعبير «العز» نظري، وقلت:

إنها ليست مسألة «عز»، ولكنها ظروف، وأنا شخصيا تعلمت تدخين السيجار (لسوء الحظ!) من رجلين: «نجيب الهلالي» (باشا)، ثم «فؤاد سراج الدين» (باشا)، كلاهما في شبابي كانوا يقدمون لضيوفهم سيجارا عندما يشعلون لأنفسهم واحدا، وكنت أقبل الدعوة من باب «التجربة»، لكني فيما بعد وقعت في فخ «العادة»!

وقال «مبارك»:

ـ «إنه لاحظ أن كل الرؤساء الأمريكان يدخنون سيجارا، ويمارسون لعبة الجولف، وأنت أيضا تلعب الجولف».

وقلت بسرعة: «صحيح، ولكن بدون رئاسة».

وبادر معلقا «والله أحسن يا أخي، الناس تتصور أن الرئاسة شيء عظيم، والحقيقة أنها «بلوة»!!».

وقلت شيئا عن لعبة الجولف، وكيف أنها خير معلم للسياسة، وسألني: كيف؟! ـ وشرحت قدر ما أستطيع لعبة الجولف، وعلاقتها الوثيقة بالعلوم الإستراتيجية.

واستمع إليَّ باهتمام، ثم كان تعليقه: لكنها لعبة تأخذ وقتا، وأنا أفضل السرعة، ولذلك ألعب الإسكواش، وهي لعبة «موصوفة» للطيارين لشحن قدرتهم على الـ Agility «الاستجابة السريعة».



وهز «مبارك» رأسه بأسف وقال:

ـ «الآن لا وقت عندي حتى للإسكواش، لأن العبء ثقيل، وطلبات الناس لا تعرف الحدود».

وتوقف «مبارك» وتساءل:

ـ الناس «كده ليه»؟ ـ ليس عندهم إلا طلبات، يحفظون الحقوق وينسون الواجبات، والمصيبة أنهم جميعا «متخانقين»، وطلباتهم متعارضة، لا أعرف كيف تحمَّل الرئيس «جمال» أو الرئيس «أنور»؟! ـ أنا شخصيا، ولم أقض في الرئاسة إلا شهورا ـ «طلعت روحي»!!

أشار إلى تخبط القوى السياسية، وصخب الصحافة والصحفيين.

وقال «مبارك» ويداه تسبقان إلى التعبير عما يريد قوله:

ـ «والله لو تعبت من كثرة الطلبات والخلافات، سوف أتركها لهم، وأسلم كل شيء للقوات المسلحة، وأترك الجميع «يأكلوا في بعضهم»، وأخلِّص نفسي!!».

(وكأنها كانت نبوءة مبكرة!!).

ورجوته أن لا يفكر على هذا النحو.



وعاد «مبارك» مرة أخرى إلى خلافي مع الرئيس «السادات»، وكان في واقع الأمر يفصح عن آرائه هو نفسه ـ يقول:

ـ «السادات» كان على حق، لا أعرف لماذا اختار الرئيس «جمال» صداقة السوفييت، وهم ناس «فَقْري»، و«السادات» اختار الأمريكان وهم «المتريشين» (يقصد الأغنياء)، أكبر خطأ وقع فيه الرئيس «عبد الناصر» هو الخلاف مع أمريكا.

استطرد: «وبعدين الرئيس «أنور» اختار السلام مع إسرائيل، والرئيس «جمال» كان لابد أن يعرف أنه لا فائدة من الحرب مع إسرائيل».

واستطرد: «اليهود مسيطرين على الدنيا كلها، وأنت تعرف أكثر!!

اسمعها مني لا يستطيع أحد أن يختلف مع أمريكا».

أنا أعرف أنك كنت من أنصار علاقات طيبة مع أمريكا ـ فلماذا غيَّرت رأيك؟!!».

وأجاب بنفسه عن سؤاله:

ـ «يا عم»، الذي لا يعرف أن أمريكا هي أقوى قوة في العالم ـ «يعك».

ولم أعلق على الكلمة، ففي أثناء الحديث سمعت من هذا النوع من الكلمات «عينات» متكررة.

ورحت أشرح له رأيي:

ـ «إنني لا أختلف على أن أمريكا هي أقوى قوة في العالم، ولكن المسألة هي: من أي موقع يتعامل الأطراف مع القوة الأمريكية» (استطردت وبشكل ما فقد قصدت أن يصل إليه ما كنت أقول)، «إذا تعاملت مع أمريكا من منطق أنك تحتاج إليها، فلن تصل إلى شيء، وإذا تعاملت معها باعتبار أنها في حاجة إليك، فقد تنجح».

وقاطعني:

ـ «تريد أن تقول لي إن أمريكا تحتاج إلينا ـ طبعا لا ـ نحن الذين نحتاج إليها!!».

وقلت:

ـ «سيادة الرئيس.. إن الاحتياج لابد أن يكون متوازيا في السياسة الدولية، وإذا جاء الاحتياج من طرف واحد ـ إذن فهو عالة على غيره، وحتى إذا قبل هو، فإن الطرف الآخر لن يقبل، ببساطة لأن السياسة الدولية ليست جمعية خيرية!!».

وأضفت:

ـ «إنه هنا أهمية موارد مصر الإستراتيچية، وقدرتها على إدارة هذه الموارد، وهنا مثلا أهمية انتماء مصر العربي.

بمعنى إذا لم تكن مصر من هذه الأمة العربية بالطبيعة، فلابد أن تكون منها بالضرورة.

بصراحة، أنا قومي عربي باقتناع، وبطبائع الأشياء فإن أحدا لا يستطيع الاقتناع إلا بما يتوافق مع مصلحة وطنه كما يقدرها ـ وفضلا عن اقتناعي ـ مبدأ ـ بعروبة مصر، فإنني مقتنع بضرورة هذه العروبة أيضا لمصر، وكذلك لكل بلد عربي».

ثم قلت:

«فارق ـ سيادة الرئيس ـ بين أن تتعامل مع أمريكا كمصر فقط ـ وهي بلد مثقل بحجم سكانه، محدود في طاقة موارده، وبين أن تتعامل معها وهي وسط العالم العربي ـ بكل قوة الأمة، وبكافة إمكانياتها ومواردها!!».



زدت على ذلك:

ـ «هذا أيضا ـ سيادة الرئيس ـ هو ما يمكن أن يعطيك تأثيرا في العالم الثالث كله وفي العالم الأوسع، إذا كنت وحدك، فالتأثير محدود، وإذا كنت وسط كتلة كبرى، إذن فهناك حساب آخر لتأثيرك».

أضفت: «مذكرا الرئيس بحوار منشور لي مع «كيسنجر» يوم ٧ نوفمبر ١٩٧٣، في أعقاب حرب أكتوبر، وكان هو الآخر قد اقترح عليَّ في حينها أن أقتصر في كلامي

معه على ما يخص مصر وحدها، دون العالم العربي، وكان ردي عليه: أنه يريد أن ينزع أهم أوراقي التفاوضية من أول لحظة».

وذكرت له كيف قلت لـ «كيسنجر» وذلك منشور في مقال لي في «الأهرام» ذلك الوقت:

ـ دكتور «كيسنجر»: أنت أستاذ علوم سياسية، ولا يصح لي أن ألف وأدور معك أو ألعب «الاستغماية» Hide& seek، ولذلك أحدثك بصراحة:

إذا اقتصر اهتمام مصر على قضاياها وحدها، فهي تحتاج لكم.

إذا كانت مصر وسط أمتها العربية فأنتم تحتاجون لها.

ولذلك دعنا من أول لحظة نتفق على أن اهتمامات مصر حتى بصرف النظر عن هويتها ـ عربية، وهي تريد علاقات طيبة معكم، لكن عليكم أن تقدروا بأنفسكم أنكم أيضا في حاجة إلى علاقات طيبة معها.

(والحقيقة أنني قصدت أن أتوسع أمام «مبارك» فيما قلت لـ «كيسنجر»، حتى تصل وجهة نظري إليه، دون أن تتبدى «وعظية» إذا وجهتها مباشرة إليه).



وقطع «مبارك» سياق كلامي قائلا:

ـ «هذا هو ما جلب لنا المشاكل، والحقيقة أنني مختلف معك ـ وموافق مع الرئيس «السادات» ـ فمشكلتنا أننا تحملنا بمشاكل غيرنا وليس مشاكل مصر وحدها، نقتصر عليها ونحلها بأسلوب عملي».

وقلت: لا أظن أن هناك ـ في عزلة عن العالم العربي ـ حلا لمشاكل مصر وحدها ـ لا خيالي ولا عملي!!



عاد الرئيس «مبارك» إلى حديث «أمريكا» ـ قائلا:

- «أنت تنسى أنه لا أحد يستطيع مساعدتنا على إسرائيل إلا أمريكا، العرب شمتوا فينا سنة ١٩٦٧، مع أنهم هم الذين ورَّطونا في الحرب».

وأضاف:

- «أنا أعرف «الأسد» (يقصد «حافظ الأسد») من أيام الطيران، وهو قال لي إن «حزب البعث» قصد توريط «عبد الناصر» في حرب سنة ١٩٦٧».

واستطرد في تفاصيل علاقته مع «حافظ الأسد».

وقلت: «إنني معه في أن نظما بعينها هنا وهناك حاولت مرات توريط «عبد الناصر»، ثم رُحت أشرح له بعض ظروف القرار السياسي سنة ١٩٦٧، وضمنه - وبصرف النظر عن التربص الخارجي - أن القرار المصري وقع في أخطاء لم يكن هناك مبرر لها، أخطرها قرار الانسحاب من سيناء بكل القوات في ليلة واحدة (٧ يونية ١٩٦٧)».

وأخذنا هذا الحديث إلى تفاصيل متشعبة عن ظروف وملابسات سنة ١٩٦٧، وحكى لي «أنه كان مع سرب القاذفات المتمركزة في مطار «بني سويف»، وقال إنه قرأ التحقيقات التي جرت عن تلك الحرب، لأن الرئيس «السادات» عينه رئيسا للجنة كتابة التاريخ عندما كان نائبا له، وأنهم استطاعوا في اللجنة أن يجمعوا أكثر من مليوني ورقة من الوثائق، وأنه اطلع على بعضها بنفسه، لكن ضيق الوقت لم يمكنه من قراءة الكثير».

أضاف: «أنه مع ذلك يعتقد أن علاقاتنا مع أمريكا من ألزم الضرورات، وبالتحديد فيما يتعلق بإسرائيل».

ثم استطرد وهو يهز رأسه:

- «بعض الناس يريدونني ألا أقيم علاقات مع إسرائيل - ويريدون ذلك الآن - ولكن عليَّ الانتظار - أنا أنتظر على أحر من الجمر أن يجيء أبريل ويخرجوا من الأرض المصرية كلها».

أضاف: «هل يظن الناس أن التعامل مع الإسرائيليين يسعدني؟! ـ هناك فارق بين أن أعترف بقوة إسرائيل، وبين أن أحبها!!».

ثم استدرك:

«محمد» (بيه) أقسم لك أنهم «يسمُّون بدني» في كل مرة ألتقي «بواحد منهم»، أتضايق منهم ويفوت مني موعد نومي وأسهر الليل أشتمهم».

وقلت: «إنني أفهمه، لكنه من حسن حظي أنني لست مضطرا لمقابلتهم، ولهذا فأنا كمبدأ لم أقابل منهم أحدا».

وقال بسرعة: «ولكن كيف تستطيع أن تفعل ذلك إذا كنت مسئولا؟!».

وقلت: «ولكني والحمد لله غير مسئول».



وقال الرئيس «مبارك»:

ـ «هذا موضوع كنت أريد أن أكلمك فيه».

ثم استطرد قائلا برقة بادئا بكلام كريم، لكن نبرة العتاب تشيع فيه:

«الرئيس أنور» تعب معك حتى تتعاون معه».

وسألته: «كيف يستطيع أحد أن يتعاون في سياسة لا يؤمن بها؟!».

قال: «تستطيع أن تساعد دون أن تتعامل مع إسرائيل».

وقلت: «إن منصب الوزارة عرض من سنة ١٩٥٦، وكنت ما أزال شابا قد تغريه المناصب، وقد تكررت بعد ذلك عروض الرئيس عبد الناصر، وتكرر اعتذاري حتى اضطررت أوائل عام ١٩٧٠ إلى القبول لمدة محددة ومهمة معينة، ثم أن الرئيس «السادات» عاد بعد ذلك فعرض عليَّ منصب نائب رئيس الوزراء، أو رئيس الديوان السياسي».

وقال: «أعرف ذلك، ولم أقصد أن أحدثك عن منصب».

أسألك سؤالا صريحا ومحددا ـ قالها وهو يتطلع إليَّ مركزا: «ما رأيك أن تدخل الحزب الوطني؟!!».

وبدا أنني أصبت برعب، وقلت له: «إنني لم أدخل الاتحاد الاشتراكي مع «جمال عبد الناصر» رغم عمق صداقتنا ورغم إلحاحه مرات ـ لأني لا أعتقد في هذا النوع من التنظيمات السياسية التي تقوم في حضن السلطة، وفضلا عن ذلك فلست من أنصار أن ينتمي الصحفي حزبيا».



سكت قليلا ثم سألني:

«إذا لم تكن تفكر في دخول الحزب، فماذا تنوي أن تفعل؟!».

أضاف: «لا يُعقل أنك سوف تجلس في بيتك ساكتا!».

وقلت ضاحكا:

«إنه ليس له أن يقلق، فأنا لا أنوي الانضمام إلى قائمة المتعطلين الذين يبحثون عن عمل».

أضفت: «لديَّ عقود لكتب جديدة مع «الناشرين» في لندن ونيويورك بعد ستة كتب سبقت، تُرجمت وجميعا من الإنجليزية إلى لغات كثيرة، وآخرها كان كتاب «عودة آية الله» The Return of the Ayatollah عن الثورة الإيرانية، وقد صدر في أوروبا وأمريكا أثناء وجودي في السجن، وقد تُرجم حتى الآن إلى سبع عشرة لغة ـ ثم إنه فور خروجي من السجن اتصل بي «أندريه دويتش» وهو أكبر الناشرين في لندن، وسألني إذا كان في استطاعتي أن أقدم لهم بسرعة كتابا عن السبب الذي دعا إلى اغتيال «السادات»، وهو في رأيهم «بطل السلام»، وقد قبلت عرضه، وذلك ضمن ما سوف أناقشه في سفرة قريبة إلى لندن».

وقاطعني: «كتاب عن الرئيس «أنور»؟!!

وقلت: «ليس عنه، ولكن عن عملية الاغتيال بالتحديد، وقد عثرت على عنوانه

وأنا في السجن، فقد كنت أفكر في شيء من هذا القبيل، حتى قبل أن يتصل بي أحد من لندن، وعثرت أثناء تفكيري فيه على عنوان له: «خريف الغضب»!».

وكرر الرئيس عنوان الكتاب المقترح كما سمعه مني، وبدا حائرا في فهم مقصدي به، لكنه تجاوز حيرته.

وعلَّق بقوله: «ولكن هذا سوف يسبب لك مشاكل كثيرة، لأن الرئيس «أنور» له «جماعات كبيرة»!».

وقلت: «أما عن المشاكل فقد تعوَّدت عليها، ثم إنني أرجوك أن تعرف أن الرئيس «السادات» كان صديقا، وليس مشكلة أن تختلف آراؤنا، وأن تتباعد الطرق بيننا، لكن ذلك لم يترك أثرا لديَّ».

زدت على ذلك: «أنه عندما وقع اغتيال الرئيس «السادات» وعرفت به في السجن، فإني بكيت عليه بصدق، وساعتها زال كل أثر للخلاف وما ترتب عليه، لأن الدم والدموع غسلت كل شيء!!».



وجاءني تعليقه مفاجئا:

«لم أكن أعرف أن الكتب «شغلانة كويسة»!!

وقلت: «إنني لا أعرف تصوره لـ «الشغلانة الكويسة»، لكن الكتابة بالنسبة لي حياتي كلها!!».

وعاد يسألني:

«ولكن ألا تفكر في العودة للصحافة المصرية؟!».

وقلت:

«إن ذلك بعيد عن تفكيري تماما، فقد اعتبرت أن دوري في الصحافة المصرية انتهى بخروجي من «الأهرام»، وأوثر أن أترك المجال لآخرين، وكذلك لأجيال أخرى».

ووجدها فرصة يعود بها إلى اقتراحه، فقال: «خسارة أن لا يستفيد منك البلد» ـ وسألته: «ألا يرى في وجود صحفي وكاتب مصري في مجال النشر الدولي فائدة للبلد؟!!».

وشرحت بعض التفاصيل عن حجم النشر الدولي، سواء في الكتب أو في الصحف، وبالتحديد عندما يقع الجمع بين الاثنين، فيصدر كتاب، ثم تُنشر فصول منه في آلاف الصحفَ على اتساع العالم.



ورد بأنه مازال يرى «أن أنضم إلى الحزب الوطني، والمجال فيه بلا حدود»!!

وقلت: «أنت تريد أن تضمني إلى الحزب الوطني، وأنا وغيري نريدك أن تخرج منه».

وسألني عن السبب، وهل الأحزاب «بعبع»، أو أنها وسيلة العمل السياسي؟! ـ وقلت: «الصحفي بصفة عامة يتعامل مع الأخبار، والأخبار لها استقلالها، وتلوينها بظلال التحزب، مخالف لقيمتها ومصداقيتها».

واصلت الحديث:

ـ ولعله يتذكر يوم جئناه من المعتقل قبل أيام ـ أنه سمع بعضنا يناشدوه مباشرة لترك رئاسة الحزب الوطني، وقلت إنه في العادة وفي النظام الرئاسي بالذات، فإن الرئيس حتى وإن كان منتميا إلى حزب، يجمد انتماءه لهذا الحزب فترة رئاسته.

وقال بلهجة قاطعة: «لو تركت الحزب فسوف يقع».

وقلت: إذن فإن الحزب لا وزن له في حد ذاته، وهو يستمد وجوده من السلطة، وليس من الناس، وهذا هو الخطر.

قال:

ـ «تخوفك من الحزب الوطني مُبالغ فيه، ووجودي فيه ليس المشكلة، المشكلة في العمل التنفيذي، في الحكومة وأنت تعرف حجم المشاكل، وزاد علينا خطر

الإرهاب، والناس تطلب «لبن العصفور»، ولابد من الاستقرار قبل أن نستطيع عمل أي شيء، والجماعات الإرهابية كامنة، وتنتشر تحت الأرض».

وبدوري قاطعته:

ـ «والنظام يساعدها».



واستغرب ما قلته وهو يسألني:

ـ «النظام يساعدها ـ كيف؟!».

قلت له: «هناك بالطبع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وهذه مشاكل ثقيلة، لكن هناك أشياء أخرى منها مثلا كثرة البرامج الدينية البعيدة عن قيم الدين، وكثرة الفتاوى فيما لا علاقة له بروح الدين.. كل هذا يسيء ـ لكن كله يشحن!!».

وزدت فقلت: «إنني سألت أحد زملائنا القُدامى في مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في «الأهرام» أن يدرس مساحة البرامج الدينية على الإذاعة والتلفزيون، وفوجئت حين قيل لي إن نتائج بحثه في الموضوع، أظهرت أن أكثر من ٢٧٪ من مساحة البرامج ـ دينية، أو ذات طابع ديني، وأنا رجل من أسرة متدينة، وأعرف قيمة الدين هداية وعصمة، ثم إنني من أسرة كان أول تقاليدها أن يحفظ أبناؤها القرآن، وقد حفظته كله، لكني لا أستطيع أن أتصور بعض ما يُقال في البرامج الدينية.

أضفت آسفا: إنني سمعت بنفسي من «إذاعة القرآن الكريم» من القاهرة، وفي معرض برنامج من برامج التواصل مع السامعين، سائلا يستفسر عن «كيفية الاغتسال بعد ممارسة الجنس مع بقرة»، وبقدر ما أفزعني السؤال، فقد أفزعني أكثر أن أحد الشيوخ جاوب عليه، وراح يحدد لسائله وسائل الاغتسال المطلوبة في تلك الحالة!!».

وأغرق «مبارك» في الضحك ـ ثم قال:

ـ «التوسع في البرامج الدينية ضروري، لأننا لابد أن نواجه الإرهابيين على أرضيتهم، ونأخذ منهم الناس».

وقلت:

ـ «المشكلة أنك إذا واجهت الإرهابيين على أرضيتهم، وبهذه الطريقة، فسوف تقبل الاحتكام إلى قانون لا تعرف مصدره، ولا تعرف نصه، ولا تعرف قاضيه».

وتوقف عند هذا التعبير وبدت عليه الحيرة، وقال لي: «هل يمكن أن تفك لي هذا الكلام «الملعبك»؟!!

وحاولت شرح وجهة نظري بأسلوب آخر!!

وقال وهو يعاود الضحك:

ـ «هل عليَّ أنا أيضا أن أهتم بالرجل الذي يعشق (استعمل لفظا آخر غير العشق!) ـ بقرة؟!!».

وقلت له بسرعة: «لا أحد يتصور أن يطلب منك ذلك، ولكن الناس تطلب رؤية للمستقبل مقنعة».



ووصل الحديث بنا إلى أسلوب عمل رئاسة الدولة، واقترحت «أنه من الضروري والرئاسة بهذا الدور المركزي ـ أن يُعاد تنظيمها بطريقة ملائمة للعصر».

وسألني عما أعني، وقلت:

«إنني لاحظت منذ خرجنا من المعتقل قبل أسبوع، أن الرئاسة تُدار بأسلوب يحتاج إلى مراجعة».

وكان يسمعني باهتمام، وواصلت:

«إنني سمعت من أصدقاء بينهم «فؤاد سراج الدين»، و«ممتاز نصار»، أنك بعثت إليهم برسائل منك أو ملاحظات مع «أسامة الباز»، وذلك حدث معي شخصيا أيضا ـ و«أسامة» كما تعرف صديقي، وكان يعمل معي لسنوات، وأنت تثق فيه ولا أفهم لماذا تجعله يعمل بطريقة «بائع متجول على عربة يد»، تبعثه برسالة إليَّ، أو رسالة إلى غيري، لماذا لا تعين «أسامة الباز» وزيرا لشئون رئاسة الجمهورية، وتُنشئ له مقرا في القصر الرئاسي يعرفه الناس، وتكلفه بإنشاء مكتب فيه خبراء في القانون

والاقتصاد، ومتحدث رسمي باسم الرئاسة يعبر عن رؤاها في الداخل وفي الخارج، وبذلك يكون هناك مصدر معروف تصدر منه الرسائل والتوجُهات، ومقر يذهب إليه الناس للاتصال والتشاور!!».

وقال بلهجة تنم عن تردد:

ـ «المسألة أنني لا أريد أكرر ما يسمح بظهور مركز قوة في الرئاسة، وأنت تعرف تجربة «سامي شرف» مع الرئيس «جمال»، المشكلة أن وجود رجل في مثل هذا الوضع قد يؤدي إلى عُزلة الرئاسة عن الناس بوجود رجل يستطيع أن يحجب ويسمح بما يشاء، وهي مشكلة عرفناها».

وقلت: «إن الأمر يتوقف على شخصية الرئيس، وأسلوب عمله، ومع ذلك فدعني أقل لك إن «سامي» مظلوم في بعض ما قيل عنه، ومع ذلك فإن الأمر يتعلق بك أنت وأسلوب عملك».

وأضفت:

«وأنا شخصيا أرى أن ترسل أحدا إلى البيت الأبيض في واشنطن، أو إلى «١٠ دوانِنج ستريت» في لندن، ليدرس كيف تُدار مكاتب رؤساء الدول في هذا العصر الجديد، وتقرر ـ أنت ـ على هذا الأساس أي نظام يحقق لك ما تريد بأقصى قدر من الكفاءة!!

وحدثته عما أعرفه عن تنظيم البيت الأبيض ـ ومجلس الأمن القومي ـ ونظام العلاقات مع الكونجرس ـ ومع الحزب ـ ومع الإعلام ـ وعن مؤسسات السلطة في الداخل والخارج.

وحدثته كذلك عما أعرفه عن تنظيم «١٠ دوانِنج ستريت»، وعن مطبخ القرار السياسي، وعن مكتب الاتصال مع الحزب في المعارضة أو في الحكم، وعن منصب سكرتير عام مجلس الوزراء الذي يرأس المجلس التنفيذي للوكلاء الدائمين للوزارات».

وقلت: «إننا نحتاج إلى دراسة تجارب الآخرين».

وقال: «مازلت أفضل أن أعمل مباشرة بمجلس الوزراء كله.. المجلس هو مكتبي، هو نفسه سكرتارية الرئيس!».

وقلت: «إن ذلك مستحيل عمليا، ولابد أن يكون للرئيس مكتب فيه خبراء للشئون السياسية والقانونية والاقتصادية، يدرسها ويقدم له توصيات بشأنها، وإلا فإن الرئيس ليس أمامه في هذه الحالة إلا أن يوقع مشروعات المراسيم بقوانين كما تصل إليه من مجلس الوزراء، وفي هذه الحالة فإن الرئاسة لا تعود مركز توجيه العمل الوطني، وإنما تصبح توقيعا وختما على المراسيم، يحولها إلى قوانين!!».

وبدت عليه أعراض تحيُّر، وقال:

ـ «كلامك فيه منطق، و«أسامة الباز» له معي تجربة طويلة!».

قلت: «هو موضع ثقتك وهذا مهم، وأنا أعرف أن «أسامة» لديه «شطحات بوهيمية» في بعض الأحيان، لكنه من المحتمل أن بعض ذلك عائد إلى أنه يعمل بلا مكتب وبلا مؤسسة معه، وإنما هو رجل وحده، وهذا ما قصدته ـ بصراحة ـ حين قلت لك أن الرئاسة تعمل بمنطق «البائع المتجول».

وقال بما بدا لي أنه على استعداد للبت فورا في المسألة:

ـ «لك حق، ولابد أن يفهم «أسامة» أن عليه العمل بطريقة منظمة».

ثم رفع سماعة التليفون وطلب توصيله بـ «أسامة الباز»، وبعد خمس دقائق دق التليفون ورفع الرئيس سماعته، ثم التفت إليَّ يقول:

ـ «هل رأيت ـ «أسامة» ليس هنا، بحثوا عنه في كل مكان، ولم يعثروا له على أثر».

وقلت دفاعا عن «أسامة»:

ـ «لابد أنك كلفته بمهمة فذهب إليها».

وقال «مبارك»: «سوف أرسله إليك في مكتبك، وقل له كل ما تتصوره حتى أناقشه معه وأقرر».



وقارب اللقاء نهايته، وبينما أهُمْ بالقيام ـ استدعى الرئيس «مبارك» أحد أفراد سكرتاريته، وطلب منه أن يكتب على ورقة كل أرقام التليفونات الخاصة بمكتبه، بما فيها تليفونه الشخصي، طالبا أن أتصل به «في أي وقت».

وقلت للرئيس:

«إن هذه رخصة أعتز بها لكني لا أنوي استعمالها، وأفضل ترك أمر الاتصال في أي وقت له، فهو رجل مشغول على الآخر، وجدول أعماله يجب أن يكون ملكه، دون إلحاح عليه من أحد».

وأضفت: «لو أنني استعملت هذا الترخيص الذي تفضَّل بإعطائه لي، لما كففت عن إبداء الملاحظات، وأول الدواعي أنني مختلف مع مجمل السياسات المُعتمدة، وإذا رُحت أبدي رأيا في كل ما أشعر بالقلق منه، فسوف أجد نفسي أقوم بدور من «لا يعجبه العجب»، وذلك دور لا أحبه!!».

ورحنا نمشي نحو الباب، ولمح «مبارك» مصوِّر الرئاسة المشهور، الأستاذ «فاروق إبراهيم» يتحرك من بعيد، والتفت نحوي قائلا: «دعنا نلتقط صورة معا»، وقلت للرئيس صراحة: «إننا نستطيع أن نستغني عن الصورة، وربما كان ذلك أفضل».

ووقف في مكانه وتطلع إليَّ وهو يعلِّق: «غريبة ـ الناس يجيئون إلى مقابلتي وليس لديهم غرض إلا هذه الصورة».

وقلت: إنني كنت أقابل «جمال عبد الناصر» مرتين وثلاث مرات في الأسبوع، وكذلك «السادات»، وكانت اتصالاتنا التليفونية عدة مرات كل يوم، ومع ذلك لم تُنشر صورة للقاء، ولا خبر عن اتصال تليفوني، وأنا لا أفهم «بدعة» نشر أخبار أو صور لقاءات الصحفيين مع الرئيس، لأن هذه «طبائع أشياء»، و«طبائع الأشياء» ليست خبرا ـ وتدارك قائلا: «والله لك حق، إنني أقابل كل الناس ولا يحدث شيء، لكنه عندما «عرفوا» أنني سأقابلك ـ «ولعت «اللمبة الحمراء» في الصحافة وفي الحكومة وفي الحزب».

ولم أملك نفسي، فقلت:

«سيادة الرئيس.. هل هناك بالفعل حزب؟!».

وهز رأسه قائلا: «أنت مصمم على رأيك في الحزب، الحزب مهم في الاتصال بالناس وفي «تمرير القرارات»، ولفتت الكلمة الأخيرة نظري!!».



ومساء نفس يوم المقابلة اتصل بي «أسامة الباز»، ومر عليَّ في مكتبي، يحمل في يده دفترا من الـ Yellow Pad الذي يستعمله القانونيون في الولايات المتحدة الأمريكية، وبادرني قبل أن يجلس أمامي:

ـ ما الذي اقترحته على الرئيس؟!!

ورويت له أطرافا تخصه مما دار في حديثي مع «مبارك»، وكان رده:

ـ «أنت تضيع وقتك، هو له طريقة في العمل مختلفة، وهو يفضل أن يسمع من هنا ومن هناك، ويتصرف بما يرى (وهذا كلام لك)، وسوف ترى.

وهو لن ينشئ وزارة لشئون رئاسة الجمهورية، ولن يعينني وزيرا لها».

وتشعَّب الحديث بيننا، وأثناء خروجي لاحظ «أسامة الباز» وهو يمر عليَّ حيث أجلس في مكتبي، أن هناك أوراقا كثيرة مكتوبة بخطي، وبمعرفة سابقة ووثيقة فإنه قال لي: «أراهن أن هذه الأوراق كلها نقط حديثك معه».

وقلت: «إن ما خطر له صحيح».

الفصل الخامس

في باريس حكايات أخرى !!

ربما كان اختيار «مبارك» دون غيره من «المرشحين المحتملين»ـ!ـ نوابا لرئيس الجمهورية ـ مفاجئا لي (رغم كل ما كنت عرفته من علاقات سابقة بين الرجلين، خصوصا تلك التجربة المشتركة في «الخرطوم»!)، ولكن احتمال اختياره ـ كما أبدت لي الظروف ـ لم يكن على الأرجح مفاجئا لغيري.

وفي الواقع فإن «احتمال اختياره» تبدَّت له أمامي إشارات عابرة، وفي بعض الأحيان غامضة، وكانت في مجملها تكشف تباعا لمحات يصعب إهمالها ـ وكانت فاتحة الإشارات ما حدث ذات صباح من يناير ١٩٨٢ في قصر «الإليزيه» في باريس، وكنت على موعد مع «فرانسوا ميتران»، وكانت تلك مقابلتنا الأولى بعد أن أصبح رئيسا لفرنسا.



كنت قد عرفت «فرانسوا ميتران» مبكرا عندما كان رئيسا للحزب الاشتراكي، ودعوته لزيارة القاهرة، ولبَّى الدعوة، ومن يوم ٢٥ يناير ١٩٧٤ ولعشرة أيام كان الرجل ضيفا على «الأهرام» وعليَّ في مصر، وبالطبع كنت ألقاه كل يوم تقريبا، كما رتبت أن يشارك في جلسات متعددة مع خبراء من مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ـ ومع عدد من مفكري «الأهرام» وقتها، وفي هذه الجلسات جرت مناقشة قضايا عديدة سواء في السياسة الدولية، أو في التحولات الكبرى التي ظهرت بوادرها على الأفق مع تلك المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة.

وقد كتب «ميتران» بعد ذلك في كتاب له عنوانه «حبة في السنبلة» فصلا كاملا عن لقاءاتنا معا، وعن الحوارات التي شارك فيها مع من دعوت من زملائي، كما أنه

اهتم في هذا الفصل من الكتاب طويلا بالعلاقة التي رآها بين الرئيس «السادات» وبيني، وكنت قد اصطحبت الزعيم الاشتراكي معي إلى مقابلة معه في بيته في الجيزة.

وبعد تلك الزيارة إلى مصر أوائل سنة ١٩٧٤، فإن علاقتي مع «فرانسوا ميتران» توطدت أكثر بلقاءات متكررة في باريس معظمها في بيته في حي «سان چيرمان»، حيث كنا نجلس ساعات الصبح في مكتبه بالدور العلوي، ثم نخرج مشيا على الأقدام إلى الغداء في مطعم «ليب» على ناصية قريبة، ونجلس لحديث يسترسل دون مقاطعة ودون تحفظ.



وفي مايو ١٩٨١ ـ انتخب «ميتران» رئيسا لفرنسا، ثم وقع بعدها بأسابيع أنني وجدت نفسي في سجن «طرة» مع كثيرين. ومن وراء الأسوار في «طرة» تسرب إلينا أن الرئيس «ميتران» اتخذ موقفا معارضا ومعلنا ضد اعتقالات سبتمبر في مصر، وبلغنا أنه دعا المكتب السياسي للحزب الاشتراكي لاجتماع خاص، وأدان هذه الاعتقالات، ولم يكن «ميتران» يستطيع إعلان إدانته لها كرئيس للدولة الفرنسية، وكان حله أن يعلنها كرئيس للحزب الاشتراكي، ووصل إلينا أيضا أن الرئيس «السادات» غضب وهدد بقطع العلاقات مع فرنسا، لأنها تدخلت في الشأن المصري، حتى وإن كان رئيس الدولة الفرنسي قد أبدى رأيه بوصفه رئيسا للحزب الاشتراكي!!



وهكذا ومع أول رحلة قمت بها لأوروبا بعد الإفراج عنا ـ بعثت إلى الرئيس «ميتران» في يناير ١٩٨٢ أبلغه بموعد قدومي إلى «باريس»، ومدة بقائي فيها، تاركا له أن يحدد موعدا نلتقي فيه، ثم كان أن اتصل بي مكتبه يبلغني دعوة على الإفطار مع الرئيس في الساعة الثامنة والنصف «صباح الاثنين المقبل».

وعلى الإفطار ومع حديث استمر أكثر من ساعة ونصف الساعة، سألني «ميتران» عن علاقتي بالرئيس الجديد «مبارك»، وهل أنها طبيعية أو عاصفة، كما

كانت مع الرئيس «السادات» في سنواته الأخيرة، وقلت: «إنني التقيت الرئيس الجديد أخيرا ولعدة ساعات، وأنه يبدو لي رجلا معقولا، يستطيع أن يتعلم من منصبه ويكبر فيه» ولاحظت أن «ميتران» يسمعني مهتما، دون أن يبدو منه رد فعل، وكانت ملاحظته الوحيدة بإشارة سريعة قوله: «على أي حال إن بعض الناس عندنا يعرفونه جيدا».

وسألته عما يعنيه بهذه الإشارة، وكان رده بنصف ابتسامة، إيماءة إلى تعبير مأثور عن الكاردينال «ريشيليو» السياسي الأكبر في بداية التاريخ الفرنسي، وهو تعبير Raison d'etat «أسباب دولة»، وتشعب بيننا الحديث، لكنه لفت نظري أن «ميتران» ذكر أكثر من مرة بعد ذلك اسم الكونت «ألكسندر دي ميرانش» الذي كان مديرا للمخابرات الخارجية الفرنسية SDECE، وبتجربة صحفي فقد راودني الإحساس بأن هناك في باريس مَنْ يعرف أكثر عن الرئيس المصري الجديد، وأن «دي ميرانش» أحدهم.



وكنت أعرف الكونت «ألكسندر دي ميرانش» من تجربة سابقة رتب لها ـ أيضا! ـ رئيس فرنسي (سابق) ـ هو الرئيس «چيسكار ديستان»، الذي قابلته منذ خمس سنوات، وفي صالون نفس المكتب (الذي أقابل فيه «ميتران» الآن).

وفي ذلك اللقاء مع «چيسكار ديستان»، كنا جالسين في الصالون الملحق بالمكتب الرئاسي على مقعدين متواجهين وبيننا مائدة للشاي من طراز «لويس الخامس عشر»، وتحت «چيسكار ديستان» رقدت كلبته «أنتيجون»، وقد أراد تبرير وجودها بأنها لا تستطيع أن تبتعد عنه، بل هي دائما وراءه من غرفة نومه إلى قاعة مكتبه، وحين ناولها قطعة صغيرة من فطائر وضعوها في طبقه، وجد مناسبا ـ فيما أظن ـ أن يشرح لي مبررا إضافيا لحضورها قائلا: «هي لا تتكلم، وإخلاصها بغير حدود وكتمانها مضمون ومأمون» ثم أضاف: «إن ذلك الإخلاص المتجرد نادر في العلاقات بين البشر!!».

وطال الحديث وتشعَّب وبدا لي أن الرئيس «ديستان» مشغول بإفريقيا، وحديثه

مركز عليها، واعتقاده أن تغلغلا شيوعيا يتسرب حثيثا إليها، ثم إلحاحه: «أن العرب يجب أن يتمثَّلوا خطورة الأوضاع في إفريقيا، لأن التحدي الذي يواجهه العرب والغرب معهم ـ تحدٍ خطر!!».

وأسهب الرئيس «ديستان» في الشرح:

١ ـ قناة السويس مازالت مغلقة، رغم انتهاء حرب «يوم الغفران» (هكذا وصف الرئيس الفرنسي حرب أكتوبر).

٢ ـ وإمدادات النفط من الخليج تضطر للدوران حول إفريقيا عن طريق «رأس الرجاء الصالح» لكي تصل إلى أوروبا وإلى أمريكا. وأمريكا تستطيع أن تستغني عن البترول العربي مؤقتا، وأما أوروبا فذلك بالنسبة لها مستحيل.

ودوران ناقلات البترول حول إفريقيا على الممرات البحرية المحيطة بالقارة مكشوف أمام نشاط سوفيتي يتغلغل في القارة بجهد يزيد، خصوصا في القرن الإفريقي، وبالتحديد في إثيوبيا (وكان نظام «منجستوهيلا مريم» يحكمها وهو لا يخفي هويته الشيوعية).

٣ ـ وأوروبا لا تستطيع أن تقبل هذا الانكشاف للممرات البحرية التي تسير عليها ناقلات البترول الغربية.

وبما أن فتح قناة السويس أمام ناقلات البترول مازال معلقا، لأنه مرهون باتفاقيات سلام بين مصر وإسرائيل مباشرة، وبين العرب وإسرائيل بطريق غير مباشر ـ إذن فإن الضرورات تفرض الحد من النفوذ السوفيتي داخل القارة بكل الوسائل.

٤ ـ إن فرنسا اهتمت منذ «ديجول» بوجود سياسي فرنسي ومؤثر في القارة يحفظ مصالح كثيرة، ويحفظ كذلك صلات حضارية لها قيمتها، وذلك ما دعا «ديجول» إلى إنشاء منظمة «الفرانكفونية»، لكن هذه المنظمة قاصرة في فعلها السياسي على عكس منظمة «الكومنولث»، لأن الأقاليم الإنجليزية من إفريقيا (يقصد الدول الإفريقية التي كانت تخضع للاستعمار البريطاني، والتي اعتمدت اللغة الإنجليزية)، انضمت إلى «الكومنولث» البريطاني (وهو تنظيم اقتصادي)، في حين أن فرنسا اختارت الثقافة

رابطا عن طريق منظمة «الفرانكفونية»، باعتبار اللغة الفرنسية أساسا مشتركا، لكن «الفرانكفونية» غرقت في الأدب والثقافة، ونسيت الإستراتيچية والسياسة، ربما تحت تأثير «سنجور» (زعيم السنغال)، ويستدرك الرئيس الفرنسي: لا تنس أن «سنجور» شاعر!! ـ وإذا كان ذلك، فقد كانت تكفينا عضوية «اليونيسكو» (منظمة الثقافة والعلوم)، دون داعٍ لـ «الفرانكفونية»، وسألني «جيسكار ديستان» إذا كان عندي ما يمنع من مقابلة «ألكسندر دي ميرانش»، مع العلم بأنه مدير المخابرات الخارجية الفرنسية، لأنه الرجل الذي يعرف أكثر من غيره عن الخطر السوڤيتي في إفريقيا، وطرق التصدي له! ـ (وكانت تلك أول مرة أسمع فيها اسم الرجل أو أعرف شَيئا عنه).

وقلت «إنني أقابل كل من أستطيع أن أعرف منه جديدا».



وعلى أي حال فقد انتهت مقابلتنا يومها، بأن قال لي الرئيس «ديستان»: إنه سوف يطلب إلى «ألكسندر»، وهو يقصد الكونت «ألكسندر دي ميرانش» أن يتصل بي في الفندق الذي أقيم فيه.

وكذلك قابلت «دي ميرانش» لأول مرة، ومن المصادفات أنني عرفت منه قرابته (ابن عم) لصديقة قديمة هي الكونتيسة «تيريز دي سان فال» وهي ـ وقتها ـ مديرة النشر في «فلاماريون» أكبر دور النشر في فرنسا، وهي تحوز حق نشر كتبي في اللغة الفرنسية.

وعندما جاء «دي ميرانش» إلى لقائي في فندق «الكريون» (الذي كنت أقيم فيه)، إذا هو يدعوني إلى صالون حجزه في نفس الفندق لكي نتحدث بعيدا عن الجالسين غيرنا في صالون «الإمبراطورية» حيث انتظرته، وظهر أن أحد مساعديه رتب ـ حيث حجز ـ شاشة عرض ظهرت عليها خريطة إفريقيا وخطوط طرق الملاحة البحرية حولها، مع بيان لعدد وحمولة ناقلات البترول التي تتقاطع على مسالكها كل يوم.

وجلسنا أمام الشاشة الكبيرة، وراح «دي ميرانش» يشرح والخرائط على الشاشة

تتغير، وبعض الصور تظهر ومعها لمحات من وثائق وجداول وأرقام، متوافقة مع سياق العرض!!

ـ وكان «دي ميرانش» يتدخل بين الحين والآخر بتعليقات فيها التركيز الشديد على أن فرنسا مازالت قوة كبرى، حتى وإن قبلت باستقلال مستعمراتها!!

ـ وأن إفريقيا مازالت تهمها (وهي لا تستطيع أن تنسحب منها كما فعلت في آسيا عقب استقلال «ڤيتنام»).

- وأن «فرنسا» دولة متوسطية لا تقبل بأي خطر يهدد المتوسط ـ والمتوسط هو «سقف» إفريقيا!!



وانتهى العرض وراح «دي ميرانش» يتوسع في الشرح بأن «فرنسا» هي أكبر مستهلك للطاقة في القارة الأوروبية، وهي لا تملك مباشرة نفوذا على مصادرها في الخليج، ولذلك فإن حياتها وحياة المجتمع الأوروبي الذي تنتمي إليه معلقة على بتروله، وهي تعتبر نفسها شريكا رئيسيا في تأمينه، وفي ذلك فإنها تتعاون مع عدد من دول المنطقة، وقد أنشئوا معا «تعاون فعل» (Cooperation d'action).

أضاف «دي ميرانش» أنه من حسن الحظ أن بعض القوى المعنية في الشرق الأوسط دخلت مع فرنسا في هذا «التعاون في الفعل»، وأن «فرنسا» هي التي أقنعت أمريكا وإسرائيل بأن لا تدخلا ضمن مجموعته، حتى لا تؤثر شكوك العرب فيهما على صدق «تعاون الفعل»، بل وقع الاتفاق على أن تكون كلاهما ـ الولايات المتحدة وإسرائيل ـ على علم ـ ومن مسافة بما تقوم به المجموعة، وهذا ضروري حتى لا يحدث صدام بين الخطط في الظلام.

وقال «دي ميرانش»: «إنهم اختاروا للمجموعة عنوان «سافاري» (السفر في الغابات)، لأن نشاط المجموعة الأصلي في إفريقيا، وقد اختاروا اسما رومانسيا «بالكود» لا يستطيع تحديد معناه أحد إلا إذا كان طرفا في اللعبة!!

وأضاف «دي ميرانش» أنه من حسن الحظ أن رجالا مثل الملك «الحسن» (في

المغرب)، والملك «فيصل» (في السعودية)، والشاه «محمد رضا بهلوي» (في إيران)، والرئيس «السادات» (في مصر) ـ توفر لديهم بُعد النظر والجسارة لكي يتعاونوا مع فرنسا في هذه المهمة التي تعنيهم وتؤثر على مصالحهم الحيوية!!

واستطرد «دي ميرانش» إلى تحديد المخاطر التي تهدد إفريقيا، بلدا بعد بلد، وكان تركيزه على القرن الإفريقي واضحا، وبعده على الكونجو وأنجولا.

وقال «دي ميرانش»: هذا في الواقع «تعاون فعل» إستراتيجي، يحقق مصالح مشتركة، ولذلك فإن تنفيذه تم بمعاهدة خاصة ومغلقة بين الدول الخمسة.

وسألته ـ دون تعليق حتى لا أصد تدفقه في الشرح ـ عما إذا كانت الدول العربية التي وقَّعت على الاتفاق (في الواقع معاهدة) تعرف أن هناك تنسيقا مع الولايات المتحدة ومع إسرائيل، وكان جوابه دون تردد:

«إنهم بالطبع يعرفون، لكننا أعفيناهم جميعا من الحرج، وعهدنا بالتنسيق مع أمريكا إلى «إيران»، ثم إن الولايات المتحدة في إطار علاقاتها الخاصة مع إسرائيل تتولى إحاطتها علما بما يصح لها أن تعرفه!!».



وكان «دي ميرانش» يظهر اهتماما خاصا بالسعودية، لاعتقاد عنده ـ أفاض في شرحه ـ بأن الإسلام يجب أن يلعب دورا أساسيا في حماية النفط، وكان قوله «إنه من حسن الحظ أن أكبر منتج للنفط هو نفسه بيت الأماكن المقدسة لدى المسلمين، و«فرنسا» لا ترى على الإطلاق صداما بين الإسلام وأوروبا، وبالعكس فإن «فرنسا» من أنصار حوار أديان بين الإسلام والغرب، وقد بدءوا بالفعل جهودا مشتركة مع علماء السعودية، وهذه الجهود تلقى تشجيعا من مصر (وكان ذلك صحيحا وإن كان علماء السعودية قد استشعروا الحرج من هذا الحوار، وكان أن أحد مشايخ الأزهر السابقين تحمس لمواصلته في مصر، وأنشأ في تلك الجامعة الإسلامية العريقة (الأزهر) مركزا خاصا لهذا الحوار!!).

كان رأي «دي ميرانش» وقد قارب على نهاية عرضه «أن المفكرين العرب لابد

لهم أن يساعدوا على تفاهم حضاري، بين روح الإسلام وروح أوروبا». أضاف أن «مصر» لها جهود سابقة في هذا المجال منذ «ذهاب نابليون بونابرت» إلى مصر، وصحيح أن جهود مصر السابقة كانت مدفوعة بمطلب التنوير، إلا أن إرث الثقافة لابد أن يؤدي إلى حماية المصالح الحية لأصحابه»!!

وكنت أسمع باهتمام متفكرا في مقدرة الدول الكبرى على عرض مصالحها الدائمة في ظروف متغيرة، وكيف تغطي فعل حرب خفية في الواقع بغطاء الثقافة والحضارة ـ وحتى الأديان!!

(ثم لقيت «دي ميرانش» مرة ثانية بعد ذلك في مكتبه، وكان هذه المرة قد أضاف إلى اهتمامه بإفريقيا اهتماما مستجدا بأمريكا الوسطى وبكوبا).



ومرت سنوات وتغيَّر ساكن قصر «الإليزية»، وخرج «ديستان» ودخل «ميتران»، وجاء لقائي معه الذي أشرت إليه قبل قليل، والذي تحدَّث فيه بغموض عن «الذين يعرفون مبارك»، وعن مصلحة الدولة Raison D'Etat، وتردَّد فيه اسم «دي ميرانش» أكثر من مرة، وكذلك تصورت أن أحاول لقاءه مرة ثانية، وتوافقت الظروف مع المطالب فإذا بـ «دي ميرانش» نفسه يحاول مقابلتي، وكان وسيطه هذه المرة «ابنة العم» كما يسميها ـ الكونتيسة «تيريز دي سان فال» (مديرة النشر في مؤسسة «فلاماريون»)، والتي اتصلت بي تقول «إن ابن عمها يرغب في لقائي، لأنه يريد أن يصحح لي بعض ما نشرته في كتابي عن الثورة الإيرانية «عودة آية الله» The Return of The Ayatollah.

وكانت بعض الفصول من الكتاب قد بدأ نشرها في جريدة «الفيجارو»، تمهيدا لصدوره عن دار «فلاماريون» وكنت في ذلك الكتاب قد خصصت فصلا كاملا تعرَّض لأول مرة لسر مجموعة «السافاري»، فقد اطلعت على نصوص المعاهدة التي أنشأت المجموعة، وكان اطلاعي عليها في قصر «نياڤاران»، حيث المقر الرسمي لعمل ومعيشة شاه إيران، وكان «آية الله الخميني» قد وجَّه بتسهيل اطلاعي على ما أريد من وثائق العصر الذي قامت الثورة الإيرانية لإسقاطه!!

THE RETURN OF THE AYATOLLAH

Mohamed Heikal

problems for him. When he had tried to intervene openly in Angola he had been baulked by Congress, but here was a syndicate over which Congress had no control, and one which, moreover, was prepared to be self-financing. Also aware of the existence of the new alliance, and happy that it should exist, were David Rockefeller and the Chase Manhattan Bank, with its heavy African investments.

So was born what, following its inaugural meeting in Saudi Arabia, came to be known as the Safari Club – a name chosen because it seemed to the participants to have a suitable whiff of Africa and adventure. It was the brain-child of a remarkable man, Comte Claude Alexandre de Marenches, head of the French Sécurité d'État et Contre-Espionage (SDECE). De Marenches, a commanding personality, tall, speaking excellent English, had been in the wartime Resistance. His position brought him into contact with all those who came to Paris to buy arms, or sell oil, or coordinate intelligence, or, as was frequently the case, for a combination of all three purposes. It was his business to ensure these people's safety and, if necessary, their anonymity, and of course to know exactly what they were up to. He had for some time been extremely concerned about the vulnerability of the shipping lanes which brought oil from the Middle East to Europe, and his office was decorated with maps showing thickening lines representing the volume of tanker cargoes round the Horn of Africa and the Cape. It was his idea that all those interested in checking the spread of communism in Africa should combine for action. Five governments were persuaded by the Comte's arguments – those of France, Iran, Saudi Arabia, Egypt and Morocco. Algeria had originally been canvassed, but had dropped out.

An agreement between the five governments was drawn up and duly signed, Sheikh Kamal Adhem, Director of Intelligence, signing for Saudi Arabia, General Nassiri, head of Savak, for Iran, the Director of Intelligence for Egypt, Ahmed Duleimi, Director of Intelligence, for Morocco, and Comte de Marenches himself for France. A copy of the agreement was found in Savak archives after the Revolution.

وكانت وثيقة إنشاء المعاهدة وتوقيعها في اجتماع خاص عُقد في «جدة»، وقد نشرت أهم نصوصها في الكتاب، ومع النصوص أسماء من وقَّعوا عليها نيابة عن رؤسائهم، وكان نشر الأسماء قد أحدث ضجة كبرى ذلك الوقت، فقد كان الموقِّعون المفوضون خمسة:

ـ الكونت «دي ميرانش» نفسه (مدير المخابرات الخارجية الفرنسية ـ عن الرئيس «ديستان»).

ـ و«كمال أدهم» (مدير المخابرات العامة السعودية ـ عن الملك «فيصل»).

ـ والجنرال «أحمد الدليمي» (مدير المخابرات المغربية ـ عن الملك «الحسن»).

ـ والجنرال «نعمة الله ناصري» (مدير السافاك ـ المخابرات الإيرانية ـ عن الشاه «محمد رضا بهلوي»).

ـ ثم الدكتور «أشرف مروان» (مدير مكتب الرئيس للمعلومات ـ عن الرئيس «أنور السادات»).



والآن كان الموضوع الذي تضايق منه «ألكسندر دي ميرانش» وجاء يطلب تصحيحه، هو ما قلته عما جرى لأحد نوابه، وكيف سُرقت منه حقيبة أوراقه أثناء مروره من مطار «الدار البيضاء» عقب اجتماع سري في المغرب، ثم إن هذا الجنرال جرى لومه على أن عملاء سوڤييت (بالطبع ـ ومن غيرهم؟!!) استطاعوا أن يسرقوا حقيبة أوراقه، وفيها أسرار مهمة، وكنت في الكتاب قد أضفت أن الجنرال الفرنسي المسئول جرى قتله بعد ذلك، وقيل أن ذلك كان عقابه!!

وكان ما ضايق الكونت «دي ميرانش» أن ما قلته في الكتاب قد يوحي بأنه هو «دي ميرانش» رئيسه المباشر ـ مَنْ أصدر الأمر بتصفيته عقابا له، والآن كان «دي ميرانش» يطلب مني أن أضيف توضيحا إلى الطبعة الفرنسية من الكتاب (على الأقل)، وقد عرف من ابنة عمه (الكونتيسة «دي سان فال» ـ مديرة النشر في «فلاماريون») أنه على

وشك الصدور، وإلا فإنه سوف يضطر آسفا إلى رفع قضية «قذف» على «فلاماريون» كناشر للكتاب، وعليَّ معها كمؤلف له!!

وكان «دي ميرانش» في ذلك الوقت، ومن قبل دخول «فرانسوا ميتران» إلى قصر «الإليزية» قد اعتزل منصبه!

والآن أصبح حرا، وانفكت إلى حد ما عقدة لسانه، بل إن حديثه أصبح أكثر تدفقا وحيوية.



والتقينا ومعنا في بداية اللقاء ابنة عمه «تيريز دي سان فال»، وكنا هذه المرة جالسين في ركن على بركة السباحة في حديقة فندق «ريتز» في ميدان «فاندوم» الشهير، بعامود الصلب الذي صنعه «نابليون بونابرت» من المدافع التي غنمها في معركة «استرليتز»!!

ومع أن موعدنا كان العاشرة صباحا، فقد أدهشني أن «دي ميرانش» وقد سألته إذا كان يريد فنجان قهوة، أجاب بسؤالي عما إذا كان يضايقني أن يطلب كأسا من «الويسكي».

وربما بتأثير ذلك الغموض في إشارة الرئيس «ميتران» قبل أيام إلى أن هناك «عندنا من يعرفون الرئيس المصري الجديد»، ثم تردد اسم «دي ميرانش» بعد ذلك مرتين على الأقل، أنني سألته مباشرة:

ـ يظهر أنك تعرف رئيسنا الجديد، كذلك أحسست من إشارة أثناء لقاء مع الرئيس الفرنسي «ميتران» أول هذا الأسبوع.

ونظر إليَّ «دي ميرانش»، وعيناه تلمعان:

ـ طبعا.. طبعا أعرفه، لقيته في إطار مجموعة «السافاري» التي أذكر أنني حدثتك عنها قبل سنوات.

في البداية: كان «أشرف مروان» هو الذي يمثل الرئيس «السادات» في المجموعة.

وبعد سنتين غاب «أشرف مروان» وحل محله «مبارك»!!



ثم راح «دي ميرانش» يتحدث منطلقا في الحديث، وربما طمأنه أنه الآن عرف أنني على اتصال برئيسين فرنسيين: «چيسكار ديستان»، والآن «فرانسوا ميتران».

وتحدَّث «دي ميرانش» عن نشأة المجموعة، وكيف أنها بدأت في منتصف السبعينيات، وبعد سقوط الرئيس «ريتشارد نيكسون» بسبب فضيحة «ووترچيت» سنة ١٩٧٤، وبسببها - أيضا - فإن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) وهي العملاق الأكبر في عالم المخابرات تعطَّلت، لأنها أصبحت موضع تحقيقات واسعة في الكونجرس، بعدما ظهر تورطها في العمل داخل الولايات المتحدة نفسها، على عكس قانونها - ثم زاد أن الرئيس الأمريكي الجديد - بعد خروج «نيكسون» من البيت الأبيض - وهو الرئيس «جيرالد فورد» قرر هو الآخر إنشاء لجنة خاصة - رأسها نائبه «نلسون روكفللر» للتحقيق في تجاوزات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية التي طال لهذه الأسباب تعطلها، خصوصا بعد أن قام الكونجرس بتجميد الاعتمادات المالية المرصودة لها.

ويستطرد «دي ميرانش»:

«وفي ذلك الوقت وجدنا أننا من المحتم علينا أن نتحرك على مسئوليتنا، ودعونا أصدقاءنا وأصدقاء الولايات المتحدة كي يتعاونوا معنا، وكانت المملكة العربية السعودية جاهزة بالتمويل، وكنتم أنتم في مصر مستعدين بمعسكرات التدريب، وكان المغرب مستعدا بعناصر بشرية، وكان شاه إيران داعما بكل الوسائل (At large).

وكان «أشرف مروان» ممثل مصر، ثم اختفى - كما قلت لك - وظهر «مبارك» نائب الرئيس.

ثم توقف «دي ميرانش» بطلب كأس آخر من الويسكي، ثم استأنف حديثه:

- «تسألني عن «مبارك» أعرفه - أعرفه طبعا يا صديقي، كان معنا في جلسات «السافاري»، حيث عقدناها في «جدة» مرات، وفي «القاهرة» مرات، وفي «طهران»

مرات، وفي «المغرب» مرات، لكننا لم نعقد اجتماعات كثيرة في «فرنسا»، حتى لا تتصور واشنطن أننا نريد هيمنة على المجموعة. كانت الـ C.I.A حساسة جدا، مع أننا كنا نطلعهم على كل شيء، وكانوا يقومون بإطلاع إسرائيل التي طلبت أن تشارك في نشاطنا، لأن لها موارد مخابراتية لها قيمتها في إفريقيا، ولكننا اعتذرنا عن طلبها حتى لا تشعر السعودية بالحرج، ولم يكن هناك حرج لدى المصريين ولا لدى المغاربة، فلديهم علاقات مباشرة مع إسرائيل!».

وعاد «دي ميرانش» إلى ذِكر «مبارك»: «نعم.. نعم أعرفه، كان معنا لسنوات».

وارتكبت خطأ فيما أظن، فقد سألته عن مجال ما كان «مبارك» مهتما به، ويظهر أن السؤال أثار لديه طبائع رجل المخابرات، فقد توقف متحفظا «بأنه لا يستطيع أن يدخل في تفصيل عمليات بالذات!!».



وبينما كان لقاؤنا يقارب نهايته، أضاف «دي ميرانش» لمحة أخرى عن «مبارك» فقد قال: «إنه «تابَع» «مبارك» منذ أن ظهرت صورته لأول مرة «أمامهم» في أجواء صفقة طائرات «الميراج» التي عقدتها ليبيا مع فرنسا سنة ١٩٧١، وهي صفقة كبيرة حجمها ١٠٦ طائرات».

وقال «دي ميرانش»: «كنا نعرف أن ليبيا تعقد هذه الصفقة لصالح مصر ولمساعدتها في حرب ١٩٧٣، ولذلك رحنا نراقب باهتمام، وفي الواقع فقد رصدنا وفد المفاوضات الذي بدأ التفاوض في الصفقة مع شركة «طومسون» وكانوا جميعا ضباطا من سلاح الطيران المصري «أعطوهم» جوازات سفر ليبية لإقناعنا أنهم ليبيون، لكننا عرفنا حقيقة أمرهم»، أضاف: «ذلك لم يعد الآن سرا».

واستطرد «دي ميرانش»: «في هذا الوقت لمحت «مبارك» لأول مرة، فقد حدث خلاف بين بعض الذين شاركوا في مفاوضات عقد الصفقة، وكانوا قد تركوا سلاح الطيران المصري وكوَّنوا شركة بينهم، ثم اختلفوا واشتد خلافهم على حصة كل منهم في أرباح الصفقة، وظهر «مبارك» يصالحهم مع بعضهم بالحرص على علاقاتهم معا،

وهم في الأصل من ضباطه، وكان علينا أن نرصد كل شيء، لأن الصفقة كلها أحاطت بها ظروف غير عادية!!

وأحسست أن «دي ميرانش» عاوده حذر رجل المخابرات القديم، فتوقفت ولم أشأ أن أعلِّق بكلمة!!



ولم أزد وبدا لي أنه لن يقول أكثر مما قال، ومع ذلك فإن «دي ميرانش» راح يردد اسم «مبارك» ويضيف وبنبرة دهشة لم يستطع إخفاءها، يقول:

«هل ترى الأقدار؟!ـ أنا أجد نفسي الآن في التقاعد، وزميلي السابق في «مجموعة السافاري» على رئاسة الدولة المصرية!!».

ويضيف: و«أنا ختمت حياتي العملية في الظل، وهو الآن يبدأ صفحة جديدة تحت الأضواء الباهرة!!».

ويزيد بصيغة التعجب: «مقادير.. مقادير يا عزيزي!!».



ومن الغريب بعدها ـ وهذه إضافة بالزيادة ـ أن التفاصيل سعت إليَّ بعد ذلك، وبنفسها، فقد حدث في سبتمبر ٢٠٠٨ أنني كنت في «باريس»، والتقيت مصادفة في صالة فندق «بريستول» بالسيد «عبد السلام جلود»، الذي كان رئيسا لوزراء ليبيا بعد ثورة سبتمبر ١٩٦٩ (وكان «جلود» في زمانه هو الرجل الثاني في قيادة الثورة بعد «معمر القذافي»)، وكنت في صالة «البريستول» أنتظر ضيفا موعده بعد نصف ساعة، ودعوت «جلود» للجلوس في الحديقة الداخلية للفندق، وراح «جلود» يحكي، وتطرَّق إلى صفقة «الميراچ» مع فرنسا، مؤكدا أن قيمتها كانت ٤ مليار دولار، ثم استطرد في التفاصيل ـ ومن حسن الحظ أن هذا الجزء من الحديث جرى أمام شاهد هو ضيفي الذي كنت أنتظره أصلا، وهو الدكتور «غسان سلامة» (المفكر اللامع ووزير الثقافة اللبناني الأسبق، وهو الآن أستاذ في جامعة «باريس»)، ودعوته للجلوس مع «عبد السلام جلود» ـ وسألني «جلود» بعد أن قدمت إليه ضيفي همسا:

«هل تثق فيه»؟!! ـ وأكدت له ثقتي في «غسان سلامة»، واستأنف «جلود» واستفاض في الحديث، لكني لا أستطيع أن أنقل كثيرا مما سمعت، فليس لديَّ مصدر ثانٍ يؤكد ما رواه، وفي أصول المهنة كما أعرفها أنني إذا لم أشهد بنفسي وقائع ما أتحدث فيه، فمن الضروري تأكيدها قبل نشرها بشهادة مصدر ثانٍ، ولم أجد مصدرا ثانيا لما سمعت وقتها في صالون فندق «البريستول»، وعلى أي حال فإن «عبد السلام جلود» يستطيع تفصيل روايته إذا شاء!!

الفصل السادس

... لا مؤاخذة !!

منذ ذلك اللقاء الأول ـ والمطول ـ مع الرئيس «مبارك»، كان بين ما لفت نظري ـ وبشدة ـ توسعه الشديد في استعمال ألفاظ يصعب تداولها في أحاديث السياسة، ومعظمها مما تتجنبه الأعراف، وبعضها مما تطاله مواد القانون!!

وفي ذلك اللقاء الأول لاحظ هو دهشة لعلها أفلتت إلى ملامح وجهي عندما سمعت بعض ما كان يرد على لسانه بين الحين والحين من لفظ، وكذلك بادر إلى شرح ما لم يكن لديه داعٍ لشرحه، قائلا «لا مؤاخذة يا محمد بيه»، ولكن هذه التعبيرات التي لاحظت أنها أقلقتك هي اللغة التي كنا نستعملها في المعسكرات والقواعد البعيدة».

وطمأنته إلى أنني بتجربة مراسل حربي قديم ـ سواء في الحروب التي خاضتها مصر، أو في حروب آخرين غطيتها ـ سمعت قادة كبار يستعملون مثيلا لما وصفه بأنه «لغة المعسكرات والقواعد»، وطمأنته أيضا إلى أنني سمعت الرئيس الأمريكي الأشهر الچنرال «دوايت أيزنهاور» يستعمل هذه الألفاظ مرات!!

وأظهر اهتماما بقوله: و«كمان أيزنهاور؟!».

ثم أضاف أنه سمع نفس اللغة عندما كان في روسيا يدرس في كلية «فرونز»، ثم سمعها ـ كذلك ـ أثناء اختلاطه بالعسكريين الأمريكيين الذين لقاهم في تجربته، حتى كنائب رئيس، لكنه لم يخطر له أن يستعملها «أيزنهاور»!!

وعلَّق وهو يبتسم «أن الناس تسمع هذه الأسماء المشهورة في العالم وتنبهر، لكنه عندما يقتربون منهم كفاية يرونهم مثلنا «ويمكن أوحش»!!».

أضاف «مبارك» أن «سوزي» (يقصد السيدة قرينته)، حاولت منذ زواجهما أن

«تربيني» من جديد، وقد نجحت، واستدرك «مبارك» بعفوية ـ قائلا «إلى حد ما»، وأضاف «أنه واعٍ لهذه المشكلة، حريص أن لا تفلت منه كلمة أثناء خطاب عام».



ولم يظهر لي بعدها أن «مبارك» حقق نجاحا كبيرا رغم محاولاته، ومحاولات غيره، فقد حدث فيما بعد ـ أن زارني الأستاذ «فؤاد سراج الدين» يريدني أن أسمع شريطا مسجلا ـ وصل إليه ـ لخطاب ألقاه وزير الداخلية ـ وقتها ـ اللواء «زكي بدر» أثناء مؤتمر شعبي في «قليوب»، وسمعت الشريط وإذا وزير الداخلية يكرس فقرات طويلة من خطابه للهجوم على رئيس حزب الوفد، ثم يتجاوز بالسب والقذف، واصلا إلى أصول العائلة وجذورها، وكان «فؤاد سراج الدين» مستفزا وبحق، وهو يحكي لي وقائع ما جرى!!

واتصلت و«فؤاد سراج الدين» أمامي ـ بـ «أسامة الباز»، وكان في مكتبه بوزارة الخارجية القديم، أسأله إذا كان يستطيع أن يمر علينا، وهو على بُعد خمس دقائق بالسيارة من مكتبي، وبالفعل جاء «أسامة» وسمع بنفسه رواية «سراج الدين»، وتعهَّد بأنه سوف يأخذ الشريط إلى الرئيس، وهو «يثق أنه لا يرضى بإهانة أحد، خصوصا رجلا في مقام «فؤاد» (باشا)».

وبعد يومين اثنين اتصل بي الرئيس «مبارك» بنفسه على التليفون يقول «إنه عرف بما وقع وحقق فيه ـ وأنه طلب من «زكي بدر» أن يعتذر لـ «فؤاد سراج الدين» وأن وزير الداخلية نفذ الأمر ـ وهو يطلب اعتبار الموضوع منتهيا».

وأضاف «مبارك»:

إن «زكي بدر» حاول أن يلف ويدور معه، مدعيا أن شريط التسجيل مزور، ولكنه لم يعطه الفرصة، ثم راح «مبارك» يروي ما جرى بعد ذلك.

وطبقا لروايته:

«اتصل به «زكي بدر» وأبلغه أنه اعتذر فعلا لـ «سراج الدين» وبأمر الرئيس ـ رغم أنه مازال مصرا على أن الشريط مزور.

وسأله «مبارك»: هل «قَبِلَ» «فؤاد سراج الدين» الاعتذار؟!ـ وكان الرئيس «مبارك» يضحك وهو ينقل لي ما سمعه من وزير الداخلية «زكي بدر»، الذي رد عليه قائلا له: سيادة الرئيس أنت تعرف «فؤاد سراج الدين»، هذا النوع من الناس لا يمكن إقناعهم، فهم (......)، وكلها شتائم أقذع مما قال في الشريط.

واستطرد «مبارك»: تصور أنه وهو ينكر في كلامه معي، كرر السب والقذف بأشد مما قاله علنا، و.. «......»!!

ولم أتمالك نفسي فأبديت ملاحظة تساءلت فيها: «هل هذا معقول؟!».

وكانت المفاجأة أن الرئيس «مبارك» رد بقوله: «أنت لا تعرف «زكي بدر» لسانه مفلوت و(... ...)، وكانت كلمات الرئيس في وصف وزير داخليته «أصعب» مما قاله «زكي بدر» عن «سراج الدين»، ولاحظ «مبارك» بسكوتي أنني مأخوذ مما سمعت منه هو أيضا، ثم كان تعليقه الأخير «لا مؤاخذة يا محمد بك»، يظهر أن «الكتابة» تعلِّمكم الشعر، ولا تعرِّفكم «عن الدنيا وما فيها»!!



واتصلت بالأستاذ «فؤاد سراج الدين»، أرجوه نقلا عن الرئيس أن يعتبر المسألة منتهية، وأن «زكي بدر» على ما أظن اعتذر له.

وقال لي «فؤاد سراج الدين»: «الرئيس «مبارك» كلمني فورا، وسألني إذا كان «زكي بدر» قد اعتذر لي، وإذا كنت قبلت اعتذاره!!».

وأضاف «سراج الدين»: أنه يقترح أن نلتقي ظهر اليوم التالي على الغداء في بيته ونتحدث في هذا الموضوع، وفي غيره من هموم الساعة، وعلى الغداء في بيته في «جاردن سيتي» التقينا في اليوم التالي، وكنا على المائدة خمسة:

«فؤاد سراج الدين» نفسه ـ والسيدة «ليلى المغازي»، وهي صديقة عائلية قديمة رأت أحوال الفوضى في حياة ذلك السياسي المخضرم بعد وفاة زوجته السيدة «زكية البدراوي»، خصوصا وهي تعرف أن صحة ابنته الكبرى «نائلة» لم تكن على ما يرام،

كما أن ابنته الثانية «نادية» متزوجة وتعيش في الكويت ـ وكذلك اقتربت هي من حياته ترتب شئون بيته.

وكان الثالث هو الصديق ورفيق السجن المشترك «عبد الفتاح حسن» (باشا) قطب حزب الوفد السابق، ووزير الدولة مع «فؤاد سراج الدين» في وزارة الداخلية، لأن «فؤاد سراج الدين» كان مسئول وزارتين في وزارة «مصطفى النحاس» (باشا) الأخيرة وهما: المالية والداخلية.

ثم قرينتي وأنا.

وراح «فؤاد سراج الدين» يحكي منذ اللحظة الأولى.

حكى كيف وصله شريط التسجيل (من ضابط بوليس كبير يعرفه منذ كان هو نفسه وزيرا للداخلية قبل الثورة!).

وكيف اتصل به «زكي بدر» يحاول التنصل من الاعتذار بأن الشريط مزور، وأنه قال له «إنه كوزير سابق للداخلية لا يرضى لوزير لاحق ـ أن يراوغ كما يراوغ أي متَّهم أمام مأمور القسم الذي احتجز فيه!».

ثم وصل «سراج الدين» إلى اتصال «مبارك» به، وإذا «فؤاد سراج الدين» يسمع من الرئيس «مبارك» مثلما سمعت قبله في وصف رئيس الدولة لوزير داخليته.

وقال «فؤاد سراج الدين» إنه سأل «مبارك» «إذا كان ذلك رأيك فيه، فلماذا لا تغيره؟!!».

ورد «مبارك» بأن:

«كلهم رشحوه كضابط بوليس قادر على مواجهة حالة الإرهاب في البلد، لكنه الآن يفكر جديا في تغييره».

وواصل «فؤاد سراج الدين»:

ـ «إن الرئيس سأله بعدها إذا كان لديه مرشح يصلح؟!».

وأجابه «فؤاد سراج الدين»:

ـ «إن الرئيس يستطيع اختيار أي خفير في أي بندر، ولن يكون اختياره أسوأ من اختيار «زكي بدر».

وتطوَّع «عبد الفتاح حسن» (باشا) يقول موجِّها كلامه إلى «فؤاد سراج الدين»:

«ولِمَ لمْ ترشح له (يا باشا) أحدا تعرفه بجد؟!».

ورد «فؤاد سراج الدين»، وفي رده تجربة سياسي مخضرم:

«هل يُعقل أن يطلب رئيس دولة من معارض له أن يختار مسئولا عن أمنه، بينما هو يعتبر بالتأكيد أن هذا المعارض خطر سياسي عليه؟!».

ومضى «فؤاد سراج» ملاحظا:

«أنه يستغرب أن يتخلى رئيس بهذه الطريقة عن مرءوس له، حتى وإن أخطأ، وإنما الصواب أن يقوم بتصحيحه فيما بينهما، ومن المعقول أن يطلب إليه الاعتذار لمن أساء إليهم، ولكن لا يكشفه أمام المعارضين ويطلب منهم ـ بديلا يحل محله!!».

وأضاف:

«إما أن «مبارك» لا يقصد ما يقوله، وما طلبه مني «فك مجالس»، وهذا سياسيا لا يجوز، وإما أنه على استعداد لأن يرمي أي واحد من رجاله في البحر لتخف حمولة قاربه، وهذا لا يطمئن!!».



وكان ظني وقد قلت يومها على الغداء في بيت «فؤاد سراج الدين»: «إنه ليكن ما يكون، وإنني لست مختلفا معه فيما قال، لكن البلد أمام مشكلة حقيقية».

ـ نعم الرجل لديه أسباب للقصور كلنا نراها.

ـ لكنه في المقابل فإن الرجل يرأس الدولة المصرية فعلا، وليس هناك غيره.

ـ ومن الناحية الأخرى فليست هناك بدائل هذه اللحظة، بل ليست هناك وسائل إلى هذه البدائل.

ـ والظروف في البلد دقيقة وشديدة، لأن أحدا لا يعرف على وجه التحديد ما يكفي من الحقائق وراء الظاهر مما يراه!!

واتفق «فؤاد سراج الدين» معي في أشياء واختلف في أشياء، وكان خلافه في الأساس قولي «إنه ليس هناك بديل»، وظنه أن حزب الوفد ليس فقط البديل، ولكنه الأصل الشرعي الموجود.

وكان ذلك موضوعا خلافيا بين «فؤاد سراج الدين» وبيني، فقد كان رأيي أن استحضار الماضي مثل استحضار الأرواح غير مقنع في أبسط الأحوال!!

وقد يصبح حزب الوفد نداءً لنوع من النوستالجيا (الحنين للماضي)، لكنه يصعب عليَّ أن أراه نداءً لشكل المستقبل.

والحقيقة الراهنة أن «مبارك» هو الرئيس، وإلى جانب ذلك فليس في مقدورنا أن نساعده، لأن كلانا لديه تحيزات مسبقة من تأثير انتمائه إلى مرحلة معينة في التاريخ المصري، ومع تسليمي بتواصل المراحل، فإن كل مرحلة لها خصائص، وأيضا لها مسئوليات!!

وكان اقتراحي على «فؤاد سراج الدين» «أن يحاول كل من يستطع مساعدة الرجل على أن ينمو بتجربته الخاصة، وذكَّرته بالرئيس الأمريكي «هاري ترومان» الذي كان نائبا للرئيس، ثم رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية بعد وفاة قائدها الأشهر «فرانكلين روزفلت» بينما الحرب العالمية الثانية ضد «هتلر» مازالت تجري، و«روزفلت» كان قائد التحالف الكبير الذي يخوض الحرب ضد «هتلر»، وهناك قرارات كبرى تنتظر أمره، وأولها قرار استخدام الأسلحة النووية لأول مرة في حرب (ضد اليابان)».

وأضفت «أن «ترومان» بدا لكل المهتمين بمستقبل العالم ـ آخر رجل يمكن الاعتماد عليه في قيادة معركة المستقبل العالمي، سواء لإنهاء الحرب أو بعدها، حتى وإن لم يكن سلاما، لكن النخبة في الولايات المتحدة وقفت مع الرئيس الجديد وأعطته الفرصة، وقد كبر الرجل ونضج بتجربة المسئولية، وأصبح من أبرز الرؤساء الأمريكيين في القرن العشرين».

ولم يبدُ على «فؤاد سراج الدين» أنه اقتنع بإمكانية أن يتحول «حسني مبارك» إلى «هاري ترومان» مصري.

وتدخَّل «عبد الفتاح حسن» (باشا) في الحوار مرة ثانية، يقول موجِّها الكلام لـ «فؤاد سراج»:

«ما رأيك يا باشا أن ينضم («هيكل») إلى الوفد، ويكون من ذلك لقاء بين الثورتين (يقصد سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٥٢) ـ وفي حين أن «فؤاد سراج الدين» التفت متحمسا إلى السيدة «ليلى المغازي» يطلب منها أن تذهب بسرعة إلى غرفة مكتبه وتجيء باستمارة عضوية لحزب الوفد ـ فقد قلت من جانبي: «إن «عبد الفتاح حسن» (باشا) لا يريد أن يقتنع بأني صحفي فقط، لا دخل له بالتنظيمات السياسية، إلى جانب أنني من مؤيدي ثورة سنة ١٩٥٢ ولكني لا أمثلها، وفوق ذلك فهناك قناعتي بأن كلا من الثورتين ١٩١٩ و ١٩٥٢ قد استوعبها التاريخ المصري وهضمها، ودخلت عصارتهما في عروقه، والآن زمان جديد!!».

وكالعادة في مثل هذه المناقشات لم نصل إلى شيء، وقُصارى ما اتفقنا عليه بعدها: فنجان قهوة ودخان سيجار!!



وبعد أيام قليلة عاود «مبارك» اتصاله بي، فقد اتصل يشكرني أنني طلبت موعدا معه لصديق عزيز يزور مصر، وهو الأمير «صدر الدين أغاخان»، وكنت قد طلبت الموعد عن طريق «أسامة الباز»، وتحدد فعلا، وقابله «مبارك»، والآن كان «مبارك» يتصل بي يشكرني أن أتحت له الفرصة يقابل رجلا مثل «صدر الدين أغاخان» الذي وجده «رجلا عظيما!!».

وقال الرئيس «مبارك» على التليفون: «إن «الرجل» يعرف الكثير، وشخصيته آسرة، وهو متواضع رغم أنه أمير».

وقلت: «إنه بصرف النظر عن مسألة الإمارة فإن «صدر الدين أغاخان» رجل متحضر، وقد عاش تجربة إنسانية كبيرة، عندما قام على مهمة مفوض الأمم المتحدة

لشئون اللاجئين، فذلك أتاح له أن يتحرك على اتساع القارات» أضفت: «إن «صدر الدين أغاخان» تحمَّل هذه المهمة بلا مقابل، وحين قيل له إن لكل منصب عقدا، وكل عقد له مرتب ـ فإنه طلب أن يكون مرتبه في العقد دولارا واحدا كل سنة».

وقال «مبارك»: «هو غني جدا كما عرفت من «أسامة»، و«أسامة الباز» قال لي إن أتباع مذهبهم يزنونهم بالذهب كل عام».

ثم أضاف: «إنه استفاد من لقائه، واستمتع به» ثم تساءل: «لم يعد هناك ناس كثيرون بهذا الشكل؟!!».

وقلت: «إن الناس موجودون» أضفت: «إن مصر ملأى برجال ونساء لهم قيمة، لكنه لا يراهم».

وسأل: «وكيف نعثر عليهم؟!».

ووجدتها فرصة لأطرح عليه اقتراحا ظننته نافعا.

وسألته: لماذا لا يدعو على غداء أو عشاء أو حتى فنجان شاي، عشرة أو اثني عشر رجلا أو امرأة من شخصيات مصر مرة كل شهر ـ يعرفهم ويستمع إليهم ويتحاور معهم؟!!

مفكرين ـ أساتذة جامعات ـ رجال أعمال ـ ساسة، حتى ولو كانوا معارضين.

قلت له: «إنه يتعامل مع كل الناس من خلال قنوات رسمية، أو بالأدق من خلال قناة واحدة في مكتبه، ومع تقديري لنشاط رجل مثل «أسامة الباز»، فمن حق الرئيس أكثر مما هو واجبه ـ أن يتوسع في دائرة من يعرف».

وقلت له: «إن الرئيس «چون كنيدي» كان يتبع هذا التقليد».

غداء أو عشاء أو فنجان شاي منظم كل شهر مع مجموعة متنوعة من عناصر الفكر والفعل في البلد، ومن خارج المجال الرسمي.

رد بعد قليل: «إن كل هؤلاء سوف يخرجون ويملئون الدنيا كلاما معظمه «هجص».

وقلت: بإذنه فإنه يظلم الناس، ومع ذلك فماذا يحدث لو تكلموا أو تكلم بعضهم، ثم إن ذلك ربما يحدث في بداية التجربة، لكنه عندما تتعود النخب على لقاء رئيس الدولة ويسمع منها وتسمع منه فإن التجربة سوف تأخذ مسارها الطبيعي، ولا تعود عجبا يستوجب كثرة الكلام!!».

قلت أيضا: «إنه إذا كان قد استفاد من لقائه مع «صدر الدين أغاخان»، فإن كثيرين من العالم الخارجي ـ مجموعة شخصيات متنوعة ومنتقاة يمكن دعوتها للقائه في مصر ولأحاديث مفتوحة معه». وأضفت: «إنني فعلت ذلك مع «جمال عبد الناصر» ورتبت لكثيرين من نجوم ذلك العصر أن يجيئوا إلى مصر ضيوفا علينا ويلتقون به، بحيث تحتك أفكار بأفكار، وتتلاقى عقول مع عقول، وإنني أتذكر أن «جمال عبد الناصر» استفاد من رجال ونساء دعوتهم إلى مصر، ومنهم على سبيل المثال الماريشال «مونتجمري» والچنرال «بوفر» و«چان بول سارتر» و«سيمون دي بوفوار»، وصحفيون عالميون من أمثال «والتر ليبمان» و«ساي سالز بورجر» و«دنيس هاملتون»، ومفكرون عرب مثل ساطع الحصري وقسطنطين زريق، وكثيرون غير هؤلاء.

وسكت «مبارك» قليلا، ثم تساءل:

«ولماذا لا تفعل نفس الشيء الآن؟!»، ثم أضاف: «إنني عرضت عليك أن تدخل الحزب ومن داخله تستطيع-أن تتصرف».

وقلت: سيادة الرئيس.. أولا أنا لم أنتمِ حزبيا طول عمري. وثانيا فإنني لا أستطيع أن أكرر معك ما فعلته مع «جمال عبد الناصر»، لأن التاريخ لا يعيد نفسه على حد ما قال «كارل ماركس»، التاريخ لا يعيد نفسه وإذا فعل فهو في المرة الأولى دراما مؤثرة، وفي المرة الثانية مهزلة مضحكة!!».

وأدهشني تعليقه:

«الله.. تستشهد بـ «كارل ماركس»؟!!».

ثم كان اقتراحه ـ تكرارا لسابقة في ذاكرتي، أن يبعث إليَّ بـ «أسامة الباز» أتحدث معه فيما أتصوره لتنفيذ ما اقترحه.



وجاء «أسامة الباز» فعلا، ومعه نفس الدفتر الأصفر مما يستعمله رجال القانون في أمريكا، لكنه لم يخرج قلما من جيبه، وإنما راح يحاورني وهو يجلس أمامي ويهز رأسه على طريقته «عندما يواجه معضلة»، ويقول:

«أنت تتعب نفسك، وتتعب الناس معك دون داعٍ ـ هو لن يقابل أحدا، قد يكون «انبسط» من مقابلة «صدر الدين أغاخان»، لكن هؤلاءِ ليسوا نوع الناس الذين يستريح معهم».

وقاطعته: لماذا تفترض ذلك، دع الرجل يرى ويسمع ويعرف أن البلد والعالم ملأى برجال ونساء يستطيع أن يتعلم منهم!!

ثم قلت: «أسامة» لديك فرصة «تأهيل» رئيس..!!

وبدوره قاطعني «أسامة»: «أنا أعرفه أكثر منك، وصدقني هو لا يستريح إلا لمن يعرفهم، وأما غيرهم فهو من الأصل لا يشعر معهم بالاطمئنان».

وأظن أن «أسامة» كان يعرف أكثر، فلم أسمع بعدها عن الفكرة، لا من «مبارك» ولا من غيره!!

الفصل السابع

هواجس جديدة وقديمة !!

طوال الفترة الأولى من رئاسة «مبارك» تفاوتت المواقف بشأنه لدى جماهير الشعب المصري، وتباينت الآراء:

ـ فريق مازال واقفا عند بقايا «حكاية البقرة التي تضحك»، ولا يكف عن إطلاق النكات حوله.

ـ وفريق ثانٍ يطلب من الرئيس الجديد فوق ما تحتمله الظروف، دون إدراك للمصاعب والقيود التي تعترض طريقه، حتى لقد وصل البعض في هذا المجال إلى مطالبة «مبارك» بنقض «معاهدة السلام» مع إسرائيل، كي يعود إلى الصف العربي.

ـ وفريق ثالث قدَّر أن الظروف ـ بعد اغتيال الرئيس «السادات» وبعد موجات القلق المرتدة بعد صدمة الاغتيال ـ لا تسمح لأحد بترف التمسك بانطباعات مسبقة أو الإلحاح بمطالب عاجلة، لأن الرجل بالفعل يستحق فرصة مفتوحة.

ـ وفريق أخذته الحيرة، وكان موقفه الإمساك بالتداعيات لا تفلت ولا تتردى، ومقولته أن «اتركوا الرجل لنفسه، ولما يعرف، ولمن يعرف، وانتظروا!!».

وللأمانة فإن الأغلبية من الناس كانت على استعداد لأن تقبل بالرجل، وتنتظره، وتعطيه هذه الفرصة المفتوحة، وإن كان ذلك لم يمنع أن آخرين ظلوا بتوقع أن يتصرف الرئيس، كما يجب في رأيهم أن يتصرف.



والحقيقة أنني كنت ضمن الفريق الذي يرى أن الرجل يستحق فرصة، خصوصا وأن حقائق الأشياء لها منطقها، ومع ذلك فإن الرجل بدا محيرا لي، وبين أسباب حيرتي ما كنت عرفته وإن ظل محجوبا عن دائرة العلم العام.

ـ كنت أعرف شيئا عن قضية «الخرطوم»، وسلة المانجو الملغمة التي أسهمت على نحو أو آخر في اغتيال الإمام «الهادي المهدي».

ـ وكنت أذكر ما سمعت في باريس عن النشاط الذي قام به «مبارك»، سواء في إطار مجموعة «السافاري» في إفريقيا، أو غير ذلك مما سمعت.

لكني ـ وربما رغبة في تهدئة قلق يساورني من توجُّهاته، خصوصا بعدما سمعت منه بنفسي عن رؤيته للعلاقات مع الولايات المتحدة ومع إسرائيل، حاولت أن أجعل شكوكي تميل إلى ناحية البراءة كما يقولون.

بمعنى أنني في كل ما هو سياسي لم أضع على الرجل مسئولية قرار سابق على رئاسته، فالقرار لم يكن عنده وإنما عند غيره، ومن الصعب الطلب من كل مسئول في الدولة ـ حتى على مستوى نائب الرئيس ـ أن يقف أمام كل قرار لا يوافق رأيه ويحوله إلى أزمة، خصوصا إذا كان هذا الرجل نفسه من خارج الدائرة السياسية أصلا ـ وإنما هو من داخل دائرة تلقي الأوامر وتنفيذها، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض المسائل السياسية فيها من قواعد النظر والتفكير ما يختلف عن مواد القانون، ذلك أن السياسة تقدير، في حين أن القانون نصوص، ومع أن هناك باستمرار صلة لابد من وجودها بين التقديرات والنصوص، إلا أن هذه الصلة تحتفظ في عوالم السياسة بمرونة أوسع في تفسير وتأويل النصوص!!

يُضاف إلى ذلك أنه في النظر إلى تصرفات من نوع ما جرى في «الخرطوم»، أو في إطار مجموعة «السافاري»، فإن القضايا معقدة، وفيها ما يتعلق بمصلحة الدولة العليا Raison D'Etat، على حد قول الكاردينال «ريشيليو»، لأن المسئول عن القرار له معيار في حسابه، في حين أن المسئول عن تنفيذه له معيار آخر، وهذا المسئول عن التنفيذ لديه ما يدفع به أي اتهام، بقاعدة أنه نفذ أوامر صادرة إليه من سلطة أعلى، عليها هي ـ وليس القائم بالتنفيذ ـ حساب دواعي المصلحة العُليا في القرار.

وأبسط مثال على ذلك أن البوليس لا يملك غير طاعة الأمر، إذا طلب منه إجراء معين في طلب حفظ الأمن.

وكذلك الجيش حين يُقاتل بهدف النصر.

وقد أثيرت هذه القضايا جميعا، وعلى أوسع نطاق بعد الحرب العالمية الثانية بالذات، وتناقضت الآراء إزاء تصرفات متجاوزة (أو هكذا حسبها الآخرون)، لكن الذين قاموا بها، فعلوا ما فعلوا وهم تحت أوامر رؤسائهم، أي تحت ظروف قوة قاهرة تقتضيها مصلحة عامة قدرها مسئول سياسي، باعتبارها مطالب دولة ولا سبيل أمام المكلف بالتنفيذ غير أن ينفذ، وهذه على أي حال قضية يطول فيها الجدل ولا تفرغ الحجج.

وهكذا فيما يتعلق بـ «مبارك»، فقد كان ظني أن صفحة حسابه السياسي تبدأ منذ انتخابه في أكتوبر ١٩٨١، لأنه قبلها كان موظفا يطيع الأمر، حتى وإن كان بدرجة نائب لرئيس الجمهورية، وهو منصب سياسي.



وبرغم هذه المعايير التي تميل لصالح الشك، بمعنى أنها لا تحكم بمقتضى الظنون، ولا تفصل بالشُبهات، ولا تتعسف في اختصاصات السلطة بين السياسي والتنفيذي، فإن «مبارك» كان «محيرا»!!

في بعض اللحظات تبدت منه تصرفات تلقى القبول، وفي لحظات أخرى تصرفات تلقى الرفض، وفي مرات أخرى تصرفات تلقى الاستغراب!!

■ ومثلا فقد رأيته بنفسي على شاشات التلفزيون المصري يزور أحد المصانع، ثم يتبسط مع أحد الواقفين أمام الآلات، يتحدث إليه ويسأله عن أجره، والرجل يراوغ في الرد، ويزيد إلحاح الرئيس، والكاميرات مسلطة عليه وعلى الرجل الواقف أمام الميكروفونات، حتى اضطر الرجل الذي بلغ به الإحراج أشده، أن يقول للرئيس الجديد:

ـ «يا فندم، «أنا عنصر أمن، ولست عاملا هنا».

أي أنه ضابط بوليس دُسَّ وسط العمال أمام إحدى الآلات تشديدا مقصودا للأمن.

وهز «مبارك» رأسه وكان تعليقه: «آه»!

لم يقل غيرها وانصرف عن الرجل، ومع أن كل من رءوا المشهد علَّقوا عليه، فقد كان ردي على كل من سألوا: «أن لا ينسوا أنه تصرف عفويا بحسن نية»، وفي الحقيقة فإنه كان يكفيني منه في ذلك الوقت أن أراه يقوم بزيارات منتظمة لوحدات الإنتاج، ويظهر حرصا عليها، يدرأ عنها غارات المتربصين!!

■ وفي مثال آخر لقيت الملك «حسين» ـ ملك الأردن ـ في القاهرة، وكان قد جاء إليها بعد ما بدا من هدوء بعد عاصفة الاغتيال، ولم يدهشني كثيرا أن الملك أشار بيده إلى سقف صالون القصر الذي ينزل فيه، ويقترح: دعنا نخرج إلى الحديقة نتمشى، فأنا لم أمارس أي رياضة هذا الصباح، وخرجنا، وكان الملك يريد أن يفضي إليَّ بما لم يشأ أن يقوله داخل جدران القصر، ولم ينتظر طويلا عندما وصلنا إلى الهواء الطلق، وراح يتحدث عن «مبارك»، وخشيته: «أنه لا يعرف ما يكفي عن علاقات مصر العربية ولا تاريخها السابق أو الجديد، ولم يقرأ الملفات، وإذا كان قرأها فهو لم يستوعبها»، وأضاف الملك «حسين»: «إن الرجل لم يتغير منذ رآه لأول مرة وهو نائب للرئيس، يحمل إليه رسالة من «السادات».

وراح الملك ونحن نمشي بين الأشجار يقلد الرئيس «مبارك» عندما جاءه أول مرة نائبا للرئيس، وبرسالة منه، ويقلده وهو يفتح حقيبته، ويستخرج ملفا منها، وطبقا لرواية الملك: «فإن «مبارك» عند بعض النقط لم يستطع شرح المقصود من الرسالة، واستوضحه الملك، ودقق نائب الرئيس المصري في أوراقه، وبدا عليه الارتباك، ثم قال: «لا أعرف، ولكن هذا هو المكتوب أمامي، وعندما أعود إلى القاهرة فسوف أسأل الرئيس «السادات» عن مقصده، وأرجوه أن يكتب إليكم»!!».

وعقَّب الملك «حسين»: أنه لم يستطع أن يفهم، هل محدثه نائب لرئيس الجمهورية، أو حامل حقيبة يلتزم بأوراق كتبها بخطه، ومع ذلك لا يستطيع شرحها؟!!

وكان ردي على الملك «حسين» بأن الرجل ـ أقصد «مبارك» ـ ورث أوضاعا معقدة، ومعظمها مشاكل عويصة وخطيرة، ومن الحق أن تُترك له الفرصة.

■ ومثلا ـ وفي تلك الفترة أيضا ـ جاءني السفير «جمال منصور» وكان وكيلا لوزارة الخارجية، وهو من الأصل واحد من الضباط الأحرار (وهو بالمناسبة خال رئيس الوزراء السابق الدكتور «عصام شرف»)، وكان لدى «جمال منصور» ما يريد أن يقوله عن الرئيس الجديد، لأنه لاحظ ـ ونحن سوية ضيوف عشاء ـ نبرة حسن نية تطلب إعطاء «مبارك» فرصة لتثبيت وضعه، وكان رأي «جمال منصور»: «أنه لا فائدة، ثم راح يروي أنه التقى «مبارك» لأول مرة عندما كان يشغل منصب نائب الرئيس، وقد كُلِّف من «السادات» بنقل رسالة إلى الماريشال «چوزيف بروز تيتو» (رئيس يوجوسلافيا)، وهو صديق قديم لمصر، وكان «جمال منصور» وقتها سفيرا لمصر في «بلجراد»، وكان بالطبع في صحبة نائب الرئيس عندما ذهب لمقابلة «تيتو»، وقضى نائب الرئيس والسفير مع الرئيس اليوجوسلافي قرابة ساعة، وخرجا بعدها، وكان أول ما قاله النائب للسفير حين دخلا معا إلى السيارة سؤاله: إذا كان يعرف من أين يأتي «تيتو» بأحذيته، فهو طول المقابلة لم يرفع نظره عن حذاء «تيتو»، ويراه «بديعا»، وهو يريد أن يعرف هل الرئيس اليوجوسلافي يشتري أحذيته جاهزة، أم أنها تفصيل؟ وكان طلبه من السفير أن يسأل من يعرف في حاشية «تيتو»، مضيفا: «أن الأحذية «الحلوة» هي هوايته الرئيسية»!!

وكان تعليق «جمال منصور» قوله: «لا فائدة!!».

وكان ردي على السفير «جمال منصور» أن أعطوا الرجل الفرصة، وأن هموم الرئاسة لن تترك لديه وقتا للتطلع إلى أحذية من يقابلهم من الرؤساء، وكان بين ما قلت لـ «جمال منصور»: إن «مبارك» هو نموذج الرجل العادي، لا هو الزعيم التاريخي، ولا هو نجم الشباك، وربما أن هذا ما تحتاجه مصر في فترة هدوء بعد عاصفة المنصة!!

■ ومثلا أضاف الأستاذ «فتحي رضوان» ـ وهو الزعيم الوطني الصلب ـ إلى معارفي تلك الفترة قصة أخرى على نفس السياق، ولها مثل سابقتها صلة بالأحذية!

فقد اتصلوا به من رئاسة الجمهورية يبلغوه أن الرئيس «مبارك» يريد أن يراه

ويتعرف عليه، وأنه حدد له موعدا في استراحة «الدخيلة» وكان ينزل فيها من أيام قيادته للطيران، وأن سيارة من الرئاسة سوف تجيء إلى بيته في مصر الجديدة، وتقله إلى مطار «ألماظة» في الساعة السابعة صباحا ليكون في «الدخيلة» ولموعده مع الرئيس في العاشرة، وتحمَّس «فتحي رضوان» للقاء، ولديه كثير يريد أن يقوله، وقد كتب بالفعل نقطا استغرقت خمس ورقات بخطه.

وجاءت السيارة ـ وطارت الطائرة، ووصل الأستاذ «فتحي رضوان» إلى مطار «الدخيلة»، وهناك قيل له إن موعده مع الرئيس تأخر ساعتين، لأن ضيفا إفريقيا كان يزور مصر سوف يجيء إليه، وأن هناك غرفة خُصصت له في الاستراحة حتى يحين موعده، وقضى «فتحي رضوان» في الغرفة قرابة خمس ساعات، واعتذر عن تناول غداء جاءوا به إليه في الظهر، وبعد الظهر جاء إليه أحد الأمناء يخبره أن الرئيس سوف يعود الآن من المطار إلى القاهرة مباشرة، وأنه في الطائرة سوف يكون مع الأستاذ «فتحي رضوان» ولمدة ساعة على الأقل، وصعد «فتحي رضوان» إلى الطائرة الرئاسية، وجلس ولا أحد بجواره، لأن الرئيس كان في الجزء الأمامي من الطائرة مع الضيف، على أنه بعد حوالي ربع ساعة من الطيران، قام «مبارك» عائدا إلى المقاعد الخلفية، وجلس على المقعد المجاور لـ «فتحي رضوان»، معتذرا عما وقع من خطأ، لأنه لم يتذكر موعده مع الرئيس الإفريقي، كما أن مكتبه لم يعرف كيف ينسق ما بين موعدين، وأراد في دفع مظنة الإهمال أن يقول لـ «فتحي رضوان» إنه مازال نفس الرجل لم يغيره منصب الرئاسة، وأنه ـ مقاطعا حديثه ـ تصدَّق بالله يا «فتحي» بيه أنا لا أزال وأنا رئيس الجمهورية أمسح حذائي صباح كل يوم بنفسي، أجلس على الأرض، وأمسح الحذاء بالورنيش، ثم الفرشة، وبعدها قطيفة ألمعه بها.

وراح «فتحي رضوان» يشرح أن رئيس الدولة لا يصح له تضييع وقته في مسح حذائه، وقال «مبارك»: «هذه من عوائدي كل يوم، حتى وأنا تلميذ في ابتدائي، وحتى أصبحت قائدا للطيران، ونائبا لرئيس الجمهورية، والآن رئيسا لمصر، وقبل أن يقول «فتحي رضوان» شيئا، جاء من يقول للرئيس أن الطائرة على وشك الهبوط في مطار القاهرة، وتذكر «مبارك» ضيفه الإفريقي، وأنه يجب أن يكون معه وقت النزول، فقام

بعد أن قال لـ «فتحي رضوان» إنه سوف يطلب توصيله بالسيارة بعد الهبوط إلى بيت الرئيس حيث تكون الجلسة الحقيقية بين الرجلين، وهبطت الطائرة، ونزل الركاب، وكانت هناك سيارة في انتظار «فتحي رضوان» لكنها لم تحمله إلى بيت الرئيس، وإنما إلى بيته هو!!

وكان «فتحي رضوان» وهو رجل جاد فيما يتصرف به، يقول مستفزا، وهو يروي لي ما حدث له ـ وسؤاله:

ـ هل يُعقل أن أضيع يوما كاملا في السفر ذهابا وعودة نفس اليوم، ثم يكون لقائي معه خمس دقائق لم أستفد منها إلا أنني علمت أنه «يمسح جزمته بنفسه!!».

ورجوته أن يضع المسئولية على المكتب وليس على الرئيس، ولم يقتنع «فتحي رضوان»، ورحلِ بعدها عن الدنيا ولم يدع إلى مقابلة الرئيس، على الأقل للاعتذار له!!

■ ومثلا في هذه الفترة جاءني الكاتب الكبير والساخر الأكبر الأستاذ «محمود السعدني»، وقد مرَّ على مكتبي دون موعد يقول «إنه لا يريد غير خمس دقائق وسوف ينصرف بعدها»، ودخلِ «محمود السعدني» إلى مكتبي، وسحبني من يدي إلى شرفة مكتبي يقول لي بصوت هامس:

ـ «مصيبة.. كنت عند الرئيس «مبارك» الآن».

وأبديت بالإشارة تساؤلا مؤداه، وأين المصيبة؟!

وراح «محمود السعدني» يروي:

جلست مع الرئيس ساعة كاملة كلها ضحك ونكت، وعندما حان موعد انصرافي سألته مشيرا إلى المقعد الذي كان يجلس عليه:

ـ يا ريس.. ما هو شعورك وأنت تجلس على الكرسي الذي جلس عليه «رمسيس الثاني» و«صلاح الدين» و«محمد علي» و«جمال عبد الناصر»؟!!

بماذا تظنه أجاب عليَّ؟!

ولم ينتظر «محمود السعدني»، بل واصل روايته:

«نظر إلى الكرسي الذي كان يقعد عليه، والتفت إليَّ وسألني:

هل أعجبك الكرسي؟!!

إذا كان أعجبك، فخذه معك».

ويخبط «محمود السعدني» كفا بكف ويقول:

«وخرجت وطول الطريق لم أفق من الصدمة ـ الرجل لم يستطع أن يرى من الكرسي إلا أنه كرسي، لم يدرك المعنى الذي قصدت إليه».

وحاولت طمأنة «محمود السعدني»، وأنا نفسي لا أشعر بالاطمئنان، وكان تعليقي:

ـ الحق عليك وليس عليه، لماذا تحدثه بالرمز؟! ـ لماذا تفترض أن رئيس الدولة يجب أن يكون عليما «بالمجاز» في أدب اللغة؟!!

وكان تعليق «السعدني» لفظا واحدا لا يجوز نشره!!



ومرت سنة ١٩٨٤ والرئيس «مبارك» يدخل إلى سنته الثالثة في رئاسة الدولة، وبرغم كل شيء فقد بدا رجلا يستطيع ـ على نحو ما أن يتأقلم ـ بما يبدد شكوكا كثيرة تصورت أن مرحلة حكمه مجرد تدبير مؤقت، والآن فقد ظهر أن الرجل خطا خطوة، من رجل جاء به تدبير سريع لمواجهة ظرف طارئ، إلى رجل يعبر مرحلة انتقالية، من عصر إلى عصر، وأدليت وقتها بحديث إلى مجلة لبنانية قلت فيها «إن حكم «مبارك» يبدو مرحلة انتقالية، لكن تجارب التاريخ تعلمنا أنه ليس هناك ما هو أقدر على طول البقاء من نظام يتصوره الناس انتقاليا مؤقتا، وبعث «مبارك» إليَّ برسالة عتاب على اعتباري لحكمه «مؤقتا»، لكن الغريب أنه لم يلتفت إلى الجزء الذي تحدثت فيه عن طول عمر «المؤقت»!!

وكان الرأي الغالب في مصر وخارجها أن اختبار قوة وثبات النظام الجديد هو

إدارة معركة انتخابات برلمانية حل موعدها، وتصور كثيرون أنها سوف تكون تحديا سياسيا «من نوع ما»، يواجهه الرئيس الجديد، وأن متابعتها سوف تكشف الكثير عن قدراته السياسية، ولم أتابع معركة انتخابات ١٩٨٤ بنفسي أثناء جريانها، فقد كنت مشغولا عنها بالإعداد لمجموعة «حرب الثلاثين سنة»، وأولها «ملفات السويس»، وكان البحث عن الوثائق وفرزها وترتيبها في سياقها شاقا، لكن عندما رفعت رأسي عما كان يستغرقني، اكتشفت من نتائج الانتخابات أن «مبارك» قد واجه تحديه المنتظر بأسلوب لاشك أنه مبتكر، بصرف النظر عن أي «أحكام قيمة»، والغريب أنه كان أسلوبا شديد البساطة شديد التعقيد في نفس اللحظة!!



وفي الحقيقة فإن هذا الأسلوب كان تأسيسا لمدرسة مختلفة تسربت إلى السياسة المصرية، ومن حسن الحظ أنه كان أمامي مصدران للتعرف على مدرسة "مبارك" عندما تدخل إلى التطبيق العملي لسياساتها ـ أي في الحركة عند التنفيذ!!

■ المصدر الأول: لقاء طويل على جلستين مع اللواء «حسن أبو باشا» (وزير الداخلية) وهو المسئول الذي أشرف على المعركة الانتخابية الأولى في عهد «مبارك».

و«حسن أبو باشا» ضابط بوليس مصري أمضى معظم تجربته العملية في الأمن السياسي، وهو منضبط وملتزم، لكنه عند لحظة من اللحظات يفقد قدرته على الاحتمال ويحتج، سواء بمنطق الممكن أو بمنطق المستحيل!!

■ والمصدر الثاني: مجموعة كراسات (دفاتر أحوال) كان يكتبها اللواء «محمد تعلب» (مساعد وزير الداخلية إلى جوار «حسن أبو باشا»)، وهو ضابط من نوع آخر لديه حس إنساني عام ووعي تاريخي يتخطى المألوف، وقد خطر للواء «تعلب» أن يسجل ـ وبعلم وزيره ـ نوعا من يوميات معركة الانتخابات لسنة ١٩٨٤، وكذلك ملأ كراستين كاملتين بخطه بوقائع تلك المعركة.

وكان اللواء «حسن أبو باشا» حين سمعت منه ما سمعت عن معركة انتخابات سنة

١٩٨٤ ـ قد ترك مقعد وزير الداخلية، وكان الرجل يشعر أنه ظُلم، وتحمَّل عن غيره ما يتردد قبل الإفصاح عنه، ومع تواصل الحديث خصوصا في اللقاء الثاني، فإن الرجل بدأ يلين، وبدا أسلوب «مبارك» في السيطرة على نتائج الانتخابات يبين، ليظهر أن الرئيس الجديد لديه أكثر بكثير مما يراه الآخرون على السطح.



وطبقا لرواية اللواء «حسن أبو باشا» (وما قاله تؤيده النصوص مما سجله اللواء «تعلب» من يوميات المعركة الانتخابية) ـ أن «مبارك» عقد مع وزير داخليته جلسة تمهيدية شرح له فيها ما يتصوره لانتخابات مجلس الشعب الجديد:

١ ـ «الرئيس» يرى أن تكون الانتخابات ـ وهي الأولى في عهده ـ مفتوحة لكل من يريد أن يترشح بـ «حريته»!!

٢ ـ و«الرئيس» بضرورات السلامة الوطنية كما يراها سوف يحدد نسبة مئوية لما يمكن أن تفوز به المعارضة من مقاعد مجلس الشعب، وذلك موضوع سوف يتفق عليه مع وزير الداخلية عندما تتضح «الصورة»، لأن أحوال البلد في هذه الظروف لا تتحمل «اللعب» أو «المغامرة»!!

٣ ـ و«الرئيس» لديه قائمة أسماء لا يريد لأصحابها أن يدخلوا المجلس الجديد مهما كانت الدواعي، وهو أيضا سوف يعطي قائمة هذه الأسماء لوزير الداخلية عندما يظهر على وجه اليقين من ترشح، ومن لم يترشح للبرلمان الجديد!!

كانت الصيغة غاية في البساطة وتلك «عبقريتها»!!

باب مفتوح لمن يشاء ـ ونسب مئوية لأحزاب المعارضة، وهو يريد أن تكون لوزارة الداخلية مرونة في «التصرف» كما تشاء في الدوائر والأسماء، ولكن في إطار النسب المئوية المقررة!! ـ ثم إنه سوف يعطي لوزير الداخلية قائمة بشخصيات غير مرغوب فيها، لا يُسمح لها بدخول المعركة أصلا، ولا دخول المجلس طبعا!! ـ وهذه الشخصيات مختلفة ومتنوعة، فيها أعضاء من الحزب الوطني، وفيها أفراد من أحزاب المعارضة ـ وهذا كل شيء!!



وفي رواية اللواء «حسن أبو باشا»، ومن «تقديره للظروف»، فإن قواعد اللعبة (كما سمعها من «مبارك») كان يمكن من الناحية العامة تبريرها، شرط توافر ما وصفه «أبو باشا» في سياق كلامه بـ «درجة من المعقولية «توازن» النتائج ولكن لا تزيفها»، وفي رأيه أن ذلك كان مرهونا بالنسب التي يسمح بها الرئيس للمعارضة، وبمحدودية قائمة غير المرغوب فيهم والمحظور نجاحهم ودخولهم مجلس الشعب الجديد، لكن الصدمة وقعت حين جاءت مقابلة الحسم بين وزير الداخلية وبين رئيس الجمهورية.

ففي لقائهما التالي والسابق للانتخابات، سمع اللواء «حسن أبو باشا» من «مبارك» ما «أفزعه» حسب قوله:

١ ـ أن «الرئيس» على استعداد لأن يترك للمعارضة ٥٪ من المقاعد، أي حوالي عشرين مقعدا، لكل الأحزاب وقوى المعارضة مجتمعة.

٢ ـ وأن قائمة غير المرغوب فيهم أكبر مما توقع، وكانت دهشته أن الاسم الأول فيها اسم شقيق الرئيس «مبارك» نفسه، وهو السيد «سامي مبارك».

وكان تشدُّد «الرئيس» حيال ترشيح شقيقه غير مفهوم، فقد وصل «مبارك» إلى حد القول «بأنه أمر بحذف اسم شقيقه من قائمة مرشحي الحزب الوطني، ولكنه سمع أنه ذهب بعدها إلى حزب الوفد يطلب من الأستاذ «فؤاد سراج الدين» أن يرشحه عن حزب الوفد، وأن «فؤاد سراج الدين» قَبِلَ منه ما اقترح ـ «سامي» ـ عليه».

وزادت المفاجآت على وزير الداخلية لأن «مبارك» أوفد «أسامة الباز» إلى «فؤاد سراج الدين» حتى لا «يأخذ» شقيقه على قائمة الوفد، ولكنه لم ينجح، ثم طلب «مبارك» من وزير داخليته أن يتصل بنفسه مع «فؤاد سراج الدين»، وأن يبلغه ـ وباسم الرئيس ـ أنه لا يريد أن يدخل شقيقه إلى الانتخابات على قائمة مرشحي الوفد!!».

ووعد «أبو باشا» بالاتصال بـ «فؤاد سراج الدين»، ثم انتقل بعد ذلك إلى الموضوع

الأساسي، متصورا أن «الصيغة المباركية للانتخابات النيابية» قابلة للمناقشة، وكذلك عرض تعديلات تصورها أكثر ملاءمة.

ـ **أولها**: أن «يتفضل الرئيس بمراجعة النسبة التي سمح بها للمعارضة، وأن يرفعها من ٥٪ إلى ٢٠٪، أي حوالي مائة مقعد، ورأيه أن ذلك لا يؤثر على أغلبية الثلثين في المجلس، وهي النسبة التي تسمح بتعديل الدستور (إذا طرأ ما يقتضي)».

ـ **والثاني**: أن يختصر الرئيس قائمة الممنوعين من دخول المجلس، وأولهم السيد «سامي مبارك» شقيقه.

وفوجئ اللواء «أبو باشا» بالرئيس «مبارك» وقد علا صوته، واحتدت نبرة صوته، وهو يقول: «سامي» موش ح يدخل، يعني موش ح يدخل!!».

وقال «أبو باشا»: «ولكن (سيادة الرئيس) الداخلية قامت باستطلاع لموقف الأستاذ «سامي»، وتبين أنه قادر على النجاح «بالراحة» في الدائرة التي رشح نفسه عنها».

ورد «مبارك»:

ـ مستحيل!!

ثم قال الرئيس لوزير داخليته:

ـ «حسن».. أنت ضغطت على أعصابي بأكثر من اللازم، ولست الآن في مزاج (استعمل الكلمة الإنجليزية Mood) يسمح لي بمواصلة الكلام معك، ثم نهض واقفا ينهي المقابلة ويخرج من الغرفة، ويترك وزير داخليته يبحث عن الباب للانصراف!!



وفي دفاتر يوميات المعركة الانتخابية (كما سجّلها اللواء «تعلب» مساعد الوزير بخط يده) ـ إشارات لهذه المقابلة بما فيها عبارة أن الرئيس ليس «في مزاج Mood» يسمح له بمواصلة مناقشة العملية الانتخابية بأكثر مما قال وحدد!!

كانت معركة الرئيس «حسني مبارك» ضد شقيقه «سامي مبارك» دالة في كثير من تفاصيلها على طبائع يصعب تفسيرها.

فالرئيس لم يكتف فقط بإبلاغ وزير الداخلية أن شقيقه لا ينبغي أن ينجح في الانتخابات مهما كان الثمن، وإنما أضاف إلى ذلك احتياطات بدت غريبة لوزير الداخلية، لأنه اتصل بوزير الحكم المحلي وأكَّد طلبه، بل واتصل مكتبه ببعض مديري الأمن.

وسجَّل مساعد وزير الداخلية اللواء «محمد تعلب» في دفتر يومياته عدة ملاحظات تثير الاستغراب:

ـ ملاحظة أولى: نقل فيها عن اللواء «حسن أبو باشا» وزير الداخلية «أن شدة الضغوط عليه جعلته يقول له بنص ما كتبه «تعرف يا تعلب، العلاج الوحيد للوضع ده أني أموت!!».

ـ ملاحظة ثانية: يكتب فيها مساعد وزير الداخلية بالنص: «لا أعرف السر في إصراره (يقصد الرئيس) على عدم نجاح أخيه إلى هذا الحد، حتى بت أتصور أنه هو الذي يحقد على أخيه وليس العكس!!».

ـ ملاحظة ثالثة: أن وزير الداخلية طلب مقابلة «مبارك» قبل الانتخابات بعدة أيام، والهدف أن يحدِّثه في موضوع شقيقه (ضمن موضوعات أخرى)، لكن «مبارك» رفض وقال إنه ليس لديه المزاج لمقابلة وزير داخليته (ليس في Mood يقابل فيها أحدا)، ولم تكن هذه هي المرة الأولى الذي يستعمل فيها «مبارك» هذا التعبير مع «حسن أبو باشا»، وبعد رجاء كان رد «مبارك»: «موعدنا بعد الانتخابات يا حسن»!!

(وبعد الانتخابات كان «موعدنا» هو الخروج من الوزارة!!).



لكن دفاتر اللواء «تعلب» تسجل ما هو أغرب، وذلك أنه في نهاية يوم الانتخابات تبين حصول السيد «سامي مبارك» ورغم ـ كل الجهود ـ على نسبة تزيد على سبعين في المائة من الأصوات في الدائرة التي رشَّح نفسه عنها!!

وجاءت الأوامر من الرئيس شخصيا بأنه «أبدا»!! ـ وأن كل شيء في اللجنة

العامة للفرز يجب أن يتوقف، حتى يصل إلى هناك مبعوث خاص للرئيس، وبالفعل وصل إلى مقر اللجنة الرئيسية مستشاره «أسامة الباز»، وطلبه إعادة فرز الأصوات، و«التصرف» بكياسة لكي لا يغضب الرئيس، وكان المشهد مزعجا للجميع، وأعيد فرز الأوراق، بحضور أعضاء من اللجنة العامة، وظهرت النتائج ـ مرة أخرى ـ كاسحة لصالح «سامي»، وإلى درجة لا تنفع معها أي «كياسة»، لأن المشهد كان واضحا أمام كثيرين، والالتفاف حوله فضيحة يلزم تجنبها من أجل الرئيس نفسه!!

وعاد «أسامة الباز» إلى الرئيس يهدئ خواطره إلى أنهم أمام Fait accompli أي أمر واقع، وطبقا لرواية وزير الداخلية فإن الرئيس «مبارك» لم يجد حلا، لكنه قال «إن «أبو باشا» سوف يدفع ثمن غلطته!!».

وكذلك خرج «حسن أبو باشا» من وزارة الداخلية!!



وبعد شهور طلب السيد «سامي مبارك» مقابلتي، وحددت له بالفعل موعدا جاء فيه، وجلس أمامي في مكتبي، وراح يحكي، ورأيت لفت نظره إلى أن غرفة مكتبي قد لا تكون مأمونة لما يقول، وكان رده: «أنه لا يبالي إذا سمع «حسني» ما سوف يقوله لي، «لأنه» بعد ذلك سوف يترك البلد «له» ويسافر إلى ألمانيا».

واستطرد «سامي مبارك» إلى حديث طويل عن علاقات عائلية مزدحمة بالعقد الغائرة والتعقيدات الظاهرة، وكله معبأ بالمرارة، وكله في ظني مما لا يصح الخوض فيه.

لكني لا أستطيع إنكار هواجس جديدة راحت تنضم إلى هواجس سابقة حاولت تنويمها!!

- الدكتور / سامي [illegible] عقد الكتابة الوزير لكلمة الثانية خلال 48 ساعة. الوزير يعيد الورقة عليه بالسبب لموضوع سعد زغلول وسعد مبارك. يفسر له أنه لا يستطيع التدخل بالتزوير وأنه لا يريد ما يمنع من نجاح سامي مبارك. رجل مراد ... وسامي يقرأ أنه تأليف: فضلا. مفاجأة. لم تتقدم بعد.

[illegible] تزوير [illegible] مع العقد [illegible] سامي مبارك. [illegible] تزداد [illegible] الرجاء [illegible] سابقة [illegible] التسلط [illegible] سامي [illegible] أن الثقة قد فاتت وأن الرئيس [illegible] من الكلام [illegible] - [illegible] سامي [illegible].

. لا أمر قضايا [illegible] من عدم نجاح [illegible] الى هذا الحد.
. [illegible] أنه صدر الذي [illegible] علاقة [illegible].

- صدر حكم نقض [illegible] والمفروض عليه كثير. لا تعرف بالتحديد الاسم [illegible] علاج للصعود. [illegible].

الفصل الثامن

الإشارات متضاربة !!

عندما قاربت الرئاسة الأولى لـ «مبارك» نهايتها ـ ارتفعت أصوات تدعو إلى ترشيحه لفترة ثانية، واتصل بي الأستاذ «إبراهيم سعدة» (رئيس تحرير أخبار اليوم) يقترح أن أبدي رأيا على صفحاتها، يظهر معه موقفي من ترشيح «مبارك» لرئاسة ثانية، وبدا لي من اتصالات توالت عليَّ بعد حديث الأستاذ «إبراهيم سعدة» أن مؤسسة الرئاسة لم تكن بعيدة عما سألني فيه رئيس تحرير «أخبار اليوم».



وجاء الأستاذ «إبراهيم سعدة» إلى مكتبي، ووضعت أمامه صورة واضحة لتفكيري:

ـ إنني على استعداد لإبداء رأيي بالموافقة على مدة رئاسة ثانية لـ «مبارك»، ببساطة لأنه ليس هناك الآن بديل من ناحية، ولأن الرجل ـ مهما قيل ويُقال ـ حقق أشياء يمكن بالفعل قبولها، ومنها أنه نجح في تخفيف حالة الحمى التي أصابت مصر في «خريف الغضب» ومنها أنه يبدي اهتماما ملحوظا بالقطاع العام دون أن يتعارض ذلك مع قطاع خاص قد يستطيع إثبات نفسه في ساحة العمل الاقتصادي، ومنها أن ظروف «البلد» لم تسمح بعد لمائة زهرة أن تتفتح.

ثم أبديت للأستاذ «إبراهيم سعدة» أسبابا أخرى قد تدعو إلى التحفُّظ، وإن كنت برغم هذه الأشياء على استعداد لأن أبدي رأيي لصالح ترشيحه، ولكن لديَّ شرطا واحدا مؤداه «أن أقول صراحة ودون لبس أن تأييدي هو لفترة رئاسة ثانية وأخيرة، لا يحق له أن يترشح بعدها، وإلا أصبحت المرة الثانية وسيلة إلى «ثالثة ورابعة وأبدية بعد ذلك»، إلى جانب ذلك الشرط فإنني أفضِّل أن يظهر تحفظي في إشارة الصفحة

الأولى لما ينقل عني، وأوفى الأستاذ «سعدة» بما تعهَّد به، وظهر ما قلته في «أخبار اليوم» كما أردته واضحا.

وصباح يوم النشر اتصل بي «أسامة الباز» يسألني هل كان هذا التحفظ ضروريا؟!

ـ وألم يكن الأنسب أن أقول رأيي في هذه المرة، وأؤجل التحفظات إلى ما بعد، حتى لا يشعر الرئيس بأنني «أتشرَّط عليه»، ولم يكن فيما قلت ما يحمل معنى «التشرُّط»، وإنما أبديت رأيي، وفي حدود أنه «رأي» ولا أكثر.

وعلى أي حال فقد رُحت مع بداية الرئاسة الثانية لـ «مبارك» أواصل متابعته في محاولة لفهمه.



لا أتردد في القول إن محاولاتي لفهم «مبارك» لم تصل إلى تقدير أقف عنده، وأعتبره أساسا منطقيا تجري عليه قواعد الحساب.

ففي بعض المرات رأيت من شواهد تصرفاته ما يمكن حسابه لصالحه، لكن مواقف أخرى ما تلبث أن تجيء، وشواهدها تظهر خصما على حسابه!!

وكانت مشكلة التناقض في التصرفات حتى وإن بدت مبعثرة، لا يجمعها نسق، داعيا إلى إحساس بالقلق.

ـ وعلى سبيل المثال فقد تعرضت سنة ١٩٨٦ لمشكلة صحية، وعادني الدكتور «عبد الجليل مصطفى» (وكان وقتها أستاذا مشهودا له في مجال الطب، كما هو الآن شخصية مشهود لها في مجال السياسة بعد ثورة يناير ٢٠١١) ـ وأبدى رأيه بأنني في حاجة إلى إجراء فحص طبي على القلب، وأنني ربما أحتاج إلى تغيير شريان أو اثنين من شرايين القلب، واقترح الدكتور «عبد الجليل» أن أذهب إلى «هيوستن ـ تكساس» حيث أشهر مراكز جراحات القلب، وكان رأي الدكتور «عبد الجليل» واضحا بأنه لا يقطع ولا يؤكد حاجتي إلى الجراحة، لكن ما يقطع به هو ضرورة الفحص والمراجعة، وبعدها يكون القرار، وبدأت أتخذ إجراءات السفر إلى «هيوستن»، وزارني «أسامة الباز»، وعلم مني بنية السفر، وفي اليوم التالي جاءني اتصال من الرئيس «مبارك»،

وسمعت صوته على الخط يقول بلهجة يشيع فيها الود أن «أسامة» أخبره أنني أرتب لسفرة علاج، وأنه يخشى أن يكون «أطباؤك خوَّفوك»:

ثم يضيف:

ـ «تحت أي ظرف من الظروف لا تذهب إلى «هيوستن»، فهذه المستشفيات في «تكساس» سلخانات وليست مستشفيات، وعندما تصل «عندهم» سوف تجد نفسك على سرير، والسرير في طابور، والطابور متجه إلى غرفة العمليات، ولن يفحصك أحد، وسوف يجرون لك الجراحة، وبعدها ربما يفحصون، وهذا أسلوبهم، وأنا أقول لك لا تذهب».

وقلت مقدرا للرجل حرصه واهتمامه: «أن أطبائي لم يقطعوا بحاجتي إلى الجراحة، لكنهم طلبوا الفحص والمراجعة قبل الجراحة».

وأصرَّ الرئيس «مبارك»:

«أبدا، أنا أقول لك إنهم هناك لا يفحصون، وإنما كل مريض على سرير، وكل سرير له دور في الطابور، والطابور كله اتجاه واحد إلى غرفة العمليات».



ورُحت أضحك من الصورة التي يرسمها «مبارك»، مع إحساس بالعرفان لمشاعره، ولاحظ ترددي، وقاطعني: «إنه يرجو أن لا أقرر الآن شيئا، لأنه سوف يرسل إليَّ طبيبه الخاص، وبعدها نتكلم».

واكتشفت حين جاء طبيبه الخاص، أنه بنفسه صديقي الدكتور «محمد عطية» اختصاصي القلب الشهير، وسألني الدكتور «عطية» كيف اكتشفوا احتمال حاجتي إلى الجراحة، وقلت إنه جرى عن طريق «اختبار المجهود» Stress test، ورد على الفور قائلا: «اسمعني، لا ينبغي لرجل قارب الستين أن يعتمد على اختبار المجهود، وصحيح أن الفحص والمراجعة ضروريان بعد أن ثار الشك، لكن الرئيس «مبارك» لا يوافق إطلاقا على ذهابك إلى «هيوستن»، وعلينا أن نجد حلا آخر».

وكانت البدائل تدور في ذهني منذ سمعت الصورة التي رسمها الرئيس «مبارك»

عن سلخانات «تكساس»، وقلت للدكتور «عطية»: «إن فكرة طرأت على بالي، وهي أن نقسم «البلد» نصفين، أذهب للفحص والمراجعة أولا في لندن مع الدكتور «مجدي يعقوب»، فإذا نصح بالجراحة ذهبت إلى «هيوستن»، وأمسك الدكتور «عطية» بالتليفون يطلب الرئيس «مبارك»، ويبلغه بما اقترحت، ثم يناولني سماعة التليفون وأسمع من الرئيس يقول: «هيوستن» مستحيل حتى إذا ثبت أنك تحتاج جراحة، لماذا لا تذهب إلى «كليفلاند»؟!!، ويضيف: «أنه يعرف أطباء مستشفى كليفلاند جيدا، وهم يجيئون إليه هنا مرتين في السنة بانتظام، وهو يثق فيهم، فإذا استقر الرأي على الجراحة، فمكانها «كليفلاند» وليس أي مكان آخر!!».

وأعترف هنا بأنني قبل السفر إلى لندن وجدت على مكتبي مشروع مقال كنت أنتقد فيه بعض سياسات «مبارك»، وبردة فعل طبيعية أزحت الأوراق، وفي شعوري: «أنه لا يُعقل أن أكتب نقدا لرجل يتصرف معي بهذه الرقة!!».

وصحيح أن الخاص هنا تداخل مع العام، لكن هذا التداخل وارد، وإلا فقد الفعل صلته بالعاطفة، وذلك غير إنساني!!



لكن مشاعري بالعاطفة لم تلبث أن تعقدت بعد يومين، فقد جاءني المشير «محمد عبد الغني الجمسي» بعد أن بلغه ما ألمَّ بصحتي، ورُحت متأثرا أروي له كيف تصرف «مبارك معي، وكان «الجمسي» يسمعني صامتا، وفجأة لمعت في عينيه دمعة حائرة لم يجد معها بُدا من أن يمد يده إلى كيس ورق ناعم في جيبه يسحب منه واحدة يمسح بها دمعته، وسألت «الجمسي» «إذا كان هناك شيء»، ولم يكن يريد أن يجيب، ثم راح على استحياء يتحدث ودموعه في عينيه، وكنت أتابعه بدرجة كبيرة من عدم القدرة على التصديق.

سألني «الجمسي»: هل أتذكر أيام مرضت زوجته (السيدة) «وفاء»؟!!

....

....

(وتذكرت أن تلك السيدة الكريمة أصيبت قبل سنوات بمرض عضال، اقتضى علاجها في مستشفى متخصص في مدينة «ليون» الفرنسية.

وكنت عرفت من أصدقاء مشتركين أن ذلك «المحارب القديم» لم يكن يملك يوم خروجه من منصب وزير الدفاع غير معاشه، ثم سمعت كذلك أن بعض أصدقائه عرفوا أن «كل ما يتحكم فيه» وقتها مبلغ سبعمائة دولار، تجمعت لديه من «وفورات» بدلات سفر سابقة، وأنه احتفظ بها للطوارئ، لكن مرض زوجته جاء أكبر من طارئ تغطيه سبعمائة دولار ـ وفي فرنسا.

....

....

وتدخَّل بعض أصدقائه، وصدر قرار بأن «تتحمل الدولة» تسديد فواتير المستشفى في «ليون»، وليس أكثر، والعلاج في الخارج يحتاج ما هو أكثر من مجرد فاتورة المستشفى، ولم يستطع «الجمسي» أن يصحب زوجته عند سفرها، ثم حدث أن الأطباء في «ليون» دعوا «الجمسي» إلى هناك، وفهم الرجل أن الخطر داهم، ودبر أمره على نحو ما وسافر، وكان أول ما أخبره به الطبيب المُعالج حين وصوله للمستشفى، أن أمامه خمس دقائق لوداع شريكة حياته، ولم يمكث «الجمسي» في الغرفة التي كان الموت يحوم حولها إلى نهاية تلك الدقائق الخمسة، لأن السيدة الطيبة زفرت آخر نفس بقي عندها عندما اطمأنت إلى أن رفيق عمرها معها لحظة النهاية من حياتها، وغادر «الجمسي» غرفة الموت مثقلا بالأسى، وسمعت من الذين كانوا هناك ـ وبينهم اللواء «السمري» (مدير مكتب المشتروات الحربية في باريس وقتها) ـ كيف تحمَّل ذلك المحارب القديم وبكل كبرياء جرح الحزن العميق الذي أصابه!!).

....

....

والآن وبعد سنوات ـ والمشير «الجمسي» أمامي يتذكر بقية القصة، فقد رُحت

أتابعه يتذكر ودموعه مازالت شاهدا على أن السنين لم تشف بعد جرحه ووجعه!!، ذلك أن اللواء «السمري» أحس بأن «الجمسي» لا يطلب الآن شيئا إلا وسيلة لنقل جثمان زوجته إلى القاهرة لتُدفن هناك.

وتصرف اللواء «السمري» على مسئوليته، فاتصل بمكتب شركة مصر للطيران في باريس، يسأل مديرها إذا كان يمكن لطائرة الشركة المسافرة «اليوم» من باريس إلى القاهرة، أن تمر على «ليون»، لكي تحمل معها جثمان قرينة المشير «الجمسي».

وتلقائيا فإن مدير الشركة في باريس وافق، وبالفعل مرت الطائرة على «ليون»، وحملت الجثمان في بطنها، والزوج المثقل بالهموم جالس فوق أحد مقاعدها، غارقا في صمت جليل، وكان ركاب الطائرة ـ وقد قرءوا في الصحف عن مصابه ـ متعاطفين معه، وبعضهم يجيء إليه بالوفاء والعزاء، وربما الاعتذار؛ ففي بداية رحلتهم كان ضيقهم ظاهرا لتأخر طائرتهم، وعندما اكتشفوا أنها حادت عن طريقها إلى «ليون»، ثم عرفوا السبب الذي عوَّق سفرهم قرابة الساعة ـ أفاضوا أكثر في إظهار مشاعرهم!!

....

....

ولكن ذروة المأساة وذلك ما دعا إلى تجدد الدموع في عيني «الجمسي» أن «مبارك» عرف بما حدث، واستشاط غضبا وتركز غضبه على سؤال واحد لا يحيد عنه: «من الذي أَمَرَ طائرة باريس بأن تمر على «ليون»؟!»، وكان «الجمسي» مازال أمامي يحكي عن الواقعة كما لو أنها حدثت بالأمس فقط.

وذلك أن «مبارك» عندما علم بتحويل مسار الطائرة إلى «ليون»، احتد على المسئول ونهره، وعندما قال له الرجل «إنهم كانوا على عجل، لأنهم خشوا ما يمكن أن يحدث للجثمان إذا تأخر النقل»، وكان رد «مبارك» عليه قوله: «وإنت مالك، ما تسيبها تعفن!!».

كان «الجمسي» يحكي! وكنت ـ كما قلت ـ عاجزا عن التصديق.

وسبب العجز عن التصديق هو كيف يمكن التوفيق بين ما رأيت من تصرف «مبارك» معي، وبين ما سمعت من تصرفه مع «الجمسي»، وهو زميله، ويكاد أن يكون مسئوله المباشر في مهام عمليات سنة ١٩٧٣!!



وسافرت إلى لندن لاختبار «بالقسطرة» حضره الدكتور «مجدي يعقوب»، وكان هو أول من دخل عليَّ يقول إنه تابع بنفسه الفحص، ورأيه المبدئي أن كل شيء على ما يُرام، لكنه سوف يمر عليَّ بعد دراسة كل الصور في المساء في فندق «كلاريدج»، ليحدثني بالتفاصيل، وزارنا الدكتور «مجدي يعقوب» فعلا، وقضى معنا أكثر من الساعة، وكان لديه من الوقت كفاية، فقد كان ينتظر قلبا سوف يزرعه لمريض فور وصول هذا القلب بالطائرة من «مانشيستر».

وعُدت إلى الوطن وقد استغنيت عن الرحلة لـ «هيوستن» بعد أن زال داعي السفر إليها، واتصل بي الرئيس «مبارك» وكان تعليقه: «شفت، كان يجب أن تسمع الكلام ولا تجادل، الصحة ليست جدلا سياسيا، وعليك أن تعترف أن تقديراتي صحيحة!!».

وحين حاولت أن أجامله بالقول «إن رأيه كان صحيحا» كان إصراره على أنها ليست مسألة «رأي»، وإنما هو المعرفة والتجربة!!



وفي مصر لم تمض غير أيام حتى سمعت عن ملاحظة قالها الرئيس لأحد الصحفيين الذين صحبوه في إحدى المناسبات، وكانت الملاحظة لفت نظر قاسٍ إلى مظاهر تضخم مستجدة طرأت عليه، وخطر لي أن الرجل متنبه وحريص!!

لكني بعد يومين كنت ضيفا على الإفطار في قصر «رأس التين» في الإسكندرية، بدعوة من الرئيس اليمني «علي عبد الله صالح»، وكان وقتها في زيارة رسمية لمصر، وكنا على مائدة الإفطار ثلاثة: الرئيس «علي عبد الله صالح»، والسيد «محمد سالم باسندوة» (وزير خارجية اليمن وقتها، وهو الآن رئيس وزراء اليمن)، وجلست

أستمع إلى «علي عبد الله صالح» يحدثني عن أحوال اليمن، وما يجري في شبه الجزيرة العربية والخليج، ثم وصلنا إلى العلاقات بين مصر واليمن، وبشكل ما وصل الحديث إلى شكوى للرئيس اليمني من الصحافة المصرية، وقال لي «علي عبد الله صالح»: «إن الرئيس «مبارك» حاول أن يخفف عليه سبب شكواه من الصحافة وبأسلوبه أيضا».

كان الرئيس اليمني قد أبدى ضيقه من مقالة كتبها صحفي (ذكر اسمه).

وكان رد «مبارك» عليه بما لم يتوقعه الرئيس اليمني.

فقد سأله «مبارك» دون تمهيد: «ألم يصبح اليمن دولة منتجة للنفط؟!».

ودُهش «علي عبد الله صالح» مما بدا له بعيدا عما كان يتحدث فيه ـ لكن «مبارك» أعاد وصل ما بدا أنه قطعه، فقد استطرد:

«يا عم شخشخ جيبك»، وأعطه «هبرة»، وسوف يكف عن الهجوم عليك!!».

واحترت في التوفيق بين المواقف، وبأمانة فإنني كنت عاجزا عن الفهم، يوما أقبل ـ ويوما أشك، والوساوس تزيد!!

وكان الموعد قد حل لانتخابات رئاسية جديدة، و«مبارك» يتقدم لفترة ثالثة!!

الفصل التاسع

منحنىً على النهر !!

وفي أجواء الاستعداد لـ «رئاسة ثالثة لمبارك» آثرت أن أتابع من مسافة أكثر بُعدا قدر ما أستطيع، دون انعزال كامل عن الحوادث أقطع به أي صلة مع الشأن الجاري.

وكان ظاهرا لي أن الحيرة ليست حيرتي فقط، ولكنها حيرة كثيرين، وربما حيرة التاريخ ذاته في شأن رجل يتصور بعض الناس أنهم يعرفونه جيدا، ثم يتبين أنهم لا يعرفون شيئا!



في ذلك الوقت بدا أن مجرى الحوادث في ظاهره لا يكفي لرؤية ما يدور تحت السطح، فعلى الظاهر بدا أن الرتابة والركود والتردي هي السمات الغالبة على القرار في مصر.

لكنه في نفس الوقت تبدَّى أن العمق المصري يموج بتفاعلات تتسارع حركتها، وتتصارع عواملها، حيث لا يراها أحد، ولكن آثارها ما تلبث أن تطفو على السطح.

وبشكل ما سرى اعتقاد أن هناك درجة من خيبة التوقعات الداخلي تنتشر، وأن محاولة لتعويضها تجري بالظهور الخارجي، وتجاوزت الأمور حتى ساد الظن أن «الخارج الدولي» يجري استعماله ساترا للقصور الداخلي، وناقشت الموضوع صراحة، ومرة أخرى مع «أسامة الباز»، وكان رأيه: «أن مجال العمل في الداخل محصور، وأنه ربما استطاع العمل الخارجي أن يضيف شيئا» وسألني أسامة: «ألم يكن ذلك يحدث في عهد الرئيس «عبد الناصر»؟!» وقلت «إن العمل الخارجي في وقت «عبد الناصر» كان في خدمة الداخل، وأشرت كنموذج إلى معركة بناء «السد

العالي»، بما مؤداه ـ دون داعٍ إلى كثرة التفاصيل ـ أن الاهتمام بالسياسة الخارجية في ذلك الزمن كان مطلبه النهائي داخليا».

مُضافا إلى ذلك «أنه أي الجزء الرئيسي من ذلك الجهد كان بهدف استكمال تحرير العالم العربي، خصوصا في الخليج واليمن، ثم تأكيد استقلال إفريقيا بالتركيز على دول حوض النيل وجواره، وأخيرا إقامة جبهة عريضة من دول العالم الثالث مطلبها الدفاع عن الحرية والعدل في مجتمع الدول».

وأما الآن فإن النشاط الخارجي يبدو أمامي ـ كذلك قلت لـ «أسامة الباز» موجَّه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حتى أصبحت زيارتها حجا سنويا منتظما إلى واشنطن، موعده الربيع مع كل رئيس أمريكي!!

وكانت المواكب المسافرة إلى واشنطن تتوقف للاستراحة في باريس ولندن، ثم تستأنف السفر تعبر المحيط إلى الشاطئ الأمريكي.

وقلت لـ «أسامة» يومها: «إن عددا من ساسة أوروبا لم تعد تريحهم هذه الزيارات لعواصمهم»، ورجوته أن ينقل إلى الرئيس «مبارك» أنني سمعت الرئيس الفرنسي «ميتران» يعبر عن شعوره بهذا الموضوع متحرجا بقوله «إن باريس أهم من أن تكون محطة على الطريق إلى واشنطن».

بمعنى أن «ميتران» يريد أن يشعر أن زيارة الرئيس المصري لفرنسا هي زيارة لفرنسا، وليس محطة استراحة على الممر إلى أمريكا!!

ثم إن الرئيس «ميتران» ـ وذلك ما سمعته منه ـ يريد أن يرى لهذه اللقاءات جدول أعمال مفيد للبلدين، بحيث يجري الترتيب له قبل أي لقاء بدراسات خبراء ومناقشات وزراء خارجية.

ولم أقل لأسامة الباز ما سمعته من «ميتران» عن شكواه من أن معظم لقاءاته مع «مبارك»، لم تكن جلسات سياسية وإنما مجرد مناسبات اجتماعية تُحكى فيها الحكايات، وتطول الروايات، ومعظمها مما يدخل في باب «النميمة» عن ساسة عرب آخرين يحكيها الرئيس «مبارك» من باب التندر والسخرية.



كان ذلك التوجُّه إلى الخارج أصلا بلا جدوى، إذا لم يكن مقصده النهائي هو الداخل، بدءًا منه وعودة إليه، وهدفه النهائي البناء فوق الأساس وخدمته وطنيا أو قوميا، أما التركيز على هذه القوى الكبرى التي يسافر إليها رئيس الدولة، وخلفه وفود جرارة، ثم تكون حصيلتها فيضا من الصور يسيل على صفحات الجرائد وشاشات التلفزيون فجهد عقيم، لا نتيجة له ولا مردود، وإنما هو نوع من توظيف غير الموجود في طلب غير الممكن، لأن هذه القوى الكبرى تتعامل مع غيرها بحسابات «القدرة»، ولا يحركها غير منطق المنفعة والربح، وأما حين يكون المطلوب ـ وهو ظاهر أمام الجميع تغطية قصور الداخل بظل الخارج ـ فإن المحصلة صفر وبالتناقص أيضا، بصرف النظر عن حجم الوفود، وكثرة الصور، وتكاليف السفر!!



وفجأة في أجواء فترة الرئاسة الثالثة وقعت في مصر واقعة، فقد انفجر تمرد الأمن المركزي يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٨٦، وانفلت الأمن، وانكشف الساتر عن المستور، واضطر الرئيس «مبارك» إلى الاستعانة بالقوات المسلحة لاستعادة زمام السلطة.

وصحيح أن استعادة السلطة تحققت في ظرف أسابيع، لكن النتائج والتداعيات التي ترتبت على واقعة تمرد الأمن المركزي أحدثت شرخا أكبر من مجرد تمرد قوات نظامية على سلطة الدولة، كما أنها ـ في آثارها ـ أبعد من أن تنتهي بنزول القوات المسلحة إلى الشوارع.

ولعلي أميل إلى اعتبار تلك الحادثة علامة ظاهرة ـ تستحق التوقف طويلاً أمامها ـ في شأن نظام «مبارك»، لأن اختلال الموازين زاد إلى درجة الانزلاق بعدها ـ بدلا من حالة هبوط على درجات سُلم كما كان قبلها!!

والسبب في تحول الهبوط إلى الانزلاق بيِّن، لأن أزمة تمرد الأمن المركزي كشفت «مبارك» بقسوة ـ أمام جبهتين:

ـ جبهة الخارج، لأنها أوضحت ـ سواء للولايات المتحدة أو غيرها من القوى ـ أن مركز «مبارك» في السلطة ليس بالثبات الذي تصوروه بعد فوزه بالرئاسة مرتين.

ـ ثم جبهة الداخل لأن الأزمة كشفته أمام القوات المسلحة وهي سنده الأخير للبقاء، فهذه الأزمة جعلته يلجأ إلى سنده الأخير ليجعله حاميه الأول، وذلك ينزل بالحكم من مظلة الدستور إلى عصا الأمر الواقع، والفارق كبير!!



وربما يكفي لتصوير حساسية الموقف أن أتذكر من تلك المرحلة ـ اتصالا تليفونيا من الرئيس «مبارك» ثم لقاءً بعد ذلك مع المشير «عبد الحليم أبو غزالة» (وزير الدفاع وقائد القوات المسلحة).

■ وفي الاتصال التليفوني ـ كان اهتمام الرئيس «مبارك» على ما كتبته ونشرته «أخبار اليوم» من أن تمرد الأمن المركزي «يعكس أحوالا لا يصح النظر إليها باعتبارها قضية أمن، وإنما لابد من النظر إليها كقضية أوضاع اجتماعية أكثر بُعدا وعمقا».

ومن كلام الرئيس «مبارك» فإنه لم يكن من أنصار هذا الرأي، وكان قوله «إنني أعلق على هذه الحادثة بأكثر جدا من حجمها»، مضيفا: «أنا شخصيا لم أقلق، كنت أعرف من أول لحظة أنه في مقدوري أن «أطبِّق» (هذا هو الوصف الذي استعمله بمعنى التطبيق) تمرد الأمن المركزي بالقوات المسلحة».

وعندما سألته مذكرا بالاحتمال الموازي على الناحية الأخرى:

«وإذا تمردت القوات المسلحة، فكيف يمكن «تطبيق» تمردها؟!».

وتردد الرئيس «مبارك» لحظة ثم قال:

ـ «إن زمن الانقلابات العسكرية انتهى!».

■ وأما اللقاء مع «أبو غزالة» فقد كان في سكنه أيامها في بيت على طريق مطار القاهرة مواجه لمبنى الكلية الحربية، ولسبب ما كان الصالون الذي جلسنا فيه معبأ بتلاوة من المصحف المرتل بصوت الشيخ «عبد الباسط عبد الصمد»، ولم أر بعيني مصدر الصوت، لكن التلاوة كانت ملء القاعة طول حديث امتد على ساعتين.

وتحدَّث «أبو غزالة» طويلا وضمن ما قال:

«إن هناك من يتآمر عليه عند الرئيس «مبارك»، يصورون للرئيس أنه (المشير «أبو غزالة») يرى نفسه أجدر بالرئاسة منه».

ويضيف «أبو غزالة» وبثقة بالنفس ملفتة:

«الرئاسة لم تخطر على بالي، فأنا أعرف من أحوال البلد ما فيه الكفاية لإقناعي بالبقاء حيث أنا»، ويستدرك «هذا إذا كانت الرئاسة ضمن مطالبي، وهي لم تكن كذلك، فخلال الأحداث (تمرد الأمن المركزي) كانت: «دباباتي موجودة في كل مكان في العاصمة، ولو كان الاستيلاء على السلطة مطروحا بالنسبة لي لما احتاج الأمر منّي إلى أكثر من ضابط (وحتى برتبة ملازم) يذهب إلى استديوهات الإذاعة والتلفزيون ويلقي بيانا باسمي، وتنتهي القصة في خمس دقائق»، وساعتها كان الشعب مستعدا لأن يرحب، وأيضا كان العالم مستعدا لأن يقبل!!».



في تلك الظروف وقع التقاء ضرورات بين مطالب القلقين والمتشككين في مصر بعد أحداث الأمن المركزي ـ وبين عناصر إقليمية ودولية متعددة في صراع أكبر يتمدد باتساع الشرق الأوسط كله، وبمشاركة قوى العالم تقريبا.

■ كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول الأطراف الخارجية المهتمة بالشرق الأوسط (وبعدها بريطانيا إلى حد ما وربما غيرها)، وكلها قوى يهمها موقع المنطقة، وتهمها مواردها، وكلهم لا يستطيعون تحقيق مُرادهم بحروب مكشوفة، خصوصا الولايات المتحدة وهي مازالت بعد «ڤيتنام» تحاذر أن تضع قدما أمريكية على أرض آسيوية، بينما بريطانيا لا تقدر ولا تستطيع.

■ وكان الاتحاد السوڤيتي ـ القوة العالمية الثانية ـ يحارب آخر معاركه خارج حدوده في «أفغانستان»، فقد رصدت أجهزته عمليات تقوم بها المخابرات الأمريكية للنفاذ إلى داخل إمبراطوريته، وهدفها استثارة الشعوب الإسلامية في الجمهوريات الجنوبية للإمبراطورية، والسلاح والموقع الذي يُستخدم للإثارة هو «أفغانستان»، والسلاح الذي يحرِّك المشاعر هو «الدين»، وكذلك تورط الاتحاد السوڤيتي في غزو «أفغانستان» (والوثائق الأمريكية قبل غيرها تكشف أن «الكرملين» دُفع إلى التدخل

العسكري في «أفغانستان» مرغما ـ أو كذلك تصوره ـ وكانت تلك خطة مرسومة لاصطياده واستنزافه في الجبال الصعبة والوديان الموحشة ـ بحرب عصابات تنتظره لتستنزف دمه وسلاحه ـ وسمعته!!)، وبهذا التورط فإنه أعطى الفرصة لصيحة مدوية باسم «الجهاد الإسلامي ضد الإلحاد».

■ وقتها أيضا كان قلب الشرق الأوسط يعيش زلزال الثورة الإسلامية التي أطاحت بنظام الشاه في إيران، وأقامت حكمها وسلطتها في البلد الأهم على رأس الخليج، وهو موطن البترول الأكبر، والجوار القريب من «أفغانستان» بكل ما يجري فيها، ثم إن نداء الثورة الإسلامية خصوصا في بدايتها أثار مخاوف كثيرة لها جذور تاريخية غائرة، فإيران قومية راسخة ومذهبها الشيعي في احتكاك ـ خشن أحيانا ورقيق أحيانا أخرى ـ مع غيره من المذاهب الإسلامية، وبالتحديد مذهب أهل السنة.

والفتنة المذهبية وقود جاهز لمن يريد إشعال الحريق في دار الإسلام بكاملها، وكذلك ارتفعت ألسنة اللهب!!

أي أنها حرب الجهاد ضد الإلحاد أولا، ثم حرب المذاهب الإسلامية فيما بينها ثانيا!!

■ إلى جانب ذلك فقد راحت دواعي التوتر والخوف والقلق في الخليج تتزايد وتلقي بوساوسها على دول ومشيخات وإمارات الخليج التي وجدت نفسها بين نارين ـ نار جوارها الشرقي في «باكستان» وقد أصبحت القاعدة الرئيسية لحرب الجهاد ضد الإلحاد في «أفغانستان» إلى جانب نار أخرى تلسع بسخونة من وهج ما يجري في إيران على جوارها الشمالي، وباختصار فإن الخليج وجد نفسه وسط حرب على جبهتين: شرقا في «أفغانستان» عن طريق «باكستان» (وهذه حرب الجهاد ضد الإلحاد)، وشمالا من «إيران» عن طريق «العراق» (وهذه حرب المذاهب الإسلامية)!!



وفي تلك اللحظة من حياة الشرق الأوسط كانت ضرورات الأطراف على اختلافهم تفرض حلفا بينهم تلاقت فيه عناصر متباعدة، تصنع للأحداث مجرىً مختلفا، ومثل ذلك يقع في الطبيعة، بمعنى أن زلزالا قد يحدث في منطقة، تلامس تربة قد تكون هشة سواء قبل الزلزال أو بعده، وفي الجوار نهر يفيض بمياه تكاد تعلو فوق ضفافه، وفجأة ترتج المنطقة ويحدث شرخ في التربة، ويندفع الماء، فإذا هو منحنىً على النهر يدور حول مساره الأصلي، أو يشق لنفسه فرعا نحو اتجاه جديد.

وفي السياسة وفي تلك اللحظة التاريخية ـ حدث شيء مماثل في منطقة الخليج، وتلاقت ضرورات على الساحة القلقة للإقليم، ورسمت منعرجا على مجرى الأحداث، يظهر على الخريطة وكأنه منحنىً على النهر!!

وفي تلك اللحظة المتزاحمة بالضرورات كانت الأوضاع في مصر ـ وبتفاعلات أحداثها الداخلية ـ وتمرد الأمن المركزي في وسطها ـ تتوالى وتتداعى تأثيراتها، وبينها انكشاف سلطة الحكم، وظهور مركزين للقوة في القاهرة، مع علاقات قلقة بين رجلين («مبارك» و«أبو غزالة»)، وكلاهما يريد لنفسه سندا ودعما.



وتبدَّى لكثيرين أن مصر هي الحل خصوصا مع اعتبارات طارئة:

ـ مصر دولة كبيرة في الإقليم وهي دولته القاعدية، ثم إن ظروفها بعد معاهدة السلام حددت مجال فعلها، وهي متشوقة لدور تخرج به إلى الإقليم.

ـ وهي بلد يكاد أن يكون خزان طاقة بشرية غير محدودة.

ـ وهذه الطاقة فيها مورد فياض بشباب مستعد للجهاد ضد الإلحاد.

ـ وضمن هذا البلد عناصر توجَّهت نحو العنف، وهناك من لا يمانع في تصديره خارج مصر، يتخلص منه، ويشغله بشيء آخر يلهيه عن الداخل المصري.

ـ وأهم من ذلك فإن مصر توافر لديها في نفس اللحظة مخزون هائل من السلاح

السوفيتي لم تعد في حاجة إليه، لأنها نقلت تسليحها إلى نظم غربية (أمريكية بالذات)، وبدأت السياسة المصرية تحاول تصريف ما لديها مما لم تعد بها حاجة إليه، وباعت كثيرا منه في صفقات للعراق قدرت فيها السعر الذي تبيع به، لأن احتياجات «صدام حسين» في حربه ضد إيران فاقت كل التقديرات، والحاجة تجعل طالب السلاح مستعدا لقبول أي شروط.

وعندها اكتشف كثيرون ممن يبحثون أن الصيغة السحرية للوفاء بكافة الضرورات قد تكون في القاهرة، وفي رجلين فيها بالتحديد: «مبارك» و«أبو غزالة».

■ الأول لديه رئاسة الدولة المصرية بكل ما تمثله، وبكل ما تقدر عليه من اعتماد السياسات.

■ والثاني لديه فائض سلاح ومعه القدرات الإنسانية المُدرَّبة على القتال.

وبين الاثنين طبقة في مصر مستعدة لما يُطلب منها، خصوصا إذا كانت ثروة النفط هي التي تطلب، وكان النفوذ الدولي هو الذي يسند!!



ومن الإنصاف أن يُقال إن كل واحد من الرجلين كان لديه الحافز «المشروع» لدخول الساحة المتسعة والقلقة خارج الحدود.

■ «مبارك» يتصور ـ مع ترجيح حسن النية ـ أن هذه اللحظة وبالجوار، وقوة الجذب السياسي، وضخامة الموارد الإنسانية المتاحة في مصر ـ تمكن له في زحام الأحداث أن يحصل على مساعدات مالية ضخمة تنفع في تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية في مصر، كما تخدم التطلعات التي تفتحت شهيتها للثراء فيها، ثم روَّعتها أحداث الأمن المركزي.

■ و«أبو غزالة» من ناحية أخرى يتصور ـ ومن باب ترجيح حُسن النية أيضا ـ أنه يستطيع في نفس الزحام أن يحقق مكاسب لها قيمة، ضمنها أن يجد سوقا للسلاح السوفيتي الذي لم يعد يحتاجه بعد تغيير أنظمة التسليح في مصر إلى التسليح الأمريكي، وهو بدعاوي ما يمكن أن تحققه هذه المبيعات يستطيع أن

يزيد مشترواته من الأسلحة الغربية، ويستطيع توفير وسائل أوسع لدخول مجال تصنيع الصواريخ، وبالتوازي فإنه يستطيع توفير متطوعين للجهاد أنهوا خدمتهم العسكرية في مصر، وهم على وشك التسريح من الخدمة، وليست هناك فرص عمل تنتظرهم، والخوف أن تلتقطهم «الجماعات المتشددة» في مصر، والظن أنه يمكن إغراؤهم بأجور مغرية إذا هم قَبِلوا بمخاطر «التطوع» في صفوف الجهاد ضد الإلحاد، وهنا يكون الثواب مضاعفا، ثواب عن الجهاد، ومنافع عن القتال!!

ـ وربما تصور الرجلان معا أنه بالنسبة للسياسة الداخلية في مصر، فإنها عصافير كثيرة بحجر واحد.

ـ أول العصافير موارد مالية تتدفق.

ـ والثاني عناصر من الشباب المستعد للجهاد، وتصديرها للخارج أفضل.

ـ ثم وهذا هو العصفور الأجمل شكلا والأزهى لونا، فإن كليهما يستطيع من خلال دور يقوم به أن يجد في الخارج ما يستطيع به تعزيز أرصدته في الداخل.

(وللأمانة فإنه يمكن أن يُقال إن هذه الفترة الحافلة وفرت لمصر سيولة ضخمة يسَّرت بعضا من أزماتها!!).



وشهدت السياسة المصرية في تلك السنوات من أوائل التسعينيات من القرن العشرين أدوارا حساسة يقوم بها كل من الرجلين، والأدوار تتلاقى أحيانا، وتتنافس أحيانا أخرى، وتتقاطع في أحوال أكثر مع محاولة توزيع الاختصاصات بين الرجلين في شراكة قلقة وسط زحام اختلط فيه الحابل والنابل في المنطقة، صراعا على التفوق، وعلى النفوذ، وعلى المال، وعلى المستقبل!!

وكانت الولايات المتحدة موجودة «بشدة» في القاهرة، وكانت الولايات المتحدة موجودة «بأشد» في الخليج.

وبشكل ما فإن «مبارك» ـ وهو رئيس الدولة ـ أصبح مختصا رئيسا بالعلاقة مع الأمن القومي في البيت الأبيض في واشنطن (ومعه وكالة المخابرات المركزية)، وبدوائر الأسر الحاكمة في دول وإمارات ومشيخات الخليج.

كما أن «أبو غزالة» بالتوازي أصبح مختصا بالعلاقات العملية على الأرض وبالقيادة المركزية الأمريكية، وهي المسئولة عن أمن الشرق الأوسط، وبالطبع بالتعاون مع مؤسسات المخابرات والسلاح في الخليج، وكلهم دون استثناء من أفراد الأسر الحاكمة في بلدانهم.

وبالطبع فقد تسللت وراء الرجلين عناصر من الجماعات الجديدة التي ظهرت في مصر، وقد دخلوا على المؤخرة يحاولون جمع ما تستطيع أيديهم أن تصل إليه من الغنائم والأسلاب.

وكانت تلك هي الفترة التي شهدت كثيرا من الغرائب.

■ منها مثلا أن الجهاد في «أفغانستان» احتاج إلى ستة آلاف بغل، لأن البغال أشد تحملا لطلوع الجبال في «أفغانستان»، وتكفَّل أحد رجال الأعمال من المحظوظين باستيراد البغال - ستة آلاف بغل من قبرص، وشحنها إلى «أفغانستان».

■ ثم اكتشف أحدهم أن الشيخ «زايد» رئيس دولة الإمارات يريد أن يتخلص من الحمير في الإمارات، فجمع ما كان منها في بلده، وأرسله هدية إلى من يحتاجها في الريف المصري، لكن هدية الحمير وجدت من يحصل عليها، ثم يعيد بيعها لأفغانستان، ومع أنها لم تكن مطلوبة إلا أنها وصلت إلى الميدان، وكان يمكن استعمالها للنقل على الخطوط الخلفية للجهاد، وقد كان!!

وكان الجهاد ضد الإلحاد في حاجة إلى الكثير، بصرف النظر عن البغال والحمير، وإذا فوران المنطقة يتحول في مصر إلى سوق مفتوح لكل شيء، والمشتري موجود دائما، والمال وفير!!

ورغم أن العلاقات السياسية بين مصر وبقية الدول العربية كانت مقطوعة في معظم تلك الفترة من آثار صلح منفرد بين مصر وإسرائيل، فإن تلك الفترة شهدت وراء الستار درجة من القُرب نادرة المثال، لأن الضرورات المباشرة للأطراف - وليست الأفكار والمشروعات القومية - أصبحت الإطار والوعاء والدافع والمحرك!!



وظهرت وتفاقمت في مصر حالة فوضى شديدة بين السياسة والسلاح والمال، وبين القرار السياسي وفعل المخابرات، وبين سلطة الدين وسلاح السلطة، فقد كان الجهاد في حاجة إلى «ضخ» الفتاوى، قدر حاجته إلى «شفط» المال!!

وكذلك راح الداخل المصري يعيش أحوال سيولة خطرة، وفي خضم تلك الأحوال وجَّه «مبارك» ضربته القاضية إلى منافسه الأكبر داخل مصر، وهو المشير «أبو غزالة»، وقد وجهها وهو يعرف أن أرصدته في الإقليم وفي مواقع القرار في «واشنطن» أكبر من أرصدة منافسه، وكذلك ضرب مطمئنا إلى أنها مجازفة محدودة، سواء في الداخل المصري أو خارجه!! ـ فقد كان هو الطرف الأكثر تأثيرا في الحرب بين العراق وإيران، خصوصا وأن ظروفها وملابساتها فتحت الطريق إلى عودة العلاقات بينها وبين بقية العالم العربي ـ رسميا ـ كما عادت واقعيا.



وفي وسط هذه المرحلة نشبت موقعة جديدة، فقد زارني الأستاذ «إبراهيم سعدة» (رئيس تحرير «أخبار اليوم») وقتها، واقتراحه أن أكتب لـ «أخبار اليوم»، فلا يُعقل من وجهة نظره أن تظهر كتاباتي في صحافة العالم كله، وتظل غائبة في مصر.

وكانت دعوتي للكتابة في مصر ـ وقد شاع خبرها ـ أثارت ضيقا في بعض أوساط الحكم، لكن الرئيس «مبارك» وقف ـ للحق ـ مُدافعا عن دعوتي للكتابة!!

وفي الواقع فإنني لم أكن واثقا من أنني ممنوع من الكتابة بالمعنى الحرفي للكلمة، فقد كان الأمر ملتبسا شأن غيره من الأمور في ذلك الزمان، ولكن المؤكد فيه بالنسبة لي أنني لم أكن أريد دورا في الصحافة المصرية، عن اعتقاد بأن حركة الزمن وتعاقب الأجيال قضية تستحق الاعتبار، وبرغم ذلك قبلت الدعوة!



واهتم يومها ـ كثيرون ـ بما سوف أكتب، وما سوف أقول، عندما أعود إلى الكتابة في مصر بعد غياب.

ومر عليَّ الدكتور «أسامة الباز» (أيضا)، يسألني عما أنوي الكتابة فيه، وتفضَّل

واقترح أن يكون الموضوع الذي أبدأ به هو الحرب العراقية الإيرانية (وهو شاغل الناس في تقديره وقتها)، ولم أعلق، لأني كنت قد اخترت موضوعي بالفعل، ولم أشأ إحراجه بالحديث مُسبقا عنه، لأن اختياري كان أن أكتب في موضوع «صُنع القرار السياسي المصري الآن»، وظني أنه الموضوع الذي زاد إلحاحه وسط ما يجري في مصر والمنطقة من أحداث!!



وظهر المقال الأول، وفيه نقد من موقع الحرص على سلامة القرار السياسي المصري أكثر من كونه معارضة رافضة، لكن الرأي لم يعجب «مبارك» وضايقه، وكان ذلك مقدرا في حسابي، لكن ردة فعل «مبارك» كانت أبعد مما ظننت، وكان الذي نقل إليَّ ذلك دون قصد هو المهندس «حسب الله الكفراوي»، الذي زارني مساء يوم صدور مقال «أخبار اليوم» على غير موعد ليقول لي: «إنه كان في صحبة الرئيس اليوم على طائرة إلى الغردقة، وأن مقالي كان مثار الأحاديث طول الرحلة، وأن الرئيس كان مكفهر الملامح معظم الوقت، وحين قلت لـ «الكفراوي» إنني نقدت من موضع ود، علا صوته يقول:

«أي ود، أنت وضعت الرئيس في موضع التلميذ، و«قرمعت» أصابعه بسن المسطرة!!».

(وكان المهندس «حسب الله الكفراوي» حتى ذلك الوقت يُحسن الظن بـ«مبارك»، لكن الرجل بدأ يرى من موقعه ما دفعه فيما بعد إلى العصا الغليظة، وليس قرمعة الأصابع بالمسطرة فقط!!).

وفي أعقاب نشر المقالين الأول والثاني عن صنع القرار السياسي في مصر، قامت قيامة السلطة بكل أدواتها، خصوصا في الحزب الوطني ـ وآثرت أن أختصر، وكان تقديري أن أكتب في «صنع القرار السياسي في مصر» ثلاثة مقالات، واكتفيت بثانية كنت قد أرسلتها فعلا إلى الأستاذ «إبراهيم سعدة».

وفي الحقيقة فإنني لم أشأ إحراجه، خصوصا وقد عرفت أن أمامه فرصة لتولي رئاسة مجلس إدارة «أخبار اليوم».

الفصل العاشر

دور أو وظيفة !!

لم يكن العالم العربي في أحسن أحواله وهو على وشك الدخول إلى فترة صعبة من تاريخه، والواقع أن السنوات العشرة ما بين منتصف السبعينيات ومنتصف الثمانينيات كانت كارثية على العالم العربي.

وكانت البداية أن ذلك التحالف العربي الكبير الذي خاض حرب أكتوبر ١٩٧٣، والذي كان بلا سابق في التاريخ العربي الحديث، وكذلك بلا لاحق حتى هذه اللحظة - راح يتفكك جميعه وتتحلل روابطه.

فالحرب في أكتوبر ١٩٧٣ دارت بالسلاح على جبهتين: مصر وسوريا، واصطف وراء الجبهتين دعم شعوب الأمة كافة، وبإصرار عنيد ووراء الإصرار إمداد متدفق بالعتاد والمال وقوة النفط، وجاءت النتائج التي تحققت في ميادين القتال في مطالع المعركة باهرة - لكن الطرق تباينت وسط القتال!!

وكذلك فإنه عندما توقفت المعارك - كان العالم العربي في مأزق، لأن مصر آثرت أن تستكشف وحدها ما سُمي بطريق السلام.

ثم توالت العثرات: من الحرب الأهلية في «لبنان» - إلى الحروب في القرن الإفريقي بما أدى إلى تآكل دولة الصومال - إلى الصراع بين الجنوب والشمال في السودان - إلى الحرب العراقية الإيرانية - إلى غزو «الكويت». وبهذا وغيره فإن بنيان المشروع العربي والذي ظل واقفا رغم ما كان فيه من ثغرات - راح يتصدع، فعندما خرجت مصر بصلح منفرد مع إسرائيل، سنحت الفرص لتجمعات إقليمية أو عائلية مكبوتة تحت ضغط الظروف، ولها مشروع تجمع دول الخليج تبتعد بها عن القلب العربي، تاركة له قضاياه الكبرى، آخذة معها ثرواتها الطائلة، وكذلك نشأت «منظمة التعاون الخليجي»، وفي مقابلها أن اقترح العراق ما سُمي «مجلس التعاون العربي»

وفيه «العراق» و«الأردن» و«مصر» و«اليمن»، ثم جرى طرح ومناقشة اتحاد الدول المغاربية، ثم انقض الغزو العراقي لـ «الكويت»، وانفجر النظام العربي، حتى وإن حاولت الأشلاء أن تلتحق بالأشلاء!!



ومع أن السياسة المصرية في ذلك الوقت كانت عضوا في الاتحاد العربي الذي يجمعها مع العراق ويحولها هي والأردن إلى قاعدة خلفية للحرب ضد إيران ـ فإن ظروف العالم العربي وجواره ما لبثت أن أضافت بمستجدات ومضاعفات حمولات زائدة نزلت عليها، وخصوصا معركة الجهاد ضد الإلحاد في «أفغانستان»، وما فاض معها من مغانم راحت تتدفق في المنطقة، وكانت هذه المغانم هي ما أخذ السياسة المصرية إلى تغيير تحالفاتها بسرعة، فغزو العراق للكويت أغرى السياسة المصرية بدور اتسع نطاقه واختلطت فيه المسالك، فإذا مقاومة غزو «الكويت» تفتح باب الذرائع لتدمير «العراق» نفسه من الانقسامات والتحالفات المتناقضة والمتغيرة، ومن الصراعات والحروب العبثية، كل هذا أزاح القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي إلى الأركان والهوامش!!

وكانت تلك كلها أعراض أمراض لحقت بأمة ضيَّعت هويتها وذاكرتها وطريقها مهما شطحت الأوهام ببعض الأطراف!!



وفي ذلك الوقت كنت قد وقَّعت عقدا مع دار «هاربر كولينز» (في لندن ونيويورك) يشمل ثلاثة كتب عن الشرق الأوسط، وسألني رئيس مجلس إدارتها («إيدي بيل») إذا كنت مستعدا لبدئها بكتاب عن تلك الحرب في الخليج، ووافقت، وبدأت العمل فيه، ونشرت بعض الصحف في مصر وخارجها أنني أكتب كتابا اخترت له عنوان Illusions of Triumph «أوهام القوة والنصر»!!



وذات صباح في مكتبي، اتصل بي الرئيس «مبارك» بعد فترة انقطاع طويل، وبادر فسألني دون مقدمات تقريبا:

«أنه قرأ في إحدى الجرائد أنني سوف أذهب إلى «عمّان» لمقابلة الملك «حسين»، «لأنك» تكتب كتابا عن حرب الخليج!!».

وقلت للرئيس: «إن ما قرأه صحيح!».

وسألني الرئيس: لماذا الملك «حسين»؟!!

وقلت: «سوف أقابل كثيرين غيره، ولكن المسألة فيما يتعلق بالملك «حسين» أنه الرجل الذي بقي منذ غزو الكويت حتى ضرب العراق على اتصال بكل أطراف الأزمة، فقد ظل على صلة بـ «صدام حسين»، و«چورج بوش»، و«مارجريت تاتشر» دون انقطاع»!!

وقال الرئيس «مبارك» معترضا:

ـ «أنت على خطأ في ذلك، لأن «حسين» لم يكن الطرف الذي بقي على اتصال بالجميع حتى آخر لحظة، وإنما كنت أنا الذي ظل على اتصال بالجميع من أول لحظة حتى آخر لحظة».

وواصل الرئيس «مبارك» كلامه قائلا:

ـ «والملك «حسين» سوف يكذب عليك، وأنت تعرف ذلك!!».

ومع أن عبارته أدهشتني، فقد قلت:

ـ «إنه من حق الملك أن يقول ما يشاء، وعليَّ أن أفرز ما أسمع، وعلى أي حال فإن الملك أبلغني عن طريق رئيس ديوانه بأنه رغبة منه في إطلاعي على الحقائق كاملة ـ فسوف يفتح أمامي كل الملفات دون تحفظ، أطلع فيها على ما أشاء».

وعلق الرئيس بما يعرف عن «اهتمامي بالورق»، ثم أضاف: «إنه بالقطع لا يعترض حقي في مقابلة من أشاء».



وقصدت إلى «عمّان» فعلا، والتقيت الملك «حسين» على يومين متواليين: في اليوم الأول من الساعة الحادية عشرة صباحا حتى الثامنة مساءً، وتغدينا معا في قصر

«الندوة»، والحديث متواصل، ورئيس ديوانه الأستاذ «عدنان أبو عودة» حاضر معنا معظم الوقت، وجاهز فور الطلب بالملفات والوثائق.

وعُدت إلى فندق «الإنتركونتننتال»، وفي انتظاري مجمع من الأصدقاء: ساسة ومفكرين وصحفيين، وعند منتصف الليل تلقيت اتصالا تليفونيا من الملك «حسين» يقول لي «إنه يعرف أنني عائد بالطائرة الأردنية ظهر غد إلى «القاهرة»، وإنه يقترح أن نتقابل مرة أخرى في الساعة العاشرة صباحا في قصر «الندوة»، وقلت للملك: «إنني على موعد أبلغت به قبل قليل مع ولي عهده الأمير «الحسن»، وهو ـ أيضا ـ في الساعة العاشرة»، وقال الملك «حسين»: «إنه سوف يرتب الأمر مع الأمير «الحسن»، وسوف يقوم بالاعتذار عني لولي العهد ـ لأنه هو شخصيا ـ «الملك حسين» لديه بقية يراها ضرورية لاستكمال ما كنا نتحدث فيه (رغم أن حديثنا تواصل ٩ ساعات)».

وكذلك كان، وعُدت إلى قصر «الندوة» في الساعة العاشرة صباحا، وحتى الساعة الثانية عشرة ظهرا كان الملك منهمكا في الشرح وفي الرواية ـ وأحس بقلقي وأنا أنظر في ساعة يدي مخافة أن يفوتني موعد الطائرة (الساعة الواحدة ظهرا)، وقال بسرعة: «سوف أريحك» ورفع سماعة التليفون يأمر بتأجيل قيام طائرة القاهرة حتى أصل إلى المطار، وواصل الحديث وتجاوزت الساعة الثانية بعد الظهر، وكان الكلام مازال متواصلا!!

وبلغت سلم الطائرة في الساعة الثانية والنصف، وكان ركابها قد جلسوا على مقاعدهم في الموعد المقرر لقيامها، والطائرة بما فيها ـ أي بهم ـ في مكانها على مدرج المطار، وركابها لا يعرفون سببا لتأخيرها، وقيل لهم أن السبب فني، لكنهم لم يروا من حول الطائرة ما يدل على عملية صيانة، وطال انتظارهم حتى وصلت سيارتي أمام سلم الطائرة، وصعدت إليها، شاعرا بالحرج أكاد أغطي وجهي، ولا كيف أعتذر لكل هؤلاء الذين تأخروا بسببي، وأنقذني قائد الطائرة تفضلا منه إذ رحَّب بي على ظهر طائرته، معتذرا للركاب بأنني كنت مع «جلالة الملك»، وأن التأخير كان «بأمر صاحب الجلالة!!».

وكان رد الفعل لدى الرُكَّاب كريما ـ وتنفسْتُ الصعداء!!



وبعد عودتي إلى «القاهرة» بثلاثة أيام تلقيت اتصالا من الرئيس «مبارك»، بدأه ـ كذلك ـ بغير مقدمات:

«هل كذب عليك (يقصد «الملك حسين»)، وروى لك ما يشاء لكي يبرر موقفه؟!!».

ولم ينتظر بل استطرد:

«إنه سوف يفاجئني بما لم أتوقعه، فقد تأكد له غرامي بالوثائق، أبحث فيها عن صورة الوقائع بنفسي، وقد قرر أن يطلعني على أوراق الرئاسة (السرية)، وسوف يسمح لي بقراءة ما أشاء منها، شرط عدم تصويرها».

ثم واصل «مبارك» سائلا: «أليس «مصطفى الفقي» (سكرتير الرئيس للمعلومات) صديقك؟! ـ وقلت: «صحيح» وقال: سوف أبعث «مصطفى الفقي» إليك ومعه الملفات، تطلع عليها في حضوره، وكلما فرغت من جزء منها، عاد إليك بجزء جديد حتى تستوفي ما تريد».

«ما رأيك؟!».

وشكرت الرئيس «مبارك» بصدق على اهتمامه، ولم يمض نصف ساعة إلا واتصل بي الدكتور «مصطفى الفقي» ليقول: «إن الرئيس أمره بأن يطلعني على الملفات السرية للرئاسة في شأن حرب الخليج». واتفقنا على أن يمر عليَّ في مكتبي غدا في الساعة الواحدة بعد الظهر، ثم ينزل حتى يلحق بالإفطار (وكنا في شهر رمضان).

وبعد هذا الموعد الأول تستطيع أن تحدد ما يليه.



وجاء الدكتور «مصطفى الفقي» في موعدنا المتفق عليه، ومعه مساعد له يحمل حقيبة جلدية كبيرة متخمة بالملفات، وراح وهو يفتحها جالسا أمامي يقول:

«إن التعليمات لديه أن أقرأ ما أريد، ولكن لا أصور شيئا».

وبدأ فاستخرج رزمة من «مسيرات الرئاسة»، وهي الدفاتر التي تسجل ـ ضمن ما تسجل ـ اتصالات الرئيس وما يتم تحريره فيها بعد هذه الاتصالات.

وانهمكت في القراءة، والدكتور «مصطفى الفقي» جالس أمامي يتابع ملامحي مرات، ثم يقلب ملفات الحقيبة الجلدية مرات أخرى، أو يبدي ملاحظة مرحة سريعة، لكن الرجل ـ بيقظة سياسي خبير ـ أحس بشعور يراودني، وأنا أقلب أوراق أحد الملفات وأستعرض محتوياته بسرعة، وبدأ ينظر في ساعته، وموعد المغرب يقترب، وهو مدعو للإفطار على مائدة أحد أصدقائه (كما قال).

وقررت اختصار الطرق، فقلت له بصراحة:

ـ «إنني أفضل أن لا أواصل قراءة هذه الأوراق، وهو يستطيع أن يأخذها معه الآن، وأظنني سوف أكتفي بما قرأت، لا أطلب مزيدا عليها يحمله إليَّ كل يوم».



وبدت نظرة تساؤل في عيني الدكتور «مصطفى الفقي»، وانعكست بسرعة على ملامح وجهه، وقد أراد استيضاح موقفي، وقلت بصراحة ما مؤداه: «أن ما قرأت من مسيرات الرئاسة، جعلني أشعر أن هذه المسيرات مكتوبة بأثر رجعي، أي بعد الحوادث وليس أثناءها، وهذا يفقد المسيرات قيمتها، لأن الأهمية القصوى للمسيرات أن يكون تسجيلها أولا بأول، فإذا وقعت كتابتها ـ كما أحسست ـ بعد فوات أوانها، إذن فهي «محررة» «بتوجيه»، لكي ترسم صورة معينة قد لا تكون موافقة لحقيقة ما جرى!!».

وسألني الدكتور «الفقي» عما يدعوني إلى هذا الشك، وقلت بصراحة أيضا: «هذا ما شعرت به كرجل تعوَّد النظر في الوثائق».

وعاد الدكتور «الفقي» يسألني: وماذا أقول للرئيس؟!!

وقلت: «إنني أترك المشكلة لحصافته، لكني أخشى إذا واصلت قراءة كل ما يحمله

اليوم من أوراق ـ وما قد يحمله إليَّ غدا وبعد غد ـ أن أكون قيدت نفسي أدبيا بمصدر لا أجده أمامي مقنعا، وأنا أفضل أن أكتب ما أكتب مستندا إلى ما أستطيع الوصول إليه، راضيا عن مصادره، أما إذا واصلت قراءة ما جاء به إليَّ ولديَّ شكوك فيه، فإن قراءتي له سوف تضع عليَّ قيدا ربما يلزمني بما لم أقتنع به».

وأعاد الدكتور «مصطفى الفقي» أوراقه إلى الحقيبة الكبيرة، ودعا مساعده الذي كان ينتظرنا خارج مكتبي كي يجيء لحملها، ويسبق بها إلى السيارة، ومشيت بعدها مع الدكتور «مصطفى الفقي» إلى باب المكتب، منتظرا المصعد، وفجأة ـ وبصدق قدرته له ـ قال الرجل:

«أستاذ هيكل.. لا تعتمد فيما تكتب إلا على ما تثق فيه، ولا تسألني أكثر من ذلك!!».

وفي اليوم التالي كان هو الذي اتصل بي يبلغني أن أخطر الرئيس بأنني اكتفيت بما قرأت مما حمل إليَّ من ملفات الرئاسة، وأن الرئيس سأله، وهو بناء على ذلك يسألني: هل الكتاب سوف يعكس وجهة نظرنا أو وجهة نظر الملك «حسين»؟!!

وقلت له بصراحة:

ـ «لا وجهة نظركم، ولا وجهة نظر الملك «حسين»، وإنما هو مثل أي كتاب، يعكس جهد كاتب في تقصي موضوعه، وهذا كل شيء!!».



ولكن ذلك لم يكن كل شيء كما تمنيت، وإنما كان بداية حملة ضارية، فما إن صدر الكتاب، وتُرجم إلى اللغة العربية حتى قامت القيامة، وكانت المواقع الحساسة في القصة، والتي دار عليها الجزء الأكبر من الخلاف ـ الذي قامت عليه القيامة ـ هي:

ـ متى نزلت القوات الأمريكية في السعودية؟!! ـ وهل كان ذلك قبل مؤتمر القمة، وباتفاق خاص مع الرئيس «مبارك» وغيره قبل مؤتمر القمة؟! ـ أو أن النزول الأمريكي كان بعد مؤتمر القمة، ونتيجة لدعوة منها؟!!

ـ ثم هل كان الهدف تحرير الكويت، أو أن تدمير العراق كان مطلوبا لضرورة أو مقصودا بسبق الإصرار؟! ـ وأخيرا هل كان نزول القوات الأمريكية في الخليج وفي السعودية على هذا النطاق الواسع إجراء طوارئ، أو خريطة إستراتيجية مستجدة؟!!

ودار جدل طويل حول التناقض في التصرفات والمواقيت، وصدرت في مصر كتب رسمية بيضاء، وهي في الحقيقة ملونة، وأشهد للدكتور «مصطفى الفقي» أنه أخذني إلى ناحية أثناء عشاء التقينا فيه على مائدة أحد الأصدقاء المشتركين، لكي يقول لي همسا:

«لا تجعل شيئا مما يُقال يضايقك، الحق كان معك، والواقع كما أعرفه من موقعي أفظع بكثير من أي شيء قلته في كتابك!».



وكانت تلك لحظة تستحق الدراسة في تاريخ مصر، فقد لاح وكأن مصر قد جرى تنويمها أو تخديرها.

كانت تلك لحظة تستحق أن يعيشها ويرصدها الفيلسوف الأكبر في علوم السياسة وممارستها وهو فيلسوف التنوير الأشهر «نيكولو ماكيافيللي» صاحب كتاب «الأمير».

كان «ماكيافيللي» في شرحه للسياسة في رسالته التي أهداها إلى أمير «فلورنسا» «لونزو العظيم» يعتبر أن الأمير يستطيع ممارسة السياسة في عزلة عن الأخلاق.

وظُلم «ماكيافيللي» لأن بعض الناس سحبوا مقولاته على تصرفات البشر العاديين، في حين أن «ماكيافيللي» كان يتحدث إلى الأمير وسياسات الأمير، أي أن حديثه للأمير كان بمفهوم الأزمنة الجديدة، حديثا إلى الدولة وعن سياساتها.



وفجأة مع اشتعال الحرب في الخليج ومضت فرصة أمل، حتى وإن كانت على طريقة «ماكيافيللي» تنفصل فيها السياسة عن الأخلاق!!

ولسوء الحظ ـ أو لحسن الحظ ـ على طريقة «ماكيافيللي» فإن حروب المنطقة جاءت «كوارث موفقة» (إذا جاز التعبير)، لأنها أتاحت ما بدا للبعض أنه فرصة للتغلب على «مصاعب مصرية»، بصرف النظر عن أي أحكام قيمة!!

كان الاقتصاد المصري مُثقلا ولم تكن أثقاله في حاجة إلى جهد كبير لاستقراء أسبابها، وإنما كانت الأسباب عديدة:

ـ الاقتصاد المصري تحمَّل بأعباء مشروعات كبرى في التنمية لم تعط بعد عائدها، أو لم تعط بعد هذا العائد كاملا.

ـ الاقتصاد المصري تحمَّل بأعباء حرب ١٩٦٧، وحرب الاستنزاف (والحقيقة أن القطاع العام كان السند الأكبر في التعويض عن هذه الأعباء).

ـ ثم إن اتجاه مصر بعد حرب أكتوبر لم يستدع إليها ما هو تنتظره من مساعدات عربية، وأول أسباب خيبة التوقعات أن مصر حين انتهاء المعارك اختارت أن تتوجَّه إلى صلح منفرد مع إسرائيل.

ـ وكذلك وقع في تلك اللحظة أن المساعدات الخارجية توقفت، فقد لمح المعسكر الشرقي بوادر التحول في السياسة المصرية، وتمهَّل فيما يقدمه، وفي نفس الوقت فإن المعسكر الغربي ودولة الولايات المتحدة كان يريد أن يتأكد من ثبات هذه التحولات.

ـ وفي هذا التوقيت فإن الإغارة على القطاع العام بدأت، وأوله انقضاضها على التوكيلات وإرجاعها.

ـ ثم إن الذين لم ترق لهم المقاومة الشعبية ضد الخصخصة، مع الطريقة التي طرحت بها وقتها، ونفذت بها فيما بعد ـ لجئوا إلى سياسات شبه تآمرية على هذا القطاع العام، فقد حجبوا عنه أي استثمارات جديدة، بينما ظل فائض أرباحه يذهب إلى حسابات الخزينة العامة.

ـ زاد على ذلك أنه في أعقاب توقف معارك أكتوبر فقد أراد البعض أن يعوض نقص الموارد بزيادة الإيمان، لعل الدعاء يسد حاجة المحتاجين ـ أو يقنعهم بالزهد،

برغم كل ما رءوه من غارات تنظم نفسها للانقضاض على النصيب الأكبر من الثروة الوطنية باسم «الانفتاح».

- وفي هذه الأجـواء وقعت موجة هجرة في الشباب، وفي الكفاءات، لأن التحولات في العالم، والثروات المنهمرة في الإقليم - لوَّحت باستعداد للاستجابة للوعد بأكثر مما تقدر عليه الأوضاع المحلية، خصوصا وأن ظروف التعبئة العامة لسنوات سبع من ١٩٦٧ - ١٩٧٤ - أوقفت سفر البعثات الدراسية إلى الخارج، لأن شباب المؤهلات كان في الخنادق!!

- وكان الاحتجاج الشعبي الأكبر تلك الفترة وهي مظاهرات ١٨ و ١٩ يناير سنة ١٩٧٧، قد ضاع صيحةً في الفراغ، ووقع علاجها أمنيا إلى درجة وصفها بأنها «انتفاضة حرامية»!!

- ثم وقع اغتيال الرئيس «السادات» بموجة الإرهاب التي تلته، وبدت مصر بلدا غير مأمون في أبسط الاحتمالات.

وراح الاقتصاد المصري يتدحرج إلى حافة الخطر.



ولست أعرف أن «مبارك» قرأ «ماكيافيللي»، لكنه في حرب الخليج طبق آراءه خير تطبيق، بمعنى أنه يمكن أن يُقال باطمئنان أن مصر كانت تواجه موقفا اقتصاديا في منتهى الصعوبة، في جزء من الثمانينيات وعلى طول التسعينيات، ثم تكفَّلت حروب الإقليم وحرب الخليج بـ «رد الروح» إلى الاقتصاد المصري، لأنها ببساطة جلبت له أموالا جديدة هرعت إلى نجدتها لتقدر على تنفيذ سياساتها على الأرض التي ظهرت بعد ذلك المنحنى على النهر، وبعد جهاد «أفغانستان»!!

وبعد ثورة «إيران»، وكل ما في الحربين من تناقض - بدت المنطقة كلها وكأنها في حالة انفصام في الشخصية: «شيزوفرانيا».

- في «أفغانستان» جهاد من أجل الإسـلام، وفي «إيـران» حرب ضد ثورة إسلامية.

ـ والحرب في «أفغانستان» ضد سلطة إسلامية سنية هي سلطة «طالبان» (التي كانت بدايتها في الجهاد ضد الإلحاد)، لكن الحرب في «إيران» حرب السنة ضد الشيعة.

ـ والحرب في «أفغانستان» كانت ضد منطق المحافظة المؤمنة في «السنة».

ـ وفي إيران كانت الحرب ضد الثورة في بلد «الشيعة»!!

وبصرف النظر عن المتناقضات، فإن التناقض دائماً فرصة فيما تقول به دروس «ماكيافيللي».



والحقيقة أن هذه المتناقضات في المنطقة أحدثت درجة من الحمى في دوران عجلة ثروة النفط والذهب، وفي أسلحة المخابرات الدولية والجهاد ضد الإلحاد، وذلك وفَّر لمصر فيضانا من المساعدات لا يشك أحد أنه أنقذ اقتصادها.

وبناءً على أرقام صندوق النقد الدولي فإن مصر جاءتها في ظروف حرب الخليج وما بعدها مساعدات وهبات بلغت قيمتها ١٠٠ مليار دولار، وهي على النحو التالي:

ـ ٣٠ مليار إعفاء ديون مستحقة على مصر لدول أجنبية.

ـ ٢٥ مليار دولار من الكويت.

ـ ١٠ مليارات دولار من السعودية.

ـ ١٠ مليارات دولار من دولة الإمارات.

والباقي من مصادر متفرقة، وذلك بالإضافة إلى كثير من خدمات المخابرات والأمن والسلاح والتوريدات المقدمة إلى ما لا نهاية من الخدمات، وكله أعطى مصر صفحة اقتصادية جديدة مشجعة!!



وهنا نقلة إلى اللحظة الراهنة أحكي فيها مشهدا مثيرا وقع لي في باريس، فقد سألت أحد كبار الاقتصاديين المشهود لهم في العالم عن الطريق الأمثل لحل المشكلة الاقتصادية المستعصية في مصر، وأجابني الرجل المشهود له عالميا:

ـ هناك طريقان: أحدهما طويل وصعب، والآخر سريع وسهل.

طريق طويل الآن يقتضي إجراءات حازمة وحاسمة، لأن التفريط في الثروة عندكم كان مذهلا في السنوات الخمسة عشر الأخيرة.

وسكت الرجل وسألته باهتمام:

ـ وماذا عن الطريق السريع والسهل؟!

وكان رده وفي حضور واحد من أهم سفراء مصر في العالم الخارجي ـ قوله:

«الطريق السهل والسريع ـ حرب إقليمية في الشرق الأوسط ـ حرب أخرى في الشرق الأوسط تنقذ مصر على نحو ما سبق في حرب الخليج!!».



والشاهد أن تلك اللحظة كانت نقطة تحول كبير في توجهات «مبارك»، فقد وجد أطرافا تطلب تقوية دوره في المنطقة وتوظيفه، بحيث يأخذ معه «وضع» مصر في الإقليم كله إلى حيث يريد وكما يشاء، وكانت تلك البداية في مطلب تأييد حكمه طول حياته، مسنودا بقوى دولية وإقليمية، وكان ـ وحتى دون أن يقصد أحد ـ تمهيدا منطقيا لورود فكرة التوريث على البال، فـ «مبارك» الآن يؤدي دورا، وهو يسحب مصر وراءه في أدائه، ومن المهم أن يستمر ذلك، ولا شيء يحقق ضمان استمراره لأطول مدى إلا أن يكون الابن استمرارا للأب، أو على الأقل لتأكيد الاستمرار على نفس الطريق!!

....

....

لكن المشكلة أن حل مشاكل مصر على طريقة «ماكيافيللي» لم ينجح، لسبب واضح وهو أن جماعات المصالح التي أحاطت بالأب، وزحفت مع الابن - تحولت إلى سرب جراد أتى على ما جاءت به السياسة، متحررة من الأخلاق على طريقة «ماكيافيللي»، أي أن الوعاء الاقتصادي الذي امتلأ بالسيولة بعد حرب الخليج، جرى تفريغه بالنهب!!

الفصل الحادي عشر

الأمن والتأمين !!

منذ اللحظة الأولى بعد حرب أكتوبر أصبح «أمن النظام» و«أمن الرئيس» قضية أساسية وحيوية لضمان استمرار سياسات مستجدة طرأت على الظروف التي أحاطت بالأسبوع الثاني من حرب أكتوبر وتداعياتها.

وقد جرى طَرْح موضوع الأمن والتأمين للمرة الأولى أثناء اجتماع بين الرئيس «أنور السادات» وبين وزير الخارجية الأمريكي «هنري كيسنجر» في استراحة أسوان يوم ١٢ يناير ١٩٧٤، وكان تقدير الرجلين معا أن التحولات الكبرى في مصر والسياسات المستجدة على إستراتيجيتها بعد حرب أكتوبر ـ تقتضي إجراءات حماية واسعة للرئيس وللنظام، حتى تتمكن تلك التحولات وتترسخ!!



وكان المدخل إلى طرح موضوع الأمن والتأمين ـ أن الرئيس «السادات» توصل إلى قناعات نهائية في قراءته لشكل المستقبل في مصر ـ وهو مقتنع كل الاقتناع بموجباتها ـ وقد طرح وجهة نظره فيها بطريقة قاطعة:

١ ـ إن المستقبل لأمريكا، وهو يريد أن تكون مصر في هذا المستقبل مع أمريكا وليس مع غيرها.

٢ ـ إنه ترتيبا على ذلك فإنه سوف يتخذ في سياساته الدولية والعربية منهجا يختلف عما جرت عليه السياسة المصرية من قبل.

٣ ـ ثم إنه وبمقتضى اختياراته بعد حرب أكتوبر ـ على استعداد من الآن للتحرك نحو سياساته الجديدة وحده، دون انتظار بقية العالم العربي، ثم إنه سوف يصطف مع الولايات المتحدة في مواجهة السوفييت.

٤ ـ وهو بالتوازي مع ذلك يعتبر أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ ـ ضد إسرائيل، هي آخر حروب مصر معها، وذلك سوف يجري اعتماده وإعلانه تأكيدا نهائيا للسياسات الجديدة.

٥ ـ وبالإضافة إلى ذلك، فإن تصوُّره للتطور الاجتماعي المصري سوف يختلف عن تصورات سلفه، عن يقين لديه بأن متغيرات العالم تثبت أن المستقبل للرأسمالية.

ولأول وهلة تبدَّى لـ «كيسنجر» أن تلك سياسات تتجاوز الحقائق الراهنة في مصر، وربما تتصادم معها، وساوره الشك في قدرة الرئيس «السادات» عليها.

....

....

على أن «كيسنجر» استمع إلى ما أفضى به الرئيس «السادات» إليه في أول لقاء بين الاثنين ظهر يوم ٦ نوفمبر ١٩٧٣ ـ ثم سألني حولها بطريق غير مباشر مساء نفس اليوم في لقاء بيننا في جناحه في الدور الثاني عشر من فندق «هيلتون»، ولم أكن بأمانة على علم بما طرحه الرئيس من تصورات، لكن «كيسنجر» سألني دون تفاصيل عن «درجة قوة الرئيس «السادات» داخليا، وما إذا كان في مقدوره أن يطرح وينفذ في مصر سياسات جديدة، واكتفيت بالقول إن «الرئيس قادر على الوفاء بما يعد به»، وآثرت ـ حتى لا تتشابك الخطوط ـ أن أنتقل في الحديث معه إلى ما عداه من شئون الساعة، وكان حديثنا تلك الليلة موضوع مقال طويل نشرته في الأهرام بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٧٣ ـ تحت عنوان «مناقشة مع كيسنجر!!».



وحمل «هنري كيسنجر» معه إلى «واشنطن» ما سمعه من الرئيس «السادات» وهناك جرى بحثه، وعاد مرة أخرى إلى مصر يوم ١٢ يناير ١٩٧٤، والتقى الرئيس «السادات» في استراحة الرئاسة وراء خزان أسوان القديم.

وكان الرئيس «السادات» مازال على موقفه، وكان «كيسنجر» جاهزا بخطة أمن رآها

ضرورية للرجل المُقْبِل على مخاطر تحول أساسي في اتجاه مصر، وللإستراتيچية الجديدة التي تحمل مسئولية سياساتها!!

وعرض «كيسنجر» في هذا الاجتماع الثاني على الرئيس «السادات» خطة أمن وتأمين يتم تنفيذها على ثلاثة محاور:

١ ـ الأمن الشخصي للرئيس، وهو يقتضي إعادة تنظيم حراسة أماكن إقامته في أي مكان وأي وقت.

٢ ـ والأمن الإقليمي للدولة في حركتها على الخطوط الإستراتيچية الجديدة، وهي تشمل عنصرين:

■ أن يكون «البلد» The Country تحت مظلة منظومة الدفاع الإقليمي الذي تشرف عليه القيادة المركزية الأمريكية المكلفة بالدفاع عن الشرق الأوسط.

■ وأن تتواكب مع هذه المظلة العسكرية، مظلة أمنية هي شبكة المخابرات الكبرى في المنطقة، التي تتلاقى في إطارها جهود الوكالتين الرئيسيتين وهما:

ـ وكالة المخابرات المركزية الأمريكية العاملة مع مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض.

ـ ثم وكالة الأمن الوطني العاملة في إطاره وزارة الدفاع الأمريكية، وهي وكالة National Security Agency ـ N.S.A، وكذلك يكون الغطاء شاملا ـ مدنيا وعسكريا ـ عابرا للحدود بين الدول، نافذا إلى العمق داخل هذه الدول!!

....

....

٣ ـ وبعد الأمن الشخصي للرئيس ـ والأمن الإقليمي للدولة ـ يجيء الدور ثالثا في خطة «كيسنجر» على الأمن الاجتماعي للنظام، وهو الآن يقتضي إعادة الهندسة الاجتماعية وخلق طبقات جديدة تسند التوجهات الجديدة بأسرع ما يمكن.



■ كان الأمن الشخصي للرئيس هو البند الأول على القائمة، وقد اقترح «كيسنجر» أن تجيء إلى القاهرة مجموعة خاصة من الخبراء تقوم بمهمة متعددة الجوانب:

ـ مباشرة نظام الحماية المخصص للرئيس على الفور.

ـ وإعادة تدريب قوة الحراسة الرئاسية على أحدث وسائل وأساليب الحماية.

ـ ثم وضع خطة دائمة لإجراءات وضمانات الأمن المطلوبة للرئيس.

وبالفعل فإن «هنري كيسنجر» بعد سفره من أسوان بعشرة أيام بعث إلى وزير الخارجية السيد «إسماعيل فهمي» برقية شفرية لإبلاغه أن بعثة على مستوى فني متقدم سوف تجيء إلى القاهرة لوضع خطة كاملة لتأمين الرئيس (ولم تكن هذه المسألة من اختصاص وزير الخارجية المصري، لكنه وقد حضر جانبا من اجتماع أسوان الذي عُرض فيه الموضوع ـ كان هو الطرف الذي آثر «كيسنجر» أن يوجِّه إليه الرد، وفي الحقيقة فإنه كان يجب أن يوجَّه إلى السيد «حافظ إسماعيل» (مستشار الأمن القومي والمسئول عن نظام العمل في الرئاسة)، لكن «حافظ إسماعيل» لم يكن حاضرا ذلك الاجتماع في أسوان).

وكان نص رسالة «كيسنجر» التي تسلَّمها «إسماعيل فهمي»:

وزارة الخارجية ـ واشنطن

مكتب الوزير

سري للغاية

٢٨ يناير ١٩٧٤

رسالة من وزير الخارجية «كيسنجر» إلى الرئيس «السادات» عبر وزير الخارجية «فهمي».

نص الرسالة:

بالنسبة للمشاورات التي دارت بيننا حين تناقشنا حول مسألة أمنكم الشخصي، فنحن على استعداد لإرسال فريق الخبراء التالي إلى القاهرة فورا:

«چـورچ ك. كيثان» Keithan ـ وهو خبير في شئون الحماية الشخصية.

«بول لويس» Paul Lewis ـ وهو خبير في شئون مقاومة التنصت.

«هيو وارد» Hugh Ward ـ وهو متخصص في تدريب المسئولين عن الحماية الشخصية.

وإلى جانب ذلك فإن خبيرا في الأمن المباشر وفي كشف المتفجرات سوف يلحق بالفريق بعد أيام قليلة، بالإضافة إلى ذلك فنحن نقترح أن نرسل فريقا آخر برئاسة المستر «آلان د. وولف» Alan D. Wolf وهو متخصص في شئون المخابرات، وإذا وافق الرئيس «السادات» فإننا نريد إلحاقه ببعثة رعاية المصالح الأمريكية في القاهرة، والغرض من قدومه هذه المرة هو أن يُتاح لخبرائكم في الأمن الفرصة للقائه ومناقشة مقترحاته للتأكد من قبولكم لها.

إننا ننوي إرسال هذا الفريق بسرعة إلى القاهرة وفي موعد لا يتجاوز ٢ فبراير، وإذا رأيتم موعدا أنسب فإننا بالطبع على استعداد للتلاؤم مع رغباتكم.

هنري كيسنجر



January 28, 1974

MESSAGE FROM SECRETARY KISSINGER TO PRESIDENT SADAT
THROUGH FOREIGN MINISTER FAHMY

With respect to the consultations we discussed on matters of personal secuirty, we are prepared to send the following team of experts to Cairo immediately:

George Q. Keithahn, an expert in personal protection techniques;

Paul Lewis, a specialist in audio countermeasures;

Hugh Ward, a training specialist in personal secuirty.

In addition, an expert in physical security and explosives detection would join the team after the first few days.

In addition, we propose to send with the team mr. Alan D. Wolfe. Mr. Wolfe is an intelligence expert whom we would plan to assign, with President Sadat's approval, to our Interests Section/Embassy in Cairo. He would be coming at this time in order that your own experts can have the opportunity to meet him and make recommendations to you regarding his acceptability.

We would plan to have this team arrive in Cairo on February 2. However, if another date would be more convenient to you, we would, of course, make any adjustments desired.

وتقاطرت على مصر وفود من خبراء الأمن، وظل بعضها في مصر لمدة سنتين، تم أثناءها وضع الخطط اللازمة لهذا الجزء من خطة الأمن، وهو المتعلق بالحماية الشخصية للرئيس، والإشراف على تطبيقها عمليا، ثم وضع ترتيبات دائمة لأمن الرئيس.

وكانت خطة الأمن الخاص أوسع من مجرد تشديد الحراسة حول الرئيس حيث يكون أو حين يتحرك، فقد كان بين بنودها إجراءات تواجه احتمالات مفاجآت غير متوقعة، ثم قائمة إجراءات تحقق مطالب الأمن المحتملة في حياة كل يوم، وبدت بعض الإجراءات مشددة، وأوسع مجالا من المتعارف عليه:

- منها مثلا: حرس خاص، وسلاح مختلف، وتدريب أعلى، وقيود وحدود تطبق في أي مكان يتواجد فيه الرئيس، مع ضرورة تأمين أي موقع يحل فيه قبل دخوله إليه بـ ستة وثلاثين ساعة على الأقل!!

- ومنها مثلا أن يتنقل الرئيس كلما استطاع بعيدا عن شوارع القاهرة، مع تفضيل الهليوكوبتر وسيلة للانتقال شرط حركتها من ممرات دائرية تتفادى المناطق المزدحمة بالعمران والمباني العالية التي لا ينكشف حولها ما يدور على سطحها، أو تلك المنخفضة التي تتكدس فيها المخلفات وتوفر إمكانية الكمون والتربص وسطها.

- ومنها مثلا أن تتعدد أماكن إقامة الرئيس في أكثر من مكان، وبحيث لا يستطيع أحد أن يخطط لشيء أثناء وجوده لمدة معلومة في مكان معين.

- ومنها مثلا أن يكون معظم تواجده في مناطق تسهل السيطرة عليها، كما يسهل عزلها عما حولها، كما تتنوع إمكانيات الخروج السريع منها في حالات الطوارئ، كأن تكون بها مساحات صالحة لاستعمال الهليوكوبتر أو مجاري مياه لاستعمال القوارب، إلى جانب الطرق المفتوحة للسيارات.

- ومنها مثلا أن تكون هناك مواقع تمركز جاهزة لتسكين مجموعات من سرايا القوات الخاصة من الحرس الجمهوري تتحرك مع الرئيس حيثما ذهب.

ـ ومنها مثلا أن ترصد حوافز ومكافآت خاصة لقوات البوليس التي تصطف على طرق المواكب، إذا ما اضطر الرئيس ـ لسبب من الأسباب ـ أن يتحرك وسط «مدن»، وأن تتميز هذه المكافآت عن غيرها بأن توضع في أظرف خاصة عليها شعار رئاسة الجمهورية، تذكِّر من يتسلمها ـ ولو بالإيحاء ـ أنها من «ولي النِعَم»!!



ومرت قُرابة عشر سنوات، وتوالت أحداث، وطرأت متغيرات، ولكن المقادير ضربت ضربتها يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١، ووقع اغتيال الرئيس «السادات» على منصة العرض العسكري، وبواسطة ضابط في القوات المسلحة، بيده مدفع رشاش من صنع روسي، وفي جيبه مسدس من صنع أمريكي!!

وخطا «حسني مبارك» من المنصة إلى القصر الجمهوري، وكان أول اجتماع حضره ـ بعد توليه مسئولية الرئاسة ـ اجتماعا لمسئولي الأمن والتأمين بدأه بأن «إجراءات الأمن والتأمين التي اتخذت لحماية سلفه لم تثبت كفاءتها، بدليل نجاح خطة الاغتيال التي كان هو شاهدا عليها، وأفلت بمعجزة أن يكون أحد ضحاياها!!».

وفي اجتماعات توالت بعد ذلك مخصصة لبحث أمن وتأمين شخص الرئيس، تولى «مبارك» بنفسه وبتجربته الخاصة إضافة إجراءات أوسع وأبعد:

ـ منها مثلا إغلاق المجال الجوي وقت تحليق طائرة الرئيس فيها، وعلى طول الطريق الذي تسلكه.

ـ ومنها مثلا إغلاق الشوارع من الجانبين أثناء مرور أي موكب رئاسي، (وكانت الرغبة في تسهيل المرور خصوصا على طريق مطار القاهرة تدعو مرات إلى إغلاق الطريق من الجانب الذي يتحرك الموكب عليه، وحدث مرة من المرات أن «مبارك» لاحظ وهو في طريقه إلى مطار «ألماظة» أن الناحية الأخرى مفتوحة للمرور، وعندما وصل إلى «ألماظة» طلب التحقيق بنفسه مع المسئول، ودعي قائد المرور في المنطقة إلى المثول أمام الرئيس، وعندما أبدى الرجل عذره بأنه فتح الجانب الآخر من الطريق بناءً على طلب مُلِح من مسئولي مطار القاهرة، لأن عدة طائرات

محملة بالسياح على وشك الإقلاع، بينما ركابها متأخرون بسبب موكب الرئيس - ثار «مبارك» على مدير المرور وقائد قوة الاصطفاف عليه، وعندما سمع عبارة تأمين وصول سياح إلى المطار، زاد غضبه قائلا: «ما هو الأهم: تأمين السياح أو تأمين الرئيس؟!» مضيفا: «أنه ليس هناك هدف في الدولة المصرية أكثر أهمية من تأمين الرئيس»).

- ومنها مثلا تعليمات دائمة بأنه لا يريد أن يرى على أي طريق يمر فيه بابا مغلقا، لا يبين ما وراءه، وأن أي باب مغلق لابد أن يُفتح ولو كسرا، وتفتيش ما وراءه، وأن توضع أمامه حراسة مضافة إلى حراسة الاصطفاف على الطريق.

- ومنها مثلا أن تكون «شرم الشيخ» مقر إقامته الأساسي، وكان ذلك رأي الخبراء الأمريكيين أيضا - لأن «شرم الشيخ» توفر مزايا أمنية مثالية، فهي منطقة محددة عند الطرف الجنوبي من شبه جزيرة سيناء، وأجواؤها مكشوفة من كل اتجاه، وهي على بُعد دقائق بالقارب من السعودية، وعلى بُعد أقل من ثلث ساعة عن الأردن وإسرائيل، ثم إن موقعها مجاور لمواقع قوة المراقبة الدولية في سيناء (وهي في الواقع أمريكية، ولديها من الوسائل ما يجعلها تلتقط دبيب النمل على رمل الصحراء!!).

■ وحين كان الرئيس «مبارك» يسافر من «القاهرة» إلى «شرم الشيخ» أو غيرها، فإن عشرة جهات - على الأقل - كانت تُخطر بمسئوليتها في حماية سفره، وفيها الحرس الجمهوري بالطبع - والأمن الخاص لرئاسة الجمهورية - والدفاع الجوي - ووزارة الداخلية - ووزارة الطيران المدني - والمخابرات العامة وغيرها.

وكانت كل جهة من هذه الجهات تتخذ ما ترى من إجراءات التأمين المباشرة والخاصة بها، ثم لا يعرف أحد في النهاية أي طريق سوف يتخذه الرئيس، إلا قبل أن يخرج من بيته فعلا!!

وكثيرا ما حدث اصطفاف كثيف على طرق ممتدة، باعتبار أن الرئيس «مبارك» سوف يسافر بالسيارة، ثم تظهر الهليوكوبتر فجأة تنقله من داخل بيته إلى المطار،

وتنتهي مهمة طوابير الاصطفاف وتكون قد انتظرته على الطرق عشر ساعات، وأحيانا أكثر!!



ووصل هاجس الأمن والتأمين بالرئيس «مبارك» وبحاشيته إلى درجة عبثية.

كانت أجهزة الأمن في الدولة قد توسعَّت إلى أبعد من أي حد سبق في مصر بسبب ما جرى بثورة التكنولوچيا، وكذلك قفزت برامج الأمن والتأمين في مجال الرقابة إلى حد غير مسبوق، لأن البعض كان يريد أن يتأكد بنفسه ويطمئن، خصوصا بالتسمُّع على أطراف مشكوك في نواياهم.

وكانت البداية هي الطلب من جهاز أمن الدولة تخصيص نسبة معينة لمراقبات مرغوب فيها من الرئاسة، سواء كانت داخلة في قائمة أمن الدولة أو لم تكن. وكانت القوائم مستفيضة، لأن الطالبين كثر، وكان الجزء الأكبر من طلبات المراقبة في القوائم الخاصة من مكتب «إرث الرئاسة»، وكثيرا ما وصلت تسجيلاتها إلى لجنة السياسات في الحزب الوطَني، وكثيرا ما تسرَّب بعضها ـ ملونا أو مشوها ـ إلى بعض الصحف والمجلات.

ثم وقع تطور أهم، وذلك أن «أحدهم» عاد من لندن ذات مرة ومعه جهاز جديد للتنصت على التليفونات، موجود في محلات متخصصة لبيع «أجهزة التأمين»، لكن شراءها يقتضي «شهادة من جهة رسمية تأذن باستعماله»، وذلك شرط بيعه وتسليمه.

وفي القاهرة جرت تجربة «الجهاز»، واستطاع «الراغبون» أن يدخلوا على أي خط يريدون التسمع عليه في أي وقت، ثم ما لبث أمر هذا الجهاز أن أصبح «موضة» عند مستوى معين من أصحاب السلطة، وكذلك وطبقا لتقدير خبير نافذ في وزارة الداخلية، شغل بعض أهم مناصبها في ذلك الزمن، فقد وقع:

ـ أن الحصة التي كانت تُخصص من مراقبات أمن الدولة للطلبات الخاصة وصلت في وقت من الأوقات إلى ٧٪ من حجم المراقبات.

ـ أن عدد أجهزة الرقابة على التليفونات الموضوعة تحت تصرف أفراد بعينهم،

ومما جرى شراؤه من لندن، وصل ـ حسب علمه ـ إلى ١١ جهازا محمولا، والمدهش أن بعضه كان يُستخدم لأغراض شخصية، أو بهدف التسلية، والنميمة الاجتماعية.

ولم يكن هناك حد ولا رادع لأي «معلومات» عامة أو خاصة قد تكون لها فائدة في أمن أو تأمين أحد دون حساب التكاليف!!

حتى «شرم الشيخ» نزل وأقام فيها أكثر من جهاز تسمُّع خاص!!



ولم يتصور أحد أو يخطر بباله ـ مثلا ـ أنْ يحسب تكاليف وجود رئيس الدولة في «شرم الشيخ»، وحوله موظفو ديوانه، وحرسه، ومكاتب للاتصال مع الدولة، وزوار قادمين وذاهبين، ومسئولين لديهم ما يعرضونه أو يسألون فيه، وسفر الجميع إلى شرم الشيخ «مهمة» لها تكاليفها من مواصلات وإقامة وبدل سفر، ذلك غير مصروفات تتحمل بها جهات أخرى في الدولة، وكانت تقديرات الخبراء تحسب أعباء إقامة الرئيس في «شرم الشيخ» بما مقداره مليون جنيه بالزيادة يوميا عن المصروفات العادية للرئاسة!! ـ (كما أن تكاليف كل يوم سفر للرئيس خارج البلاد كانت تصل وتزيد أحيانا عن مليون دولار يوميا!!).

وعندما سُئل الرئيس «مبارك» يوما عن سبب إقامته شبه الدائمة في «شرم الشيخ»، كان رده (وقد تكرر نشره على لسانه) «أن وجوده في شرم الشيخ يشجع السياحة إليها، وذلك مفيد للاقتصاد المصري!!».

لكن الحقيقة كانت «أمنية» متصلة بالبند الأول من خطة التأمين التي وضع تصميمها الأصلي «هنري كيسنجر».



■ وكان البند الثاني في خطة الأمن والتأمين ربط «أمن النظام» بمؤسسات الأمن والتأمين الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية، والتي تضم شبكة القيادة المركزية الأمريكية في الشرق الأوسط ووكالات المخابرات السياسية C.I.A، ووكالة الأمن الوطني التابعة لوزارة الدفاع الأمريكي N.S.A.

وربما كان الأنسب هنا أن لا أقول في تفاصيل هذه القضية الشائكة شيئا من عندي، وإنما أنقل عن كتاب «بوب وودوارد» الصحفي الأمريكي الأشهر في مجال الاستقصاء، والمعروف بدقة مصادره أنها على أرفع مستوى بين صُنَّاع القرار الأمريكي، فقد تعرَّض «وودوارد» في كتابه لمسألة أمن وتأمين النظام من البداية، أي منذ اتفاق «كيسنجر» مع الرئيس «أنور السادات»، ففي صفحة ٣١٢ ـ ٣١٣ من كتابه The Veil (أي البرقع أو الحجاب) ـ ذكر «بوب وودوارد» تفاصيل كثيرة تثير الانزعاج، ولذلك أكتفي في الحديث عنها بمجرد لمحات تغني عن التفاصيل، ففي نصوص ما قاله «بوب وودوارد» مثلا:

«لقد أوضحت عملية الدعم الأمني والمخابراتي للرئيس الراحل «أنور السادات» ميزات وعيوب هذه النوعية من العلاقات السرية. لقد وصل «السادات» إلى الحكم عام ١٩٧٠، وبعدها بعامين أطاح بالروس خارج مصر، وبعد سنتين أعدت الـ C.I.A واحدا من أقوى برامجها للحماية الشخصية والمساعدة الإستخباراتية. في المقام الأول أرادت الولايات المتحدة أولا أن يبقى «السادات» على قيد الحياة، وثانيا أرادت تحصيل أكبر ما يمكن للمعلومات عن «السادات»، وعن سياسات ومناورات القصر، وكان هناك طوفان من تلك المعلومات وبعضه غير ذي قيمة، ولكن كانت هناك حالة انتعاش في الـ C.I.A بالحصول على مصادر موثوقة، وعمل جداول لنزوات وطموحات وسياسات العشرات من الوزراء ونواب الوزراء».

«لم يكن هناك تقييم كافٍ لما تحصل عليه المخابرات، فقد غلب الكم على الكيف، بتدفق هذا الكم الغزير من المعلومات، وتحول العمل السري للمخابرات إلى إدمان، وفي أوقات معينة بدا أن الأمر يستحيل تقييمه ويصعب تصنيفه، وكلما زادت المعلومات التي تعرفها الـ C.I.A كلما قل ما يمكن الاستفادة به منها، لقد استخدم قادة مثل «السادات» هذه العمليات المخابراتية باعتبارها مرتكزا ومتكأ، يؤمِّن لهم بابا خلفيا لحكومة الولايات المتحدة، وهي طريقة للالتفاف حول القنوات الدبلوماسية المعتادة، وطلب معلومات خاصة من الـ C.I.A وخدمات مختلفة، أو حتى اعتمادات مالية».

....

....

وأما بالنسبة لزمن «مبارك»، فإن «بوب وودوارد» أفاض في التفاصيل بالتحديد ابتداءً من صفحة ١٦٨ من نفس الكتاب ـ وأكتفي منه ـ لأسباب عديدة ـ بمجرد إشارة يقول فيها «وودوارد»:

«في يوم ٦ أكتوبر تلقى «كايسي» Casey («ويليام كايسي» رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية) ـ تقريرا عاجلا بأن الرئيس المصري السادات تعرَّض لإطلاق النار أثناء مشاهدته العرض العسكري، وعلى مدى ثلاث ساعات كررت التقارير الصادرة من محطة وكالة المخابرات المركزية في القاهرة الخط الرسمي للحكومة المصرية بأن إصابة «السادات» ليست خطيرة، على الرغم من أن التلفزيون الأمريكي كان يبث تقارير تقول إن الرئيس المصري قد مات.

....

....

وبعد قُرابة ثلاث ساعات من التقرير الأول ليوم ٦ أكتوبر أكدت محطة القاهرة أن «السادات» قد قُتِل، وأنه قد توفي على الفور بعد إصابته بعدة طلقات.

شعر «كايسي» Casey بالخزي، في حين أمضى «ريجان» Reagan النهار في المكتب البيضاوي يتلقى تطمينات بأن تقارير التلفزيون خاطئة. كان «كايسي» و«إينمان» Inman قلقين من أن يتقدم الرئيس الجديد «حسني مبارك» باحتجاج عنيف وربما انفعالي، لأن الـ C.I.A التي قامت بتدريب الحرس الشخصي لـ «السادات» قد فشلت في تحذيرهم، إلا أن أيًّا من هذا لم يحدث، ولا حتى شكوى رقيقة.

لقد اتضح أن منفذي الاغتيال كانوا جزءًا من مجموعة إسلامية أصولية في مصر، لقد أولت الـ C.I.A اهتماما كبيرا بالتنصت واختراق حكومة «السادات»، وتحذير «السادات» من الأخطار الخارجية إلى درجة أنها تجاهلت القوى الداخلية

في مصر، لقد بدا الأمر قريبا لدرجة الخطر من كونه إعادة لكارثة إيران، وانتاب «كايسي» الغضب الشديد، لقد احتاجت الـ C.I.A قنوات مستقلة أوسع وأكثر للمعلومات في مصر، وأراد «كايسي» المزيد، سواء من المصادر البشرية أو ما يتم جمعه إلكترونيا، وعلى أعلى مستوى في الحكومة الجديدة، وكانت أوامر «كايسي»: «أخرج بعض الناس في الشارع اللعين للتحقق عما إذا كان أحد سيطلق الرصاص على «مبارك»»!!

الفصل الثاني عشر

السلطة والثروة !!

كان البند الثالث في خطة الأمن والتأمين اجتماعيا واقتصاديا، وكذلك فكريا وثقافيا.

والحقيقة أن الظروف كانت تفتح الأبواب واسعة لهذا البند، ذلك أنه على الطريق إلى أكتوبر ـ وكذلك بعد المعركة ـ بدا واضحا أن هناك مستجدات وضرورات لابد على نحو ما من التوافق معها، وكانت هذه المستجدات علمية واقتصادية واجتماعية هبت رياحها على مصر، وتوافقت معها فوائض ثروات من قفزة أسعار البترول أشاعت جوا من التوقعات تفاعلت بين المستجدات والتطلعات، ونشأ بالتالي مناخ مستعد ومهيأ لكل شيء وأي شيء، ولأن الظروف تستدعي الرجال، فقد كانت تلك هي اللحظة التي ظهر فيها رجال مثل المهندس «عثمان أحمد عثمان» بالقُرب من الرئيس «السادات»، مبشرين بالمنطق «العملي» و«الواقعي» دون «أحلام أو خيالات»!!



وليس مصادفة أن تلك الأوضاع تأكيدا ـ ولو على المدى القصير ـ لتصورات «هنري كيسنجر» وخطته في بند الأمن والتأمين الاجتماعي والفكري والثقافي، وأتذكر أنني سمعت بنفسي كلام «هنري كيسنجر» في هذه النقطة بالذات، وكان مجمل حديثه وقد أطال النظر ـ هو وغيره من القائمين على مراكز القرار الأمريكي ـ فيما يقوله الرئيس «السادات»: «إن الظروف المستجدة على إستراتيجية مصر ـ بالفعل ـ تفتح المجال لظهور طبقة أو جماعات اجتماعية تؤيد السياسات الجديدة وتسندها، ورأى الجميع أن تلك عملية ممكنة ومقبولة، لأن مصر تواجه حالة فراغ

طبقي، فقد قام «ناصر» («جمال عبد الناصر») بتصفية الملكيات الكبيرة للأرض، وبتأميم كثير من شركات التجارة الخارجية والبنوك، وبطرد القائمين على شركات التجارة الخارجية والبنوك والتوكيلات التجارية، وكلهم من الأجانب ـ وترتب على ذلك أن الطبقة العُليا في المجتمع المصري فقدت قاعدتها، وفي نفس الوقت فإن الطبقات الوسطى والفقيرة التي قصد إليها «جمال عبد الناصر» بإجراءاته، لم تتمكن بعد من صنع قاعدتها، رغم وجود قطاع عام واسع فيه جماعات من أصحاب الكفاءة، لكن رباطهم بعملهم وظيفي (بيروقراطي) لا يصنع طبقة سياسية، لأن الطبقات تصنعها الملكية».

وبناءً عليه ـ في تقدير «كيسنجر» وآخرين في واشنطن ـ فإن المجتمع المصري يواجه الآن «مشكلة فراغ يمكن ملؤه بطبقة جديدة تدخل إلى البنيان الاجتماعي المصري».



كان دور القطاع الخاص قد برز وازداد بروزا لأسباب بعضها صحيح، وبعضها مُبالغ فيه، وبعضها مصطنع.

■ كان الصحيح هو أن العالم راح يتجه أكثر إلى إفساح المجال للقطاع الخاص، بهدف توسيع مجال التنمية، بمعنى أن القطاع الخاص يقدر بحيوية كامنة، وبحوافز المبادرة الفردية على زيادة طاقة الإنتاج، بل ومضاعفتها، ويخلق منافسة صحية بين قطاع عام قد تعوقه البيروقراطية، وقطاع خاص قد يملك مرونة إيقاع يساعد على دورة نشيطة لرأس المال.

■ وأما المُبالغ فيه فهو نسيان أن القطاع الخاص بالقيمة الحقيقية له يحتاج إلى وقت لنضوج رأسمالية واعية بالتزامها الاجتماعي، دون عدوان بالفساد تتجاوز به حدود المشروع إلى ما بعده، لأن نجاح العملية الرأسمالية له شروط:

ـ أن تدخل الرأسمالية إلى السوق بمشروعات موصولة بخريطة الاقتصاد الوطني واحتياجاتها.

ـ أن تدخل الرأسمالية ومعها رأسمالها، بحيث يكون اعتمادها على النظام البنكي في حدود معقولة مما هو متعارف عليه عالميا!!

ـ وأن تكون قادرة على تحمل مخاطر الربح، باعتبار أن هذه المخاطر هي مشروعية الربح.

■ وأما المصطنع فأوله الاستيلاء على القطاع العام، وبالتخصيص وحداته الرابحة.

ـ وأن تفعل ذلك بالاعتماد على قطاع البنوك العامة وتسهيلاته دون مخاطرة بأموالها.

ـ وأن تلجأ إلى الدولة لحمايتها من مخاطر كان لابد أن تكون في حسابها.

وفي الواقع فإن تلك الشروط ـ باستثناءات معدودة ـ جرى تجاهلها، خصوصا مع أول مِوجة تقدمت تحت مُسمَّى القطاع الخاص بعد حرب أكتوبر.



وعلى أرض الواقع فإنه عندما بدأ حديث «الخصخصة» أوائل سنة ١٩٧٤ ـ ثارت قطاعات كبيرة من الرأي العام تبدي قلقها مما حسبته غارات على مدَّخراتها، وكذلك اكتشف الطالبون وقتها أن الاقتراب من الشركات الآن صعب، وأول الصعوبات أن النقابات العمالية أثبتت أنها قادرة على حركة مؤثرة، ساعد عليها أن حرب أكتوبر وتضحياتها مازالت في الأذهان ـ وحدث تراجع جزئي للغارات المتعجلة.

وتوقفت عمليات الخصخصة مؤقتا ـ لكن الاهتمام تركَّز على التوكيلات الأجنبية، فهي جانب مهم من النشاط المالي يقع بعيدا عن المصانع والمنشآت الكبرى المرئية رأى العين، ثم هي الجزء الرابح أكيدا من القطاع العام، فهذه التوكيلات تهيمن على معظم ما تستورده مصر، وهو في حدود ١٢ مليار دولار سنويا ذلك الوقت، ونسبة الربح فيه ما بين ١٠ و١٤ في المائة سنويا، أي أن هامش الربح يقارب ٢ مليار

دولار سنويا، وكانت هذه التوكيلات بالكامل ملكا للأجانب قبل معركة السويس سنة ١٩٥٦ قد وقع تمصيرها، وفي ذلك الوقت اختار «جمال عبد الناصر» أن يكون استردادها «وطنيا» عن طريق «التأميم» وليس «التمصير»، وتفكيره ذلك الوقت أن «التمصير» ينقل هذا القطاع من ملكية الأجانب إلى ملكية القادرين على الشراء من المصريين ـ ومعنى ذلك في نهاية المطاف أن يزداد الأغنياء غنىً، دون أن يحصل الفقراء على نصيب، والآن وبعد أقل من عشرين سنة (من سنة ١٩٥٦ ـ ١٩٧٤) كانت العجلة تدور دورة شبة كاملة، والتوكيلات تطرح للتوزيع على من يقع عليهم الاختيار، وممن يطمئن النظام إلى قُربهم من سياساته الجديدة، خصوصا في السلام مع إسرائيل، والعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية.



وفي هذا الوقت أوائل ١٩٧٥ وقع توزيع ما يقارب ألفي توكيل، وبجرة قلم أصبح في مصر ألفان من أصحاب الملايين الجُدد، وكانت تلك عملية هندسة طبقية أحدثت خللا مفاجئا في توازن الدخول، لا تبرره الأوضاع الاجتماعية في مصر، لكنه في المحصلة أعطى للسياسات الجديدة سندا اجتماعيا قادرا على التأثير وسط الساحة السياسية.

....

....

وكان ذلك إجراءً مؤقتا حتى جاءت الخطوة التالية في عصر «مبارك»، وبدأ التصرف في القطاع العام، وبخصخصة أنجح وأكبر الشركات وأكثرها ملاءة وربحية، ثم تدفق الطوفان بتسييل أراضي الدولة، ثم تطويق قطاعات مهمة بمصالح مالية ذات طبائع عنكبوتية، تنقض على مواقع محددة مثل البترول والغاز، وخدمات الطيران، ومراكز الإعلام[1] وغيرها مما كان الوصول إليه ضروريا لخدمة المصالح الطارئة، وتوفير الأمن والتأمين لها ـ هي الأخرى!!

---

(١) من الإنصاف القول بأن بعض مراكز الإعلام الخاص التي استجدت في تلك الظروف، قامت بدور شديد الأهمية في السنوات الأخيرة بتأثير نجوم ظهروا فيها على الصفحات وعلى الشاشات.

وفي هذا المناخ نشأت علاقة غرام بين السلطة والمصالح التي تفتَّحت شهيتها أكثر ـ على أبعد مما كانت تحلم به.

والشاهد أن العمل الحثيث في خدمة مشروع التوريث كان نوعا من الأمل في تحويل العلاقة بين المصالح والسلطة، من مجرد عهد «غرام» إلى عقد زواج، يؤكد الرغبة بين الطرفين في عيش مشترك له كل مقومات وضمانات التقنين لحياة متواصلة في بيت واحد.

وفي كل العصور فإن العيش المشترك لا تضمنه غير مصالح متكافئة ومتبادلة، ومسئولية واقعة على كل طرف من الطرفين.

وحتى تلك اللحظة فإن السلطة كانت هي الطرف الذي يمنح ويعطي، وكانت المصالح هي التي تتلقى وتأخذ، والآن فإن المصالح كان عليها أن تثبت قدرتها وتؤكد فائدتها.

وهكذا راحت المصالح تتحين الفرص، ولعلها خشيت إذا بقيت العلاقة دون نوع من تبادل العطايا والهدايا، كما جرى في مسألة التوكيلات الأجنبية، فإنها قد تصبح رهينة لنزوات هذه السلطة، وأما إذا تجاسرت وتشجعت فإنها تستطيع أن تجعل من نفسها نظيرا شرعيا أو على الأقل موازيا لقوة السلطة!!



وفجأة لاحت فرصة لهدايا وعطايا تقدمها المصالح إلى السلطة، ولسوء الحظ فإن كثيرين لم يتنبهوا إلى ما قيل بالهمس وما جرى في الخفاء.

وهنا فإن قضية «طابا» تستحق الوقوف بعناية وتنبُّه أمامها.

كانت إسرائيل طوال المحادثات التي أجراها «هنري كيسنجر» حول فك الاشتباك، قد أرست مبدأ يمكن اعتباره ـ «فخا سياسيا» لم يكن هناك مبرر للوقوع في حفرته، وذلك هو مبدأ الفصل بين «السيادة» وبين «الأمن».

وتفسيره ـ كما جرى اعتماده ـ يعني أن مصر تستطيع أن تعود إلى ممارسة حقوقها

في السيادة على «سيناء»، لكن هناك ترتيبات للأمن ـ أمن إسرائيل بالطبع ـ يتحتم إجراؤها على الأرض دون إخلال (كما يقولون) «بحق السيادة لمصر»!!

وكانت فكرة وضع قوات دولية للرقابة في «سيناء» غير تابعة للأمم المتحدة، وإنما أمريكية في تكوينها، وفي قيادتها ـ نوعا من هذا الفصل بين «السيادة» وبين «الأمن»، وجرى التوسع في هذا المبدأ، فلم تعد مقتضيات الأمن تفرض مجرد الفصل بين القوات، وإنما وصل الحال إلى قوة دولية (أمريكية في الحقيقة والواقع)، لها دوريات تفتيش، ونقط تسمع وترصد وتتدخل وتطلب، وبالتوازي مع ذلك جرى تقسيم «سيناء» إلى مناطق، تتفاوت فيها درجات وجود قوات مصرية وسلاح مصري على الأرض المصرية، ثم يقع ترتيب درجات التواجد العسكري المصري بالنقصان كلما زاد القُرب من خط الحدود الدولية، فإذا ما بلغته إذا القوة المصرية المسموح بها هي ٧٥٠ فردا من حرس الحدود، وليس معهم من السلاح غير ما تمسك به أيديهم، وذلك على اتساع منطقة تكاد مساحتها أن توازي نصف مساحة إسرائيل كلها!!



وكان الخندق الأخير في مسألة الانسحاب الإسرائيلي من «سيناء» هو موقع «طابا»، وعندما رفضت إسرائيل أن تنسحب، فإن الحكومة المصرية ـ وطبقا لمشروطية «كامب داڤيد» لجأت إلى التحكيم الدولي، وخاض عدد من الدبلوماسيين والمؤرخين والخبراء معركة طويلة وشاقة حتى جاء التحكيم لصالح مصر.

لكن إسرائيل ظلت متمسكة بالرفض، ثم أمكن حل الأزمة والوصول فيها إلى حل وسط بأسلوب بدا غامضا، حتى تكفلت مذكرات «چورچ شولتز» (وزير الخارجية الأمريكية وقتها وفي رئاسة «رونالد ريجان»)ـ بكشف اللغز الذي احتار فيه الكثيرون، فقد قدم «شولتز» في هذا الصدد خبرا صريحا حاول إخفاؤه في هامش على صفحة ٤٧٧ من مذكراته، وكان نصه:

«أن إسرائيل كانت ترفض تسليم «طابا» إلى مصر مهما كانت الأسباب، وهدفها إقرار مبدأ أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لا يفرض انسحابها من كل الأراضي، لكن المستشار القانوني لوزارة الخارجية الأمريكية «إبراهام صوفير» توصل إلى حل يعطي مصر «حق السيادة»، ويعطي إسرائيل «حق الانتفاع»!!

now forgotten, we discussed the "international conference," and I gave all the arguments against it. Mubarak seemed to agree. "Maybe hold it at the end of direct negotiations," he said.

King Hussein's palace on the Gulf of Aqaba is a collection of beautifully appointed low-lying structures linked by flower-lined walks, lawns, and gardens. Every detail is exquisite. King Hussein and Queen Noor took O'Bie and me on a short evening cruise on the king's yacht. The air was clear, the sun was setting, and the horizon was vivid in hues of red. As we moved away from the dock, the king pointed to the port side. There was Saudi Arabia, a stone's throw away. He pointed to starboard. There was Israel, then Egypt. He pointed to Taba, a beautiful beach where Egypt's Sinai meets Israel. I needed field glasses to pick out this tiny but contentious piece of land.[2] Four countries, he pointed out, all in easy sight of each other at or near the head of the Gulf.

On board and afterward, alone with me, the king told me that he needed an international conference to provide cover for his dealings with the Israelis; other Arab leaders had to join him in this effort; it was far too dangerous for him to move alone. For the same reason, he needed to have the PLO with him in some fashion. I responded bluntly, presenting the reasons why an approach calling for a "substantive" rather than "procedural" international conference would not get us anywhere. All the while I was talking to the king, Murphy and others of my party were having dinner with the king's team. The Americans were struck by the scornful laughter and contempt of the Jordanians for Arafat, who was the butt of their jokes.

By midnight, as I compared notes with my colleagues, there seemed only one avenue that offered any hope: if a Jordanian-Palestinian delegation could be put together without a clear PLO presence but with PLO acquiescence, then a meeting between them and Dick Murphy conceivably could lead swiftly to that same Jordanian-Palestinian group meeting with an Israeli delegation. Just getting the Arabs and Israelis in direct face-to-face talks would be an immense breakthrough.

That night in Aqaba we picked up an Israeli radio report of the communiqué of Sunday's Israeli cabinet meeting in Jerusalem. Prime Minister Peres, knowing full well what I was trying to do, came through with a remarkable statement, one that launched us in Aqaba into high gear. According

2. The Israelis had not withdrawn from Taba when they left the Sinai in accordance with the treaty of peace. Israel claimed that the international boundary, marked by stones in Ottoman times, put the line west of the beach; Egypt pointed to modern maps showing Taba in Sinai. I suspected that Israel stayed in Taba simply to make the point that UN Security Council Resolution 242 did not require giving up all territory in return for peace. But the retention of Taba presented us with a complicated and time-consuming legal and diplomatic problem that State's legal adviser, Abe Sofaer, eventually solved: Egypt got sovereignty; Israel got users' rights.

وكذلك جاء الحل فخا آخر منصوبا وبنفس دعوى الفصل بين «السيادة» وبين «الأمن»، وبمقتضاه ظهرت مجموعة من رجال الأعمال المصريين ورجال الأعمال الإسرائيليين ينشئون شركة سياحة دولية تدير الفندق الكبير في «طابا» (وهو يشغل كل شاطئها)، والاكتتاب في رأس المال مفتوح للمساهمين على الناحيتين بحرية السوق، ثم جرى إسناد إدارة الفندق إلى شركة «هيلتون» العالمية تديره لمدة خمسة عشر عاما، وبدورها فإن «هيلتون» العالمية شكَّلت مجلس إدارة مشترك يضم مصريين وإسرائيليين، على أن يكون هناك مدير مصري ومدير إسرائيلي، وعلى أن تكون العملة المتداولة فيه لتسوية الحسابات هي: الجنيه المصري والشيكل الإسرائيلي.

أي أن فندق «طابا» وهو معظم مساحة «طابا» أصبح إدارة مصرية إسرائيلية، والعلم المصري يرفرف على الفندق إعلانا للسيادة، والشراكة الإسرائيلية في داخله ضمانا للأمن المنفصل عن السيادة.

والمدهش أن السياسيين والدبلوماسيين الذين عملوا على صدور قرار التحكيم الدولي لصالح مصر، لم تكن لدى أيهم فكرة عما وقع من ترتيبات على الأرض، لأن المسألة انتقلت من وزارة إلى وزارة، خرجت من وزارة الخارجية كقضية وانتقلت إلى وزارة السياحة، كشركة وفندق وشاطئ، ولم يتوقف أحد عند التفاصيل، وكان الشيطان موجودا في التفاصيل على حد التعبير المأثور في دراسة النصوص!!



ولاحت فرصة أخرى ـ ومرة ثانية ـ دار الكلام همسا ووقعت الحركة خفاءً!! ـ وإذا المصالح تقدم خدمة أخرى مفيدة للقرار السياسي المصري.

فقد وقعت في إطار نفس التوقيت ـ أواخر الثمانينيات ـ حادثة «سليمان خاطر»، وهو مجند مصري، كان يؤدي الخدمة ضمن وحدة عسكرية مصرية في «سيناء».

وقصة «سليمان خاطر» معروفة في حد ذاتها، ملخصها أن هذا المجند المصري وجد أمامه مجموعة من السياح الإسرائيليين يدخلون وفقا لترتيبات معاهدة السلام دون جوازات أو تأشيرات، وإنما بمجرد بطاقة الهوية الشخصية (الفصل بين السيادة

والأمن أيضا)، ويبدو أن الشاب وهو يراهم يقتربون من موقعه، صاح يحذرهم، لكنهم واصلوا الاقتراب، وفَقَدَ الشاب المجنَّد أعصابه وإذا هو يطلق النار، يقتل واحدا ويصيب ستة من الإسرائيليين!!

وبرغم محاكمة «سليمان خاطر»، والحكم بالسجن المشدد عليه (تم العثور عليه بعد شهور ـ ميتا في زنزانة سجنه) ـ فإن الحكومة الإسرائيلية صممت على أن تدفع مصر تعويضات مقدارها مليون ونصف مليون دولار، بحساب: مليون دولار لأسرة القتيل، ومائة ألف دولار لكل جريح، رغم أن جروح بعضهم خدوش!! ـ وكان ذلك مُحرِجًا للحكومة المصرية أمام رأي عام مصري وعربي، يعرف بالعلم العام أن إسرائيل قتلت مواطنين مصريين حتى بعد معاهدة السلام، دون أن يكلفها أو يطالبها أحد في مصر بطلب تعويضات!!

والآن كانت إسرائيل هي التي تصر.

والحكومة المصرية تشعر بالحرج.

وفجأة هدأ الموضوع، ولم يعد يتكلم فيه أحد، وتبين أن عددا من رجال الأعمال المصريين الجُدد خشوا على معاهدة السلام أن تتأثر، وعلى الطرف المصري أن يتحرج، وأرادوا الاستجابة للمطلب الإسرائيلي دون أن يشعر أحد، وجمعوا من بينهم مبلغ التعويضات التي طلبتها إسرائيل، وتم دفعه بهدوء، وانتهى الإشكال دون ضجة، وبغير مضاعفات.



وكانت العلاقة بين المصالح والقرار السياسي تزداد حميمية، وتحتاج إلى تحصينها على نحو ما باعتراف، حتى يتحول «الغرام» وتوابعه إلى زواج يسدل ستار الشرعية على «وليد التوريث»، ولذلك لم يكن غريبا أن تجيء انتخابات آخر مجلس شعب وقع انتخابه قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وفيه عدد غير مسبوق من رجال الأعمال، لا تكفي لطمأنتهم وعود وعهود ولا سلطة تطوع من أجلهم القانون، لكنهم يريدون أن يكتبوا النصوص الآن وفي المستقبل.

ولو أن أحدا راجع تشكيل البعثات والوفود المتحركة بنشاط على الطريق إلى «واشنطن»، لظهر أمامه الدور المتزايد للجماعات الجديدة الصاعدة في مصر، وهي تلتصق بالسلطة، وتبذل أقصى الجهود للترويج لها من خارج الإطار.

ولم تكتف البعثات والوفود بما تستطيع توصيله إلى من التقوهم في أروقة الكونجرس أو دور الصحف، بل وصل بعضهم إلى توظيف خدمات مكاتب علاقات عامة، وجماعات ضغط تتحرك بظن التأثير على مراكز القرار الأمريكي، وإقناعه بأن النظام القائم على السلطة في مصر لابد من مساندته على الأمد الطويل، ومساندته في المستقبل كما في الحاضر، لأنه ضرورة أمريكية قبل أن يكون ضرورة مصرية، باعتبار أن الحاضر يحكمه الأب، والمستقبل يحتاج إلى الابن!!



وكذلك تسربت الطبقة الجديدة في مصر إلى آفاق أوسع في الداخل والخارج، خصوصا في مجالات الإعلام ـ والعلاقات العامة ـ والتأثير قريبا وبعيدا على المناخ الثقافي في مصر، وهكذا وقع عملية تجريف مصر، وكان أسوأ ما فيه ما جرى للتعليم، بعدما جرى للإعلام والثقافة.

كانت مصر دائما تقوم بدورين في العالم العربي: دور تنويري ودور توحيدي، وكانت الصلة بين الدورين وثيقة وطبيعية، وفي الواقع أن مشروع النظام العربي كان في الأساس ثقافيا.

فقد كانت حركة التنوير (بالتعليم والثقافة والإعلام)، والتي بدأت في مصر (ولبنان) ـ هي التي تحرِّك عوامل التقارب والتواصل بين شعوب الأمة العربية كلها.

وكانت حركة التوحيد نتيجة منطقية لهذا التواصل والتقارب، وبخروج مصر بصلح منفرد مع إسرائيل ـ توقفت عملية التقارب والتواصل.



وفي أجواء ما سُمي بالانفتاح وفي التمهيد له، وبهذه العلاقة غير المشروعة بين السلطة والثروة ـ فإن أفضل العناصر المستعدة والمؤهلة للحِراك الاجتماعي

والفكري أحست أن الآفاق أمامها محصورة أو مُحاصَرة، وفجأة فُتح الباب للتعاقد الفردي للمعلمين وأساتذة الجامعات المصرية للعمل خارجها، وفي أجواء الحَصر والحِصار هرع كثيرون إلى حيث وجدوا الفرصة، وكانت العقود جاهزة وسخية، وفي عشر سنوات لا أكثر من سنة ١٩٧٥ وحتى سنة ١٩٨٥ ـ كانت الإحصاءات الرسمية تؤكد أن الجامعات المصرية فقدت ٥٥٪ من طاقتها العلمية، كما أن التدريس في المدارس الثانوية فقد ٤٢٪ من طاقته التعليمية.



ولعل ما حدث لنهر النيل أثناء مروره في كل مدينة ـ كشف حجم العدوان حتى على قداسة الحياة.

كانت الرغبة جامحة مع التحولات والتغيرات السياسية، في إرضاء كافة الطوائف والجماعات حتى تتلهى وتنصرف، وفي ظرف خمس سنوات ـ بعد حرب أكتوبر ـ كانت ملايين الأطنان من الأسمنت قد ألقيت في مجرى النيل لإنشاء ملاعب ونوادٍ نهرية لمختلف الهيئات والتجمعات المهنية ـ إرضاءً وإلهاءً لفئات متعددة ما لبث معظمها أن اكتشف أنها على ضفافه، لكن خصوبته تسير في اتجاه آخر، وحدث للنيل ما لم يحدث لأي نهر في مقامه، حتى كاد النهر العظيم أن يختنق على طول مجراه في مصر ـ كلما مر بعاصمة أو مدينة.

وفي آخر زيارة قام بها الرئيس «فرانسوا ميتران» لمصر كان سؤاله الوحيد: «لماذا شوَّهتم وجه النيل بهذه الصورة المعادية للحضارة وللحياة؟!!».

وكان قد خرج من بيت السفير الفرنسي على النيل في الجيزة يتمشى على شاطئ النهر العظيم، ويتأمل ما يرى بشعور من الأسى!!

الفصل الثالث عشر

على مستوى القمة !!

في صحبة هاجس الأمن ـ جاء هاجس البروتوكول، وخصوصا أثناء الزيارات التي يقوم بها الرئيس «مبارك» إلى الخارج، وقد رأيت الهاجسين معا: الأمن والبروتوكول في زيارة رسمية قام بها الرئيس «مبارك» إلى لندن، فقد تصادف أن كنت في زيارة للعاصمة البريطانية، وفي اليوم السابق لموعد وصول «مبارك» إليها كنت ضيفا في احتفال تواجد فيه السفير المصري في لندن وقتها، وهو السفير «محمد شاكر»، ولاحظت أن السفير يتحرك سريعا بين عدد من المسئولين البريطانيين، وعلى وجهه ملامح رجل يحمل هما يضغط عليه، وتطوع أحد أعضاء البعثة المصرية من الحاضرين يشرح السبب بقوله «إن سعادة السفير المصري في مأزق!».

ثم يحكي أن «مبارك» سوف يصل غدا في زيارة دولة، وسوف ينزل ضيفا على الملكة «إليزابيث الثانية» في قصر «باكنجهام» لمدة أربع وعشرين ساعة، كما تقتضي المراسم، لكن السفير المصري كان قد تلقى من القاهرة قبل شهر كامل تعليمات مطلوب منه تنفيذها.

ـ هناك وفد من الرئاسة يريد أن يتفقد الدور الذي سيقيم فيه الرئيس، ليتأكد من أن كل شيء جاهز وكامل ومهيأ لطلبات الزائر وأسرته.

ـ وهناك خبراء مصريون مهمتهم أن يفتشوا هذا الجزء من القصر، ويؤمِّنوه بالأسلوب الذي يرونه.

ـ وهناك مساحات مطلوبة لأن بعضهم من حاشية الرئيس يريدون أن تكون إقامتهم في القصر مادام الرئيس فيه.

ـ وهناك طلب بأن يكون هناك مطبخ قريب مهيأ لطباخ الرئيس، لابد أن يشرفوا بأنفسهم على خدمته، إلى جانب مصفف شعر.

ويظهر أن نائب رئيس الأمناء في القصر الملكي في ذلك الوقت وهو اللورد «فوركهارت» رفض معظم هذه الطلبات لاعتبارات أبداها:

ـ الخدمة في القصر اختصاص القائمين عليه لا يمكن تفويضها لغيرهم.

ـ والأمن أيضا أمن القصر كله، وليس مسموحا لأحد من أي بلد أجنبي أن يتدخل لحماية جناح فيه.

ـ وجناح الضيافة في القصر هو المقر المخصص للرئيس المصري، ويصعب أن يزيد عليه شبر واحد.

ـ وبالنسبة للطعام فإن الضيف فترة إقامته في القصر يخدمه مطبخ القصر، وليس طباخه الخاص.

ـ وأما بالنسبة لمصفف الشعر فالبروتوكول البريطاني يتفهم الحاجة إليه، ولكنه يستطيع الدخول بتصريح خاص، عندما تكون هناك حاجة إليه.

ـ وفي كل الأحوال فالإقامة في القصر كلها أربع وعشرون ساعة، ولا تحتاج إلى ذلك كله، ثم إن مكتب كبير الأمناء في قصر «باكنجهام» أبلغ الطرف المصري رسميا أن «ما هو مناسب للملكة لابد أن يكون مناسبا للرئيس المصري»، والعبارة في حد ذاتها تحمل «تقريعا» مبطنا لطلبات زادت عن الحد.

ثم كان أن وصلت تعليمات إلى السفير «محمد شاكر» تطلب إليه أن يتولى بنفسه تذليل الصعاب، وحاول السفير الكفء بكل جهده، وتمكن من تذليل عقبة «الأمن»، والسماح لممثل عن الأمن المصري بأن يزور الجناح المخصص للرئيس قبل أن ينزل فيه.

ثم حدث في اليوم المخصص لزيارة مندوب الأمن المصري لجناح الرئيس، أن وصل إلى قصر «باكنجهام» وفد كامل يمثل الأمن، ولكل واحد من أفراده جهة يتبعها، فهناك أمن الحرس، وأمن الرئاسة، والأمن الخاص، وأمن الدولة، والمحصلة

أن وفد الأمن الذي أراد تفقد الجناح المخصص لـ «مبارك» يتكون من ١٦ خبيرا(!)، كلهم جاءوا إلى لندن، وكلهم متأهب لتفتيش وتأمين قصر «باكنجهام»، وبعث السفير «محمد شاكر» (على ما يبدو) يخطر من يعنيهم الأمر بأن ذهاب مثل هذا الوفد إلى قصر «باكنجهام» صعب، كما أن دخولهم إلى قصر «باكنجهام» مستحيل، وأنه لا يجرؤ حتى على التقدم بها إلى أمناء قصر «باكنجهام».

والآن وفي حفل رسمي كان السفير «محمد شاكر» حتى اللحظة الأخيرة يحاول إقناع من يرى من المسئولين البريطانيين أن يتوسطوا لدى القصر للحصول على «غرفة نوم» إضافية، لأن مرافقا من حاشية الرئيس يريد أن ينزل فيها.



وكانت كل زيارة لـ «مبارك» إلى عاصمة أوروبية تُحدِث شدا وجذبا يصل بعضه إلى حد اللامعقول، فديوان الرئاسة لا يقنع بالمراسم المقررة لكل نوع من أنواع الزيارات الرئاسية، وهي ثلاث درجات:

- زيارة خاصة، يكون هدفها عاديا، ويكون الزائر خلالها متحررا من أي مراسم بروتوكولية.

- أو زيارة رسمية، يكون المضيف فيها هو رئاسة الوزارة في وزارة الخارجية، وهذا النوع من الزيارات له مراسم محددة.

- أو زيارة دولة، ويكون الزائر فيها ضيف رئيس الدولة المضيفة، وعليه تُجرى له مراسم البروتوكول بالكامل!!

وفي الزيارة الخاصة فإن البساط الأحمر الذي ينزل عليه رئيس الدولة الزائر يصل إلى عشرة أمتار، وفي الزيارة الرسمية يصل إلى خمسة وعشرين مترا ـ لكنه في زيارة الدولة يصل إلى خمسين مترا.

وكثيرا ما كان الخلط بين درجات الزيارات سببا في المشاكل، فالديوان الرئاسي المصري يطلب مراسم «زيارة الدولة» في كل مرة حتى وإن كانت الزيارة خاصة.

ويذكر سفير مصري (لا داعي لذكر اسمه) أنه في إحدى المرات كان الرئيس «مبارك» يقوم بزيارة العاصمة التي يعمل فيها، وكانت الزيارة عادية ولم تكن رسمية، ومع ذلك فقد استطاع السفير بصلاته أن يرتب ما اعتبره زيادة في المراسم، لكنه تلقى تليفونيا قبل الزيارة بيومين يطلب إليه التأكيد من أن «أبو خمسين» سوف يكون جاهزا، ولم يفهم السفير قصة «أبو خمسين» الذي يطلبه الديوان، وتكفَّل أحد مساعديه القُدامى بأن يشرح له أن المقصود بالتأكيد هو البساط الأحمر الأطول!!



و«أبو خمسين» مشكلة سهلة، لكن الصعوبة تنشأ عند بحث الهدايا المتبادلة والنياشين التي يمنحها كل رئيس دولة إلى زائره أو يتلقاها منه، وكان المسئولون في بعض الدول المضيفة يشعرون بالحرج مرات عندما يرون أن الطرف المصري في الزيارة يحمل هدايا قيِّمة دون تقدير للقواعد، لأن هدايا الرؤساء خصوصا في أوروبا وأمريكا، لا يصح أن تخرج عن نوع واحد، وهو الهدايا الرمزية التي لا تزيد قيمتها على ما يوازي مائة دولار، وأما غير ذلك فإن القوانين تفرض تحويله إلى مقتنيات الدولة.

....

....

وأما الأوسمة والنياشين فقد كانت مشكلة أكثر شيوعا، فقد كان على الطرف المصري أن يقدم لمضيفه كشوفا تقترح ما يُقدَّم للوفد المرافق للرئيس، لكنه لوحظ أن الطرف المصري يبالغ في استحقاق الأوسمة، كما يبالغ في وصف المناصب حتى ترتفع درجة ما يجري منحه، ثم راحت معظم دول العالم ـ خصوصا في أوروبا ـ تحدد اثنين أو ثلاثة أوسمة ونياشين، ثم تترك للضيف الزائر وحاشيته ـ مهمة تحديد مَنْ مِن مرافقيه يستحق، وأي درجة يستحقها؟!!

وفي يوم من الأيام سمعتها صريحة على غداء في النادي الخاص بالدبلوماسيين (يسمونه نادي المسافرين)، وهو من أفضل نوادي باريس، خصوصا بحديقته الجميلة الواسعة في قلب «فوبور سانت أونوريه»، وهو ملاصق لقصر «الإليزية».

وقال مُضيفي وهو أحد سفراء فرنسا الكبار، ومعرفتي به تعود إلى زمان قديم:

«... لا يحتاج رئيس مصر إلى شيء من ذلك كله، مثل هذا النوع من التصرفات يمكن أن يكون منتظرا من رجل مثل «بوكاسا» الذي أعلن نفسه إمبراطورا في وسط إفريقيا ـ لكن مصر بلد عرف الدولة قبل آلاف السنين».

ولم يكن لديَّ ما أقوله سوى إنني أشك أن الرئيس المصري نفسه يعرف مسئولية الحاشية، ثم اقترحت عليه (ضاحكا) أن يسأل الدكتور «بطرس غالي» الذي كان مسئولا عن وزارة الخارجية في يوم من الأيام، وهو أمامنا على مائدة قريبة مع قرينته السيدة «ليا»، ولا أعرف إذا كان الرجل قد فعلها أو تحرَّج، وكان الدكتور «بطرس» وقتها أمينا عاما لمنظمة «الفرانكفونية»!!



والمشكلة الكبرى في تلك الزيارات أن المضيفين فيها لا يحصلون على فوائد غير صور تُنشر في بلد الضيف، كما لو أن الناشرين يتصورون أن البلد الذي زاره الرئيس المصري لم يكن لديه منذ نشأته إلا انتظار زيارته والحفاوة به زائرا.

والمشكلة أن الكل يعرف أن اهتمامات مصر الدولية تدور في معظمها حول الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن مصر ليست بلدا يفيض بالموارد التي يسيل بسببها لعاب كل المسئولين في أي بلد كبير، فمصر مثلا ليست بلدا منتجا للنفط، أو بلدا واعدا بامتياز «يورانيوم» أو «تيتانيوم»!!

وإنما ولسوء الحظ فإن كل الدول تعرف مسبقا أن مكانة مصر «محجوزة» لقوة دولية معينة، ثم إن ثرواتها المادية «محدودة»!!



كانت هناك مشكلة إضافية تزيد على المراسم وطلباتها الزائدة، وهي أن الطرف المصري يريد اعتبار كل لقاء مؤتمر قمة، فهناك في مصر غرام بـ «القمم» عنوانا، بصرف النظر عن غرضها «موضوعا»!!

والقمم في العادة قضايا كبرى، وبيانات رسمية تحمل جديدا في هذه القضايا،

ثم هي في بعض المرات مؤتمرات صحفية مشتركة تقتضي وقتا طويلا في الإعداد والتجهيز.

وعندما تكون الزيارة عادية ـ ومعظم الزيارات كذلك ـ إذن فإن وصف «القمة» دون تحرز يرفع السقف دون ضرورة، فلا جديد يُقال، ولا معلومات لها قيمة إخبارية تلقى في مؤتمر مشترك.

وحاول كثيرون إقناع البروتوكول المصري بأن الزيارات العادية يمكن وضعها في إطارها المعقول، وأشارت وزارة الخارجية الألمانية مرة إلى أن رؤساء المجموعة الأوروبية يعقدون اجتماعاتهم العادية مرات في بعض المطاعم قُرب الجبال وعلى شواطئ البحيرات، لأن تلك اللقاءات مناسبات ودية، وهدفها تقريب المسافات بين الزعماء وتبادل وجهات النظر بينهم بدرجة من الحميمية، وكان الرد الذي تلقاه مسئول الخارجية «هل يُعقل عقد قمة على مائدة غداء أو عشاء في مطعم أو فندق؟!!».

وأجاب محدثي الألماني بأنه لقاء رجلين كبيرين، لكنه ليس بالضرورة «قمة»!!

لكن التصميم المصري على «القمم» لم يكن يعرف أنصاف حلول، وربما أن الزعيم السياسي الوحيد الذي نجح في أن يقيم بينه وبين «مبارك» لقاءً عاديا كان رئيس وزراء إيطاليا «سيلفيو برلسكوني»، فقد دعا الرئيس «مبارك» يومين في بيته «كوستا سميرالدا» في «سردينيا»، ولم تكن هناك رغبة في الإعلان، ولم يكن هناك بالتالي إصرار على وصف اللقاء بأنه اجتماع قمة!!

وإن كان الرئيس «مبارك» نفسه قد تطوَّع بوصف أفضل كثيرا من وصف «القمة»، فقد وصف إقامته يومين في «كوستا سميرالدا» بأنهما كانا يومين في الجنة!!



تُضاف إلى ذلك مشكلة أخرى، وهي أن العالم العربي ليس على جدول القمم المصرية المشتركة إلا مع بلدان النفط، (وأما الباقي فكله مشاكل «ووجع دماغ»).

وفي بلدان حوض النيل ذاتها، فالرئاسة المصرية نادرا ما تزوره أو تستقبل زوارا

منه، وإذا استقبلته فالزائر الإفريقي (وأحيانا العربي) يعرف أن قُصارى ما يستطيع أن يعرضه مضيفه في القاهرة هو التوسط لهم لدى الولايات المتحدة، والمشكلة أن هؤلاء جميعا لا يحتاجون فيه إلى وسيط، وعلى حد ما قال أحدهم ـ وبينهم الرئيس السوداني نفسه ـ «إذا كان الوعد المصري هو البيت الأبيض في واشنطن، فإننا نستطيع أن ندق بابه بغير ما حاجة إلى رسم عبور لطرف آخر».

الفصل الرابع عشر

حسين سالم !!

عندما بدأ ترشيح «مبارك» لمدة رئاسة ثالثة لم يكن في مقدوري غير أن أقف بعيدا لا تأييد ولا معارضة، وللحقيقة فإنه لم يكن الآن في حاجة إلى سند من أي طرف، فقد عزز مواقعه، أو كذلك بدا داخليا وخارجيا ـ أو بالعكس.

وأكثر من ذلك فقد تمكَّن من تفريغ محيط النخبة في مصر، فلم تعد تتسع لغيره، أو لمن يشاء ويختار، إذا جاءت ضرورات للاختيار، حتى بالنسبة لمنصب نائب رئيس الجمهورية.

ولم يكن «مبارك» على أي حال مستعدا لقبول «رجل» يجلس خلفه أو يجلس بجانبه في انتظار موعد التغيير أو مفاجأة المقادير، وكان عذره للناس «أنه لا يريد أن يفرض عليهم بديلا، إذا عُيِّن بقرار منه نائبا له»، وكان في ذلك القول منطق، وفي ظاهره حق، ولم يخطر ببال أحد أن ظاهر الحق قد يخفي وراءه خاطرا مازال بعيدا في ضباب المجهول!!

لكن الرجل ـ وهو يؤبد لحكمه برئاسة ثالثة ـ وإلى آخر «نبض يخفق، ونَفَس يتردد» على حد ما قال، لا يزال ـ كما كان في أول يوم ـ سؤالا بلا جواب!!

من هو الرجل بالضبط؟! ـ وماذا يعلم الناس عنه أكثر من اختيار «السادات» له؟! ـ ما الذي علَّمته له السلطة خلال قرابة العشرين سنة قضاها على قمة سلطة لم يكن يريدها، ولم يكن مستعدا لها (كما قال وكرر)؟!!

وما هي بالضبط عناصر ثقافته، وماذا أضاف الحكم إليها، أو ماذا حذف منها أو صحح؟!!



ولعل أسباب القلق زادت وظهرت إلى العلن عندما لاح شبح السيد «حسين سالم» قريبا من «مبارك»، وفي الواقع فإن اسم «حسين سالم» تقاطع مع اسم الرئيس «مبارك»، وإن لم يكن التّماس ظاهرا في البداية. والواقع أن العلاقة بين الاثنين تبدت منذ وصول «مبارك» إلى مقعد الرئاسة عقب اغتيال الرئيس «السادات»، وبالذات في معرض قضية نظرت بالفعل أمام محاكم «فلوريدا»، وهي تخص شركة (إيستكو) لنقل المعدات العسكرية الأمريكية الممنوحة لمصر، بمقتضى المساعدات الملحقة باتفاقية السلام مع إسرائيل، فقد كان اسم «مبارك» بصفته الرسمية مسجلا في مستندات القضية كواحد من مؤسسي الشركة، وراح الصحفي الأمريكي الذائع الصيت في ذلك الوقت «چاك أندرسون» يكتب عنها ويشير إلى «مبارك» بالاسم في عموده اليومي الذي تنشره مئات الصحف الأمريكية.

لكن الضجة التي ثارت من حول القضية هدأت حدتها ونامت وقائعها، إلا من حكم صدر غيابيا يمنع «حسين سالم» من دخول أمريكا.

لكن شبح «حسين سالم» بقرب «مبارك» بدأ يخرج من الظل إلى ضوء الشمس مع تحول منتجع «شرم الشيخ» إلى شبه عاصمة سياسية ـ ثانية ـ لمصر، وكان «حسين سالم» بمثابة العمدة لهذه العاصمة الثانية («شرم الشيخ»)!!



وبمحض مصادفات ذات يوم سنة ١٩٨٨ وجدت السيد «حسين سالم» أمامي، فقد صعدت إلى طائرة سويسرية من مطار القاهرة قاصدا «چنيف»، وبعد أن أقلعت الطائرة واستوت في الجو، وإذا رجل طويل القامة أسمر الملامح يقف بجوار مقعدي، ويقدم نفسه لي على أنه: «حسين سالم».

وسألته تلقائيا عما إذا كان هو «ال»: حرف The، الذي يستعمل في وصف شخصية بالذات تحمل اسما بالذات شاعت حوله مواصفات تخصه، وصفات تشير إليه تحديدا.

ورد الرجل بحيرة ظاهرة: «لا أعرف من هو «The» الذي تقصده، ولكني أظنه أنا».

وأوضح أنه كان يجلس في مقاعد الوسط في الطائرة السويسرية، ورآني أدخل الطائرة وأجلس على الجناح الأيمن لها في الصف التالي، وراودته فكرة أن يتحدث معي، ثم استأذن إذا كانت قرينتي الجالسة إلى جواري تسمح بأن تنتقل إلى مقعده بجوار زوجته، لأنه يريد أن يتحدث معي بعض الوقت، وكذلك جرى، وعندما جلس إلى جواري كانت أول ملاحظة قلتها له: «هذه السيدة ـ زوجتك ـ شابة جدا عليك»، وفهم الملاحظة ورد عليها: «أن هذه زوجته الثانية، وأضاف: هي «ليست أم الأولاد»، لديَّ في الحقيقة زوجتان: واحدة للبيت والعائلة، وهي أم الأولاد، وثانية للسفر والسياحة».

وعلَّقت: «أن هذا ترتيب عبقري، لا يقدر عليه إلا ذوو العزم من الرجال، خصوصا إذا كانوا أصدقاء «بالالتصاق» مع رئيس الدولة».

ورد: «هذا بالضبط ما أريد أن أتحدث فيه معك، وقد أحسست أن الفرصة جاءتني من السماء، عندما وجدتك على نفس الطائرة، وأمامنا أربع ساعات كاملة إذا سمحت لي «الهانم»، (يقصد قرينتي)، وبادلت ـ مؤقتا ـ مقعدها بمقعدي.

ورجوته أن لا يقلق، لأن «هدايت» تعوَّدت على كثرة ما تأخذني الأحداث منها ـ والمصادفات أيضا.

وجلس إلى جانبي، وأشار إلى السيدة وصفها بأنها زوجة السياحة والسفر وقال:

«إنها شابة وجميلة، ولديها فكرة عن الدنيا، ووجودها معي عندما لا أكون في مصر أو إسبانيا يجعل حياتي شيئا آخر».

وأضاف: «في مصر عيونهم مفتوحة على كل حركة، وفي إسبانيا (حيث تقيم زوجته أم الأولاد فكل واحد من الناس في حاله)، ولكن العالم أوسع من مصر ومن إسبانيا!!».

وقلت له «إن تقسيمه للاختصاصات ـ جغرافيا ـ على هذا النحو مثير، وربما كان

يعبر عن أسلوب رجل عمل في المخابرات له حياتان: واحدة يراها بعض الناس، وأخرى يراها غيرهم».

ومرة أخرى فهم «حسين سالم» الإشارة وقال:

-إنني قرأت لك كل ما كتبت، ومعنى ذلك أنني أعرفك، وأما «سيادتك» فلا تعرف عني إلا ما سمعته من غيري، ومعظمه «تشويه مقصود»!!

وسألته:

- لماذا تتصور أنه «تشويه» وأنه «مقصود»؟!! - أنا شخصيا سمعت الكثير عما هو «مهم» وما هو «مثير»، وبعضه أيضا «خطير»!!



وسألني عن معنى «مثير»، وقلت «إنني سمعت مثلا أنك المسئول عن توريد ملابس «مبارك»، وأنك ترتب لها مع محل «بريوني»، وقاطعني يقول: «إن هذا بالضبط هو التشويه المقصود»!!

واستطرد: «الحكاية لها أصل «عادي»، لكن التشويه المقصود خرج بها عن كل الحدود!».

وراح يشرح:

«أصل الحكاية أن الرئيس «مبارك» ولعلمك فأنا أحبه كثيرا، وهو صديق من زمن طويل - كان يزور الإمارات العربية المتحدة لاجتماع مع رئيسها الشيخ «زايد»، وقاطع نفسه ليقول: «لابد أنهم قالوا لك إنني أعرف الإمارات جيدا، وعملت هناك لسنوات طويلة ممثلا لشركة النصر للتجارة، وهي كما تعلم إحدى شركات المخابرات» ثم عاد إلى سياق حديثه:

كان الرئيس «مبارك» على موعد مع الشيخ «زايد»، ووصل الشيخ «زايد» إلى قاعة الاجتماع بعد الرئيس بدقيقتين، واعتذر للرئيس عن التأخير «بأنه كان مع جماعة «بريوني» (محل أزياء الرجال الإيطالي الشهير)، يجرون قياسا جديدا له،

لأن قياسه الموجود عندهم لم يعد ملائما بعد أن فقد الشيخ «زايد» بعض وزنه، وراح الشيخ «زايد» يستعجل خبراء «بريوني» (كما قال للرئيس)، لكنهم «كما تعرف فخامة الرئيس حريصين على شغلهم، يحسبون المقاسات بالمللي»، وأبدى «مبارك» إعجابه بذوق «بريوني» Brioni، وسأل عن إمكانية أن يعرضوا عليه ما لديهم ذات يوم، ورد الشيخ «زايد» بكرمه المعهود «ولماذا لا يفعلون ذلك، وأنت هنا في «أبو ظبي»؟!! ـ والأمر لن يستغرق أكثر من ربع ساعة أول مرة، وسوف يصنعون «على مقاسك نموذجا بالحجم الدقيق، ثم يفصِّلون عليه، ولا تراهم مرة ثانية إلا عندما يجيئون إليك لتجربة نهائية بعد أن يفرغوا من صنعه، وفي كل الأحيان سوف تجده مطابقا ومضبوطا إلا إذا تغيَّر وزنك كثيرا، وفي كل موسم فإنهم سوف يرسلون إليك من عينات أقمشتهم أحسنها، وتختار من العينات ما يعجبك، وفي ظرف أيام يكون معلقا في خزانة ملابسك، ثم هم أيضا مع كل «طقم» يرسلون إليك ما يناسبه من القمصان وربطات العنق».

وأعجب الرئيس «مبارك» بالفكرة، وتم ترتيب موعد يذهب إليه خبراء «بريوني» حيث ينزل في «أبو ظبي» فأخذوا مقاساته، واختار من عينات القماش عدة ألوان.

وقاطعته: كم قطعة اختار؟! ـ واحتار قليلا ثم أجاب: ثلاثين قطعة إذا كانت ذاكرتي سليمة ـ لا تنس أنه رئيس دولة، ثم إن المعروض عليه كان كثيرا، وهم يلحّون عليه بتقديم أقمشة وألوان جميلة!!

هذه هي الحكاية ـ هذا هو أصل الحكاية ـ أصل الحكاية هدية من الشيخ «زايد» وهذا ما أعرفه، بأمانة لا أعرف إذا كان الرئيس قد كرر الطلب من «بريوني»، وإذا كان فعل، فلم يكن ذلك عن طريقي!!

واستدرك «حسين سالم» «أنه تحدَّث معي بصدق ولم يخف شيئا، لأنه ـ ببساطة ـ لا يريد أن يلف ويدور على «رجل مثلي»!!

وشكرت له «حسن ظنه»!!



وقلت: «إنني أريد أن أسمعه فيما يقول، وأما التصديق فمرهون بالتفكير على مهل لاستيعاب الروايات والمقارنة بينها، وأنا لا أريد أن أخدعه بالتظاهر».

استطردت قائلا: «إنني سوف أترك هذه الحكاية «المثيرة» إلى غيرها».

ونظر إليَّ باهتمام وقال: «إنه مستعد لأي سؤال»، وقلت: قيل لي من عدة مصادر أنك كنت المسئول عن اختيار هدايا أمراء الخليج إلى قرينة الرئيس.

ورد بسرعة بدون أن أكمل ما أريد، قائلا: «هذه أيضا لها أصل، ولكن عملية التشويه لحقت بأصل الوقائع».

واستطرد يسألني: أنت تعرف قرينة الرئيس؟!!

وقلت: «إنني لم أتعرف عليها شخصيا، لكني لا أنكر أنني في وقت من الأوقات كنت أعلق أملا عليها، فقد كان تصوري وأنا أعرف أنها درست العلوم الاجتماعية في الجامعة الأمريكية، واهتمت كثيرا بحي «بولاق»، وأجرت فيه أبحاثا ـ قد تكون عنصر توازن يكمل ثقافة زوجها، فهي تعرفت بالتدقيق على الواقع الاجتماعي في البلد وتستطيع تذكيره به إذا كان نساه!!».

ومرة أخرى لم ينتظر «حسين سالم»:

قال وهو يقصد الكلام عن قرينة الرئيس: «إن «سوزي» ـ هكذا ـ سيدة ممتازة ولها ذوق رفيع، وهي على صداقة بأسر عدد من الحكام في الخليج، وهي تزورهم وهم يزورونها، وبالطبع فإنهم كرماء في هداياهم، وهي أيضا ترد لهم الهدايا»، واستدرك: «لكنها لا تستطيع أن تجاري».

على أن المشكلة التي ظهرت أنهم يختارون لها الهدايا قبل مجيئهم أو قبل ذهابها هي، وفي كثير من الأحيان تجيء الهدايا مكررة، وتتلقى قرينة الرئيس ـ نفس الشيء ـ نفس الطقم مرتين وثلاثة وأحيانا أربعة، وبالطبع فإن التنويع مطلوب، وكذلك «طلبوا» أن أرى الهدايا حتى لا تتكرر الأطقم، فعلت هذا بعض الوقت، لكن التكرار وقع برغم الاحتياط، ثم تقرر أن ترسل عينات الهدايا المقترحة إلى مصر قبل أي لقاء، وهناك يجري الاختيار منها، بنظر من يعرف ما لديه، ويفضل جديدا غيره».

وعاد يسألني: أين الخطأ هنا؟ ـ الناس هناك يحبون التعبير عن مشاعرهم بالهدايا، وهداياهم غالية، والهدايا لا يصح أن تتكرر، وإلا ماذا يفعل بها الذين يتلقونها، هل يلبسون نفس «الرسم» كل مرة، أو يبحثون عن طريقة تضمن التجديد؟ ـ هل تتخيل أن يجيء من نفس الطقم نسخ مكررة، وماذا يفعلون بها، وإذا باعوا المكرر واحتفظوا بنسخة واحدة من الرسم، ألا يثير ذلك انتقادات وحكايات وإشاعات ؟!!



وقلت له: دعنا من كل ما هو «مثير» فيما سمعت عنك، دعنا نتكلم عما هو «خطير» أقصد موضوع السلاح!!

ومد بصره عبر نافذة الطائرة، وقال: هذه قمم جبال الألب أمامنا، والطائرة أوشكت على الهبوط في «چنيف»، ولكن لا تظن أنني أتهرب من سؤالك ـ فأنا على استعداد للكلام فيه.

وأكمل يسألني:

ـ ماذا لو التقينا على الغداء غدا، لنكمل الحديث؟!!

وقلت: إنني مدعو على الغداء غدا مع السفير المصري في «چنيف» (الدكتور «نبيل العربي»).

وقال: أعرف أنه «عديلك»، وقلت إن ذلك صحيح، وعلى أي حال فقد أستطيع إقناعه بتأجيل غدائه، وإذا رضي فسوف أقبل دعوتك.

واستأذن أن ينتقل إلى مقعده بجوار «زوجة السفر والسياحة» قبل هبوط الطائرة.

وعندما نزلنا إلى مطار «چنيف» كان السفير الدكتور «نبيل العربي» وقرينته في استقبالنا، وقال لي «نبيل العربي»: إنه دُهش عندما وجدني أخرج من الطائرة مع «حسين سالم»، واستأذنته وقرينته في تأجيل غدائي معهما إلى اليوم التالي، ووافق الاثنان، وكلاهما يستطيع أن يفهم اهتماماتي ويقدرها.

والتفت إليَّ «حسين سالم»، وقلت له إنني سوف أقبل دعوته غدا، وقال هو: إذن

غدا في فندق «الريزرڤ» La Reserve، وحاول «حسين سالم» مد الدعوة إلى «نبيل العربي»، لكن ذلك السفير اليقظ والمقتدر ـ اعتذر قائلا: «إنه يتصور أن بيننا حديثا، من الأفضل إتمامه على انفراد» وقد كان!!



وكان واضحا لي من أول نظرة على المائدة التي وُضعت في ركن بعيد من حديقة فندق «الريزيرف» أن «حسين سالم» اتخذ من الترتيبات ما يجعل غداءه «مناسبة خاصة» فقد كانت المائدة مُعدَّة بعناية ملحوظة، كما أن رئيس الخدمة في الفندق كان واقفا بجوارها يُشرف على تهيئتها بنفسه، وإلى جوارها كانت مائدة يتوسطها حامل من الفضة عليه زجاجة نبيذ مفتوحة، لاحظت أنها «شاتولاتور ١٩٤٩»، وأبديت دهشتي، فهذه زجاجة نبيذ لا يقل ثمنها عن عشرة آلاف دولار، وعلَّقت عابرا على نوع زجاجة النبيذ، ثم أضفت: «أنها خسارة لأني لا أشرب»، وللإنصاف فقد رد قائلا: «ولا أنا» وقلت: إذن لماذا فتحتها، وقال: «إن رئيس الخدمة (المتر دوتيل) رأى أن يفتحها مبكرا، لأن النبيذ المعتق يحتاج أن يتنفس الهواء»، وكان رئيس الخدمة قد نقل جزءًا منها إلى إناء من الكريستال بقربه شمعة مشتعلة تشيع من حولها دفئا قبل صبها في كئوس الشاربين. وقال «حسين سالم»: «لقد فتحها وانتهى الأمر» ورجوته إبعادها عن المائدة، لأن وجودها بالقرب منّا مستفز دون داعٍ، وأشار إلى رئيس الخدمة، وطلب إليه أن «يتصرفوا» في النبيذ، وبدا الرجل مرتبكًا، لكن «حسين سالم» طمأنه بصوت خفيض بما معناه (كما أظن) أنه سوف يدفعها ضمن الحساب، حتى وإن لم نستهلكها، وكان الرجل أكثر ارتباكا، لكن ارتباكه هذه المرة كان بالسعادة وليس بالقلق!!

ولم أشأ إضاعة الوقت، فقلت:

ـ على أي حال زجاجة نبيذ من هذا النوع ـ تغري على الفور بموضوع تجارة السلاح!!

وقال على الفور: أنا لا أحب تجارة السلاح ـ ولم أدخل فيها، تجارة السلاح

خطرة على من يقترب منها ـ وعلى من يتاجر فيها، أو حتى يكتب عنها، أضاف فيما أحسست به شبه تحذير:

ـ أرجوك أن لا تكتب أبدا عن موضوع تجارة السلاح ـ لأنه مجال خطر، ومن يعملون فيه «قلبهم ميت»، لا يتورعون عن شيء!!

وقلت:

«إن كل مهنة لها مخاطرها، الصحافة بالطبيعة خطرة، والبحث عن الحقيقة في أي مجال يعرض الباحث باستمرار لأصحاب المصالح، والمصالح في السلاح مروعة، والاقتراب منها مروع أيضا».

ثم أضفت لطمأنته:

ـ «وأنا في هذا اللقاء لست صحفيا، ثم إن اهتمامي هو بالسياسة أكثر منه بالسلاح!!».

وقال: «إنه أولا ولعلمي الخاص يريد أن يوضح أنه لم يدخل في تجارة السلاح، وإنما دخل في نقل السلاح، وهناك فرق كبير بين النقل، وهو عملية شحن بضائع، حتى وإن كانت سلاحا ـ وبين تجارة السلاح في حد ذاته باعتباره هذه البضاعة!».

وقلت له: «إنني أريد فهم القضية أكثر مما يهمني نشرها».

أضفت: «لكي أكون صريحا معك، فإنني بعد لقائنا في الطائرة، اتصلت بمكتبي وطلبت أن يرسلوا إليَّ صورا من بعض الأوراق التي حددتها لهم، وجاءتني هذه الأوراق وراجعتها، وهي الآن معي في السيارة التي جئت بها إلى هنا».

وسألني إذا كان يستطيع أن يراها، لأنها سوف تساعد على تحديد ما أريد أن نتحدث فيه!!

واتصلت بسائق سيارتي أطلب إليه أن يجيء بمظروف تركته فيها، وكان «حسين سالم» يتابع حركة المظروف، ينتقل من يد السائق إلى يدي، ثم يتابع حركة يدي، وأنا أستخرج مجموعة أوراق ناولتها له.



مكتب المشتريات العسكرية تقيمه مصر في واشنطن

واشنطن: من مكتب الاهرام: قررت مصر انشاء مكتب للمشتريات العسكرية في واشنطن لمتابعة تنفيذ برامج الامدادات الحربية الامريكية لمصر، وتم الاتفاق على انشاء هذا المكتب في اثناء زيارة السيد نائب رئيس الجمهورية بناء على طلب الرئيس السادات، ومن المقرر ان يرأس اللواء منير ثابت الملحق العسكري المصري بالنيابة في واشنطن هذا المكتب الذي سيتفرغ لعمليات المشتريات العسكرية نظرا لضخامة حجم عمليات الامداد العسكري الامريكي لمصر.

Arms-Contract Scandal Grips Egyptian Chiefs

A scandal of extraordinary proportions involves Egypt's highest leaders and a group of former CIA and Pentagon officials in a backroom deal that gave a company with Palestinian connections the exclusive, multimillion-dollar contract to ship U.S. arms to Egypt.

As I reported in a previous column, there is strong reason to suspect that corrupt Egyptian officials profited personally from the scheme, and that some of the arms shipments were diverted to Palestinian forces and other groups opposed to the late President Anwar Sadat.

My associates Dale Van Atta and Indy Badhwar have conducted a major investigation into the affair. They interviewed knowledgeable Egyptian officials, military and intelligence sources and businessmen who were involved. They obtained dozens of secret cables and letters that confirm essential parts of the story.

Baksheesh and nepotism are nothing new in the Middle East, but it is rare indeed when corruption can be traced to the very highest levels of government. Yet the trail of evidence in the Egyptian arms deal points to the two most powerful men in Egypt today—the men who stood at either side of Sadat when he was assassinated, and who now effectively control the country.

The two are Sadat's successor, Hosni Mubarak, and Defense Minister Abu Ghazala.

On June 25, 1979, a few months after the secret arms shipping deal was cut, Mubarak was given a detailed report on the affair. The report included information that the shipping firm, Tersam, was not qualified and was secretly controlled by a Palestinian businessman named Ali Shorafa, operating out of the United Arab Emirates, a hotbed of anti-Sadat Palestinian supporters.

A coded cable from Cairo on July 2, 1979, stated that "vice president in person is following this case closely." But a return cable the next day suggested it was unlikely Mubarak would pursue the scandal diligently, because "the vice president's brother-in-law is involved."

A week later, another cable from Cairo gave assurance: "V.P. taking matters very seriously. Brother-in-law (flown to) Cairo." In the end, however, Mubarak did nothing to rescind the contract or hinder its execution. It is not clear whether the vice president ever told the incorruptible Sadat about the affair.

The brother-in-law is Gen. Mounir Sabet, now stationed in Washington as chief of military procurement. Two years ago, he was an assistant military attache here, and was involved in the Tersam deal up to his ears. At a Washington meeting on June 14, 1979, for example, Sabet confirmed that Tersam had been awarded the shipping contract in secret, and offered one of the firm's competitors half the profits if he'd keep his mouth shut.

Sabet's boss in Washington that year was the military attache, Gen. Abu Ghazala. He too was deeply involved in the Tersam deal. I have a confidential letter signed by Ghazala and addressed to the Pentagon, dated April 2, 1979. It informed appropriate officials "that the Egyptian Ministry of Defense has appointed Tersam Co. as its exclusive agent... for all its military imports from the United States of America."

For months thereafter, however, Ghazala repeatedly denied that Tersam had been given the contract. Far from being reprimanded for his part in the undercover deal, Ghazala was given an extension of his American tour of duty and a new home. He is now defense minister.

On June 14, 1979, at the Army-Navy Country Club near Washington, Ghazala and Sabet led still another Tersam competitor to believe that his firm would get the lucrative shipping contract. Later that evening, an American associate of the two Egyptian military men offered the competitor a subcontract if he would make no fuss about the Tersam deal.

BIG GEORGE VIRGIL PARTCH

كانت الأوراق التي سلمتها له مجموعة وثائق:

١ ـ حكم استئناف الدائرة الرابعة في القضية بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٨٣، والقضاة فيها ثلاثة هم: «رسل» و«فيلبس» و« مور ناجان»، وهم مكلفون بالنظر في دعوى رفعتها الحكومة الأمريكية على مجموعة من الشركات يمثلها المستر «أدوين بول ويلسون»، وضمن منطوق الحكم ذكر لشركة «إيتسكو» EATSCO، وهي شركة يملك «حسين سالم» ٥١٪ من أسهمها، كما يرأس مجلس إدارتها خمسة رجال يحملون أسماء نافذة في مصر، وكلهم في صميم القرار السياسي، والشركة طبقا لعريضة الاتهام تولَّت عمليات نقل أسلحة أمريكية إلى الشرق الأوسط، وفي الإشارة ما يوحي بالشبهات في عملية بين هذه المجموعة وبين شركات السلاح، ثم صلة صحيفة الدعوى وقد تردد فيها ذِكر وكالة المخابرات المركزية، وأخيرا معلومات عن تلاعب في الفواتير.

٢ ـ نص حكم قضائي آخر صادر ضد شركة «إيتسكو» بالتحديد، والشركة متهمة بالاسم، ومقدم الدعوى وزارة الدفاع الأمريكية التي حصلت فيها على حكم، بعد أن أثبتت أن الشركة «غالطت» الحكومة الأمريكية في مبالغ بملايين الدولارات، أضافتها بالتزوير إلى فواتير نقل السلاح.

وقد صدر الحكم غيابيا على «حسين سالم» إلا أنه سارع إلى مغادرة الولايات المتحدة قبل إعلانه.

وأصدر مكتب النائب العام الأمريكي أمرا بالقبض على «حسين» إذا وصل إلى أراضيها.

٣ ـ مجموعة مقالات للصحفي الأمريكي الشهير «چاك أندرسون»، نشرتها جريدة الواشنطن بوست، عن قضايا تجارة السلاح.

ـ أولها بعنوان «عقود السلاح ـ الفضيحة تطبق على الرؤساء في مصر!!».

واسم «مبارك» موجود في المقال في معرض تقرير وصل إلى الرئيس «السادات» عن تردد اسم اللواء «منير ثابت» (مدير مكتب المشتريات العسكرية في واشنطن) مع

اسم «حسين سالم» في سياق أرباح وعمولات تتصل بـ «نقل الأسلحة»، ويشير «چاك أندرسون» في مقاله صراحة إلى برقية من وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ٢ يوليو ١٩٧٩ تخطر الخارجية: «بأن الرئيس «السادات» كلف «حسني مبارك» بالتحقيق في التقرير».

لكن السفارة الأمريكية في القاهرة ردت في اليوم التالي ببرقية تقول فيها: «إن مصادرها أكدت لها أن نائب الرئيس سوف يغطي على التحقيق، لأن «منير ثابت» هو شقيق زوجته، وأن «مبارك» ساعد على ترقيته من منصب مساعد الملحق العسكري في واشنطن، إلى منصب مدير مكتب المبيعات العسكرية الأمريكية لمصر.

وتطرق المقال إلى ذكر «حسين سالم» وشركة «إيتسكو».

ـ وكان المقال الثاني لـ «چاك أندرسون» أيضا تحت عنوان «فلسطينيون يسيطرون على مبيعات السلاح إلى مصر»، وكانت الإشارة إلى رجل أعمال من أصل فلسطيني، يعيش في الإمارات، وتربطه شراكة مع «حسين سالم»، وفي المقال أن «مبارك» الذي أصبح رئيسا لمصر ـ وكذلك أنت (موجها الحديث مباشرة إلى «حسين سالم») ـ شركاء في صفقات سلاح تتم في الغرف الخلفية، وأن وكالة المخابرات الأمريكية على علم بالتفاصيل، بل إنها تدخلت في بعض اللحظات ـ للتسهيل والتشهيل!!

٤ ـ وكانت الوثيقة الأخيرة تقرير عن سفينة شحن اسمها «بوميه» تناوبت على تأجيرها شركات إسرائيلية، وكذلك أجَّرتها شركة «إيتسكو»، وتلى ذلك تفاصيل فيها ذكر لأسماء مسئولين مصريين شاركوا في عمليات تجارة الأسلحة، من «نيكاراجوا» إلى «أفغانستان» إلى «إيـران»، وفي مقابل عمولات طائلة، وكانت الإشارات إلى «حسين سالم» متكررة، كما أن الإشارات إلى شركة «إيتسكو» وإلى علاقاته بمسئولين مصريين كبار، ظاهرة في حركة نشيطة واصلة من «واشنطن» إلى «مدريد» إلى «القاهرة» إلى بلاد أخرى بعيدة.

وفرغ «حسين سالم» من تقليب الأوراق، ثم كان أول تعليق له:

«الأمريكان أولاد الـ (...) هدفهم بالدرجة الأولى ابتزاز السياسة المصرية، وتصوير الأمور بما يوهم الناس بأن لديهم وسائل للسيطرة Control على مسئولين مصريين.

ثم بدأ يدخل في تفاصيل كثيرة عن صفقات سرية لبيع السلاح، وكان تركيزه بالدرجة الأولى أن معظم هذه الصفقات لصالح المجاهدين في أفغانستان.



وفوجئت به يوجه إليَّ سؤالا: عما إذا كنت ضد تسليح المجاهدين في أفغانستان؟!!

وقلت إنني لا أريد أن أتشعب بالحديث إلى موضوعات نستطيع أن «نغرق» فيها حتى الصباح!!

وقال:

«إنه يعرف أنني مهتم بالسياسة، ثم إنني لا أعرف «مبارك» بما فيه الكفاية، وهو يريدني أن لا أظلم الرجل، فليس عيبا أن الرجل اقترب بوظائفه في لحظة من اللحظات من موضوع السلاح.

وربما خطر له شيء، لقد كان على وشك انتهاء خدمته في سلاح الطيران، ولم يكن يعرف أن الرئيس «السادات» سوف يختاره نائبا له، ومن الطبيعي أن يفكر الرجل في مستقبله ومستقبل أولاده، وأن يبحث في الخيارات المتاحة له، لأنه سيخرج وهو بالكاد في الخمسين من عمره.

وأنا لا أقطع بشيء، ولكن لاحظ أن الرجل كان قريبا من موضوع السلاح للدول العربية، وأقول لك إنه ربما ـ ربما خطر له الاشتراك مع بعض زملائه في شيء ـ أنا أقول ربما ولا أقطع بشيء ـ هذا ما أستطيع أن أقوله ـ وأكثر منه لن أقول شيئا»!

وكان واضحا أنه بلغ نقطة لا يستطيع أن يتزحزح بعدها.



وانتقلت بالحديث إلى بيع الغاز لإسرائيل، ولم تكن الاتفاقيات الكبرى قد عُقدت بعد، ولا خط الأنابيب قد امتد مساره عبر سيناء، وقال «حسين سالم»:

«نعم عقدت صفقات غاز لإسرائيل، الغاز يظهر في مصر بغزارة، ونستطيع أن نصدره».

وسألته عن الأسعار، واستغربت رده:

«عقدت صفقات مع إسرائيل لها دواعيها السياسية وهي أكبر مني، وأما الغاز لإسبانيا، فلأني مدين للإسبان، فقد أعطوني الجنسية الإسبانية، ورحبوا بي وبعائلتي هناك، وأكرمونا في الحقيقة، وكان لابد أن أرد لهم الجميل!!».

....

....

وكان آخر مشهد ظهر فيه «حسين سالم» على الساحة المصرية هو ركوبه لطائرته الخاصة من مطار «شرم الشيخ» بعد أيام من قيام ثورة ٢٥ يناير، ومعه مجموعة صناديق تحتوي على ٤٥٠ مليون يورو نقدا وجديدة، ولاتزال بنفس التغليف الذي صُرفت به من البنك المركزي الأوروبي، وحطت طائرة «حسين سالم» في مطار «أبو ظبي»، وفي مطار «أبو ظبي» لاحظ مأمور المطار هذه الصناديق، وأدرك على الفور أنها أوراق نقد، وأخطروا بالأمر سلطات مسئولة في «أبو ظبي»، وصدر قرار بالاتصال بالقاهرة لسؤالها في الموضوع، وكان «مبارك» شبه معتزل في «شرم الشيخ»، لكنه لم يكن قد «تخلَّى» عن السلطة بعد ـ وجرى الاتصال بنائبه الجديد السيد «عمر سليمان»، وأشار النائب بالإفراج عن الرجل، وعدم إثارة ضجة في الوقت الحاضر حول الموضوع، لأن الظرف حرج، وسأل بعض المسئولين في الإمارات شخصيات مصرية عما يمكن التصرف به حيال الموضوع، وكان بينهم نائب رئيس الوزراء المصري السابق، ووزير الصناعة والتجارة في مصر السيد «رشيد محمد رشيد»، وكانت نصيحة «رشيد» وغيره ـ إيداع المبلغ مؤقتا في البنك المركزي للإمارات، والاتصال مع السلطات المصرية للبحث عن الأصل في هذا الموضوع، وكيفية التصرف حياله.

وقد سألت المهندس «رشيد محمد رشيد» فيما بعد ـ عندما قابلته في عاصمة أوروبية عن صحة الرواية، واستأذن الرجل «أن أبقيه بعيدا عن هذا الموضوع»، لأن لديه من المشاكل ما يكفيه، وإن استفاض في الحديث عن غيره من الموضوعات، وأهمها روايته عن الأيام الأخيرة لنظام «مبارك» في مصر، وللأمانة فإني لم أستأذن الرجل في نشر ما أشرت إليه الآن مما ورد فيه اسمه، فحين قابلته لم يكن في تقديري أنني سوف أكتب هذه الصفحات، وكذلك لم أستأذنه!!

وعلى أي حال فقد انقضت الآن أيام وأسابيع وشهور، وظهرت أخبار كثيرة في صحف مصرية وخارج مصر عنها، لكن الغموض مازال يكتنف مصير صناديق الربعمائة وخمسين مليون يورو، ومن هو صاحبها الحقيقي؟! ـ وماذا جرى لها؟! ـ وأسئلة أخرى بغير نهاية!!

الفصل الخامس عشر

على طريقة «چيمس بوند» !!

طوال عشرين سنة كاملة بدأت برئاسة «رونالد ريجان» للولايات المتحدة ـ (لثماني سنوات) ـ ورئاسة «چورچ بوش» الأب بعدها (أربع سنوات) ـ ثم رئاسة «چورچ بوش» الابن (ثماني سنوات) ـ بفاصل ثماني سنوات من رئاسة «بيل كلينتون» كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعيش حالة من تلك الحالات التي تعتري الإمبراطوريات الكبرى في التاريخ عندما تحل أزمتها، ويبدأ تراجعها الحتمي عندما تزيد تكاليف الإمبراطورية عن عائد الإمبراطورية.



كانت السياسة الأمريكية قد تورَّطت بعيدا في الخطأ القاتل الذي حذرها منه مفكر إستراتيجي عظيم من وزن «والتر ليبمان» الذي رفع صوته مبكرا ومنبها بلاده إلى مخاطر التورط في الحروب على البر الآسيوي، لأن الولايات المتحدة في تقديره دولة «بحر» وليست دولة «بر»، فهي شبه جزيرة يحميها محيطان: المحيط الأطلسي في الشرق إلى أوروبا، والمحيط الهادي ـ الباسيفيك ـ في الغرب إلى آسيا.

وكانت رؤية «ليبمان» أن المحيط الأطلسي آمن بارتكازه على البر الأوروبي المفتوح لأمريكا، في حين أن المحيط الهادي خطر عليها لأن شاطئه الآسيوي عليه التهديد المحتمل، سواء من اليابان أو الصين.

ومؤدى ذلك أن الإمبراطورية الأمريكية وهي تواجه التهديد الآسيوي ـ تستطيع الاعتماد على الجزر القريبة من البحر الآسيوي (الفلبين مثلا)، تقيم فيها قواعد جوية قادرة على عقاب من ترى في آسيا بمساعدة حاملات الطائرات تقترب من البر

الآسيوي، وتساعد على جعل العقاب مؤثرا، سواء بالحِصار أو بالقصف عند اللزوم، لكن المحظور دائما ـ في رؤية «والتر ليبمان» هو مواجهة التهديد بالتورط في حروب على البر الآسيوي ذاته، لأن معنى ذلك أن أي قوات أمريكية تنزل في القارة الشاسعة سوف تكون رهينة للكثافة البشرية في أكبر قارات الأرض، وأكبرها حجما (الصين والهند مثلا).



لكن غرور الإمبراطورية أضاف بالثقة الزائدة أو بغرور الاستعلاء إلى حدود المحظور، وتورطت أمريكا.

هكذا اندفعت الإمبراطورية الأمريكية وتورطت في حروب أولها كوريا ـ ثم ڤيتنام ـ وكانت كلا الحربين استنزافا شديدا للموارد.

لكن الولايات المتحدة وهي تحاول استيعاب الدرس، تراجعت عن استعمال جيوش الغزو في البر والبحر، ولجأت إلى العمل السري، تتصور أنها تستطيع عن طريق وكالة المخابرات المركزية أن تحقق ما عجز عنه «البنتاجون» (وزارة الدفاع الأمريكية).

ولكن العمل السري في الخدمة المباشرة للإمبراطورية ما لبث أن واجه أزماته الكبرى في عمليات من نوع ما دفعت ثمنه غاليا من مواردها الإستراتيجية السياسية والأخلاقية في «كوبا» و«شيلي» و«إيران»!!

كانت صدمة الولايات المتحدة «مزعجة» في معركة خليج الخنازير في «كوبا».

وكانت فضيحتها «مؤلمة» في الانقلاب على «الليندي» واغتياله في «شيلي».

وكانت هزيمتها «كارثية» في سقوط حليفها الرئيسي في «طهران» بالثورة الإسلامية التي قادها «آية الله الخميني» في «إيران»!!



وكانت الثورة في إيران هي الضربة الأكثر إيلاما على خريطة الإمبراطورية المتراجعة، لسببين:

ـ الأول: إن التراجع في آسيا أصبح نهائيا بعد الهزيمة في «ڤيتنام» وبداية الظهور الكبير للصين.

ـ والثاني: إن الأفول في أوروبا راح يكتمل بعد وحدة ألمانيا وبروزها باعتبارها القوة المهيمنة بالاقتصاد في أوروبا.

وكذلك بقيت على خريطة الإمبراطورية المتراجعة منطقة واحدة في العالم لا تستطيع أن تقبل بالخسارة فيها، وهي الشرق الأوسط، لأنها المنطقة التي تقع فيها بالموقع والموارد ـ أهم المصالح الأمريكية، فإذا خسرت فيها، إذن فتلك هي نهاية الإمبراطورية!!

وفي هذه اللحظة الحاسمة من التاريخ الإمبراطوري فإن المصالح الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وجدت أنها لا تستطيع أن تترك لـ «واشنطن» وحدها مسئولية الدفاع عن المصالح الأمريكية وحمايتها، بل إنها الآن مطالبة ـ ومستعدة ـ لأن تقوم بدور رئيسي في قيادة المعركة مع الشرق الأوسط، وكذلك تقدمت هذه المصالح للعمل المباشر بنفسها، أي تقدمت شركات البترول العملاقة، وشركات السلاح الكبرى، والمجموعات المالية المستفيدة لتقيم حلفا بينها يتحمل المسئولية، بالتعاون مع الحكومة الأمريكية، وبغيرها إذا قضت الضرورات!!

وبالضرورة فإن وسائل هذا التحالف الخطر اعتمدت على أسلحة مختلفة عن أسلحة القوة الأمريكية التقليدية ـ على فتح الباب للتعاون معها حين يكون التعاون أكثر فائدة وكفاءة.



وفي هذا الظرف المستجد اتسع دور وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أكثر، ودخلت شركات البترول تنشئ أجهزة مخابرات لها، وكذلك تنشئ جيوشا غير رسمية، بما يعني خصخصة الحرب عن طريق إنشاء شركات عسكرية لأول مرة في التاريخ على طريقة شركة «ڤينيل» التي كانت شركة «أرامكو» في السعودية

تستأجرها لحراسة منشآتها في «الظهران»، والآن لحقت بها شركة مثل شركة «بلاك ووتر» التي استطاعت «توظيف» قوة مسلحة لا يقل تعدادها عن مائتي ألف ـ ظهر دورها وانكشف في العراق، ووصلت هذه الشركة إلى حد أصبح لها فيه قوة جوية مستقلة.

كان «مركز القيادة» في «واشنطن» مهيأ بالكامل لمثل هذا التطور في مسائل السيطرة عن طريق العمل المباشر تحت توجيه الشركات ـ هذه المرة ـ وليس الحكومات، كما كانت القاعدة عبر التاريخ دائما!!

وكان مما ساعد ذلك ـ أو ربما استدعاه ـ ظهور أسرة مثل أسرة «بوش» في السياسة الأمريكية، وخبرة عملها أكثر من عشرين سنة في التأثير على القرار الأمريكي، ثم توجيهه مباشرة بفضل (ثماني سنوات لـ «چورچ بوش» الأب نائبا للرئيس «ريجان»، وأربع سنوات من رئاسة «چورچ بوش» الأب نفسه ـ ثم ثماني سنوات من رئاسة «بوش» الابن).

وكان تاريخ الأسرة منذ أوائل القرن العشرين، وفي زمن «بوش» الجد («بريسكوت بوش») قد اقترن بثلاثة أفرع من النشاط، مؤهلة للمهام الجديدة وهي: صناعة السلاح ـ وتجارة البترول ـ ومهنة المخابرات.

كان الجد «بريسكوت» في تجارة السلاح ـ وكان الأب «چورچ بوش» في تجارة البترول ومهنة المخابرات ـ وكان «چورچ بوش» الحفيد وريثا طبيعيا لهذه الأوجه من النشاط، مُضافا إليها حماقة التهور إلى الفعل المباشر.



وكان «چورچ بوش» الأب (نائب «ريجان» لثماني سنوات، ورئيس الولايات المتحدة أربع سنوات)، هو الفاعل الرئيسي في اللحظة الحاسمة في انتقال الفعل الإمبراطوري في الشرق الأوسط من المجال الرسمي ـ إلى العمل الخاص والمباشر، بما في ذلك خصخصة الجيوش في أوائل الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وبداية الحقبة الأولى من القرن الحادي والعشرين.

وكانت الذروة في دخول «چورچ بوش» الأب إلى الساحة العملية سنة ١٩٧٦ حين عينه الرئيس «جيرالد فورد» بنصيحة من وزير خارجيته «هنري كيسنجر» مديرا لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، واعتبر «چورچ بوش» أن مهمته ذات شقين:

ـ الشق الأول: استعادة فاعلية الوكالة بعد التحقيقات التي عطَّلت نشاطها وشلته بسبب تحقيقات فضيحة «ووترچيت».

ـ والشق الثاني: عودة الوكالة قوية إلى الشرق الأوسط، وضم مجموعة «السافاري» إليها، ثم استيعابها وابتلاعها، بعد أن انتفت الحاجة إلى دورها لتعويض غياب الولايات المتحدة الأمريكية لسنوات عن الميدان.

وفي تلك السنوات كانت أجواء العاصمة الأمريكية أشبه ما تكون بقصص رجل المخابرات، ومؤلف قصص الجاسوسية الأشهر «إيان فليمنج» Ian Fleming، وهو مخترع شخصية «چيمس بوند»، وكاتب قصصها المثيرة عن العالم الخفي والمثير للمخابرات عبر كل القارات.



وفي تلك الأوقات ـ وبمجمل ظروف عديدة سواء في «واشنطن» أو في الشرق الأوسط نفسه ـ حدث تحول خطير في المنطقة، فقد ظهرت فيها «نخبة قوة» جديدة، تختلف بشدة عن «نخبة القوة» التي كان لها التأثير الأكبر من قبل.

كانت هذه النخبة الجديدة للقوة في واقع الأمر وليدة صغيرة للظروف التي سادت المنطقة في حرب أكتوبر: نخبة سلاح وبترول ومخابرات وموارد مالية ليس لها حد، وساعدت عوامل كثيرة على ظهور نخبة القوة الجديدة.

ذلك أن مصر بسبب عزلتها الظاهرة بعد صلحها المنفرد مع إسرائيل ـ مع الحاجة إلى فعلها ومواردها البشرية في الظروف المستجدة في المنطقة ـ وقيام الثورة الإيرانية وتأثير قيامها في المنطقة ـ مع وجود مجموعة «السافاري» ونشاطها ـ ثم انفجار حرب الجهاد ضد الإلحاد في أفغانستان ـ وظهور «بن لادن» وطالبان ـ كل ذلك أوجد

ضرورات للعمل السري، وأفسح المجال واسعا لظهور تحالف البترول، والسلاح، والمخابرات، وفوائض ثروة لا تجف!!

وتعاظمت أدوار رجال مثل «كمال أدهم» من السعودية ـ وتراجع دور رجل مثل الكونت «دي ميرانش»، وتقدَّم دور رجل مثل «چورچ بوش» يقود العمل السري في الشرق الأوسط، وليس في إفريقيا فقط، واللافت أن آخر قرار لـ «چورچ بوش» الأب في فترة رئاسته كان إنزال قوات أمريكية في الصومال، كما أن أول قرار لـ «بيل كلينتون» بعده كان سحب هذه القوات من الصومال، والاكتفاء بالإشراف من بعيد على تحلل فكرة الدولة ذاتها في هذا البلد العضو في الجامعة العربية رسميا، وتركه للجماعات المسلحة في «مقديشيو» ولقراصنة البحر عند مدخل القرن الإفريقي من البحر الأبيض إلى المحيط الهندي.

....

....

وفي هذا المناخ الحافل في المنطقة وقعت ضربة المقادير باغتيال الرئيس «السادات» في المنطقة، وانتقل نائب الرئيس «حسني مبارك» الذي حل محل الدكتور «أشرف مروان» في تمثيل مصر في مجموعة «السافاري» إلى القصر الجمهوري في القاهرة، وكانت آفاق الشرق الوسط ملأى بالدخان، دخان الحرب العراقية الإيرانية ـ ودخان الجهاد في أفغانستان ـ والدخان المتبقي من الأنقاض في الصومال ـ إلى جانب دخان متصاعد من «طهران»، وآثار سخونة أشاعتها تداعيات الثورة في إيران.



وتصادف في هذه الأوقات ـ وهذه الأجواء ـ أنني كنت في زيارة لـ «واشنطن»، ونزيلا في فندق «ماديسون» في شارع «ماساشوزيتس» وهو يقع مباشرة في مواجهة مقر جريدة «الواشنطن بوست»، ثم إنه في نهاية الشارع يربض البيت الأبيض، وفيه «چورچ بوش» الأب بكل خلفيته وتجربته، وبكل مهامه في الحرب السرية، إلى جانب الرئيس «رونالد ريجان».

والحاصل أنني لم أر «واشنطن» على كثرة ما زرتها، كما وجدتها في تلك الزيارة بالذات.

في اليوم الأول لوصولي إلى «واشنطن» التقيت على باب المصعد في الفندق بالأمير «بندر بن سلطان» ووراءه «بسام فريحة» (وهو نجل الأستاذ «سعيد فريحة» صاحب ومؤسس مجلة «الصياد»، وجريدة «الأنوار» اللبنانية)، وكان الأمير «بندر بن سلطان» قادما إلى «واشنطن» في مهمة خاصة هدفها تمرير صفقة خمس طائرات «أواكس» (وهي أحدث طائرة استطلاع أمريكية)، وكانت إسرائيل قد عطلت الموافقة على الصفقة في «الكونجرس»، وجاء الأمير «بندر» لقيادة حملة لتغيير موقف «الكونجرس»، ومعه اعتمادات طائلة للعلاقات العامة بهدف تمرير الصفقة.

ودعاني الأمير «بندر» إلى العشاء معه، ومع «بسام فريحة» في الجناح الرئاسي في الدور الثامن من فندق «ماديسون»، وسمعت منه الكثير.

أوله أنه كان في يوم من الأيام معجبا بـ «جمال عبد الناصر»، لكنه الآن لم يعد كذلك.

وبعده أنه كان في يوم من الأيام قارئا مدمنا لما أكتب، لكنه الآن لم يعد كذلك أيضا.

وطمأنت «بندر» إلى أن ما قاله لا يزعجني كثيرا، ولو قال غيره ما صدقته!!

والحقيقة أنني كنت ـ لأسباب كثيرة ـ على استعداد لفهم موقف «بندر»، فقد كانت له ظروفه الخاصة من ناحية وكنت أتفهمها، ومن ناحية أخرى وعامة فقد كنت أعرف أن مجمل آرائي ومواقفي السياسية لا يترك مجالا لصداقات واسعة مع الأسرة الحاكمة في السعودية، وكنت أتقبل ذلك وبرحابة صدر.

لكننا بعد المقدمات رحنا نتحدث ـ وتحدثنا طويلا ـ عن مهام «بندر» في «واشنطن»، وعن أدوات إمكانيات نوصي بها للعمل في «واشنطن»، وطال بنا العشاء وأحاديثه إلى قُرب منتصف الليل، ولم يكن الكثير مما سمعته مطمئنا أو مريحا، فقد

بدا وكأن السياسة السعودية تتصور قدرتها على شراء كل ما تريد في «واشنطن»، وأن المال وحده عصب السياسة، وهي نظرة ـ لسوء الحظ ـ قصيرة المدى!!

وأصبح «بندر» بعد ذلك سفيرا لبلاده في الولايات المتحدة الأمريكية، وقائما على شبكة ضخمة من العلاقات الحقيقية أو المتصورة، وطرفا في كثير من الحكايات والمغامرات، وعلى نحو ما فقد نشأت علاقة «من نوع ما» بينه وبين أسرة «بوش» الأب والابن، ومع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وبالضرورة مع بقايا مجموعة «السافاري»، وكان اسم «مبارك» واردا بشدة في كثير من الروايات والحكايات!!



وفي اليوم التالي لذلك العشاء مع الأمير «بندر» ـ جاءني الصحفي الشهير «چاك أندرسون» لفنجان شاي في كافيتريا فندق «ماديسون»، وسمعت منه عن ضغوط يمارسها عليه نائب الرئيس («بوش» الأب) في البيت الأبيض ليتوقف عن نشر مقالاته عن «مبارك»، وكلها تدور حول صلات الرئيس المصري بالسيد «حسين سالم»، وشركته لنقل السلاح، وعن قصص أخرى ذاعت وشاعت في ذلك الوقت، ولا أدعي ولا أعتذر إذا قلت إنني في ذلك اللقاء مع «چاك أندرسون» حاولت إقناعه بالتخفيف فيما ينشر عن «مبارك»، لأنه قد يؤثر على صورة الأوضاع في مصر في وقت نحتاج فيه إلى حُسن نية العالم في النظر إلى أحوالها، ذلك رغم إحساس يلح عليَّ بالقلق في إمكانية أن تتجاوب الأماني مع الحقائق!!

وفي اليوم الثالث في «واشنطن»، قضيت معظم النهار بما فيه الغداء في جريدة «الواشنطن بوست» وسط جمع من محرريها، والكلام كله دائر عن مجموعة القوة الجديدة في الشرق الأوسط.

وسمعت الكثير ولا أخفي أن بعضه كان ثقيل الوطأة.



وعُدت إلى القاهرة ومرت شهور، ثم تصادف وجودي ذات يوم في ردهة فندق

«شيراتون» في انتظار ضيف قادم من «لندن»، انتظرته للترحيب به في الفندق الذي حجزت فيه لإقامته.

وفجأة وسط الداخلين والخارجين في صالة الفندق لمحت وجها لرجل أعرفه، واعترضت طريقه قائلا له:

«چنرال «عويسي»... ماذا تفعل في القاهرة؟!!».

وكان الرجل بالفعل هو الچنرال «علي عويسي» (قائد القوات البرية في إيران على عهد الشاه «محمد رضا بهلوي»، والمساعد الخاص العسكري للشاه، والحاضر دائما بقربه كل مساء في قصر «نياڤاران»)، وقد عرفت الرجل والتقيته عدة مرات في «طهران»، خصوصا أثناء زيارة كنت فيها ضيفا على السيناتور «حسين مسعودي» (رئيس مجلس الشيوخ وقتها، وصاحب جريدة «إطلاعات»، والصديق المقرب من شاه إيران، الذي التقيته خلال تلك الزيارة ثلاث مرات في أسبوع واحد).

والآن وبعد سنوات من سقوط الشاه، وصعود الثورة الإسلامية، كان الچنرال «علي عويسي» موجودا في القاهرة، ونازلا في فندق «شيراتون» مرتديا ملابس مدنية؟!!

وبدا لي الچنرال «عويسي» مرتبكا ـ على نحو ما ـ وإن كان قد قال لي بسرعة: «إنه في زيارة خاصة إلى القاهرة، ولا يريد لأحد أن يعرف عن وجوده، وإنه الآن في طريقه إلى اجتماع مهم، ثم إنه يريد أن نلتقي فيما بعد، خصوصا وأنه بلا أصدقاء في القاهرة غير هؤلاء الذين سوف يجتمع بهم الآن، واتفقنا على موعد للقاء بعد الظهر في مكتبي!!



وبالفعل جاء الرجل، ولم يكد يجلس أمامي حتى بدأ يعاتبني على بعض ما ورد في كتابي عن الثورة الإيرانية «عودة آية الله»، ورأيه أنني تعاطفت مع نظام الثورة، وهو واثق أن هذا النظام لا مستقبل له في إيران، وأنه سوف يسقط يقينا.

ودار بيننا جدل طويل، وسألني الچنرال «عويسي»، والحديث بيننا جارٍ والاختلاف ظاهر:

ـ هل من مصلحة بلادكم (مصر) أن يحكم نظام الثورة الإسلامية، ويستقر في إيران؟ ـ ثم أضاف الچنرال «عويسي»: «أن رئيسكم «مبارك» نفسه يدرك خطر الثورة الإسلامية في إيران، وهو مصمم على أن لا يسمح لنظامها بالبقاء أو بالاستقرار في «طهران»، وأن أمراء السعودية والخليج يشجعوه ويسندوه في كل ما يستطيع القيام به» ـ ثم يسألني «عويسي»: «هل أرى لمصر سياسة غير تلك التي يقررها رئيس الدولة في مصر؟!!».

وقلت:

ـ إنه يعرف أن اهتمامي بإيران قديم منذ كتبت أول كتاب لها عن ثورتها تحت قيادة «مصدق» (إيران فوق بركان)، كذلك فهو يعرف أنني من أنصار علاقات طبيعية وودية مع إيران مهما كان النظام الذي يحكمها، وذلك عن اعتقاد لديَّ بأن الشرق الأوسط فيه ثلاث دول مؤثرة هي: مصر وإيران وتركيا، وأن هذين البلدين ـ إيران وتركيا ـ بالتحديد هما الجوار الآسيوي ـ والأوروبي الجغرافي مع آسيا وأوروبا، وهما في واقع الأمر سقف العالم العربي!!

وراح الچنرال «عويسي» يجادل حول طبيعة النظام الثوري في إيران، وأنه سوف يكون خطرا كبيرا على العرب، وسوف يسعى إلى تصدير الثورة لهم، وأن عددا كبيرا من دول المنطقة ـ أسماها وأضاف إليها مصر على استعداد للعمل المباشر ضد ذلك النظام، لكنه لا يستطيع أن يخوض في التفاصيل لأنها «أسرار عُليا».

وراح الچنرال «عويسي» يتحدث عن الموقف في المنطقة العربية، وكيف أنه يبرر التدخل العسكري ضد النظام الإسلامي في «طهران»، لأن هذا النظام لا يقف في أطماعه عند حد.

وأظن أن الچنرال «عويسي» شطَّ فيما قال إلى درجة أنه نسب إلى «عملاء» للثورة الإسلامية أنهم دبروا موت الشاه على مائدة الجراحة في مستشفى مصري، في حين

أن الرجل مات بالسرطان، وأن هذه الثورة أيضا كانت وراء اغتيال الرئيس «السادات»، وقال منفعلا في إحدى اللحظات:

ـ «ألا تلاحظ أن تنظيما إسلاميا معاديا هو الذي رتَّب اغتيال «السادات»؟!».

واستخلص «عويسي» العِبَرْ قائلا:

ـ «المنطقة كلها سوف تكون تحت رحمتهم إذا واصلوا اغتيالاتهم، ولا مفر من العمل العسكري!!».

ولفت إلحاح الچنرال «عويسي» على العمل العسكري نظري فقلت: «إن الجيش المصري لا يستطيع عمليا أن يشارك في أي عمل مسلح ضد إيران»!!

وكان رد الچنرال «عويسي»: أنت تتصور أن العمل العسكري لابد أن تقوم به الجيوش، وتلك أحوال تغيرت الآن.



ولم تلبث إلا أسابيع حتى وصل إلى القاهرة صديق صحفي قديم وهو «رولاند إيڤانز» الذي يكتب عامودا أسبوعيا شهيرا في «الواشنطن بوست» بالاشتراك مع زميله «نوڤاك»، وجاء «إيڤانز» يزورني وإذا هو قادم لمتابعة قصة يتصور أنها سوف تنفجر في أي وقت، ففي معلومات «إيڤانز»:

«أن هناك تخطيطا لعمل مشترك عربي لتدخل عسكري عربي في إيران، وأن هذا العمل سوف ينطلق عبر مضيق «هرمز» من سلطنة «عُمان» لإنزال قوات وأسلحة على الشاطئ الإيراني على الجانب الآخر من الخليج.

وكان «رولاند إيڤانز» واثقا من مصادره إلى درجة أنه كان يحمل معه اسم المَسئول المصري المكلَّف بالإشراف على الجانب العربي من العملية، وأضاف «إيڤانز»: أنه يبدو من معلومات لديه عن اجتماعات عُقِدت في «لانجلي» Langely (مقر المخابرات المركزية الأمريكية) أن هذا المسئول المصري ليس متحمسا للعملية، لكن «مبارك» سوف يفرض عليه أن ينفذ الأوامر!!

ثم قلَّب «رولاند إيڤانز» أوراق مفكرته وسألني:

ـ من هو البريجادير المحجوب؟!

ولم أستطع تبين قصده، ثم عاد للنظر في مفكرته، وقال:

ـ «عبد السلام الـ ... »!!

وأدركت من يقصد، وسألته إذا كان يقصد «محمد عبد السلام المحجوب»، وهو وقتها مسئول رفيع المستوى في المخابرات المصرية، ورد بسرعة قائلا: نعم هذا هو!!

وبقي «رولاند إيڤانز» في مصر وفي المنطقة العربية حولها قرابة عشرة أيام، ثم عاد إلى «واشنطن» وآخر ما قاله لي:

«إن خطة الغزو كما يظهر له ـ جرى إجهاضها aborted».

....

....

[وفيما بعد سألت اللواء «عبد السلام المحجوب»، وكان قد أصبح محافظا ناجحا للإسكندرية ووزيرا للحكم المحلي عن القصة، وإذا هو يؤكد خطوطها العريضة دون دخول في التفاصيل، لأن هذا النوع من العمليات لا يُذاع إلا بترتيبات خاصة، وعلى أي حال فإنه مما هو واضح:

■ أنه بالفعل جرى وضع خطة شاركت فيها أجهزة عربية لغزو إيران بتمويل سعودي مع جماعات إيرانية لاجئة في باريس، بعضها تابع للسيد «شاهبور بختيار» (آخر رئيس وزراء الشاه ومعهم جماعات مشايعة للأميرة «أشرف بهلوي»، وهي الشقيقة التوأم للشاه).

■ وبالفعل كان التمويل جاهزا، والأسلحة كذلك.

■ وبالفعل كان الاتفاق الأصلي أن يتجمع الرجال والسلاح في «عُمان».

■ وبالفعل كان للسياسة المصرية دور نشيط في العملية.

■ وبالفعل فإنه ـ «عبد السلام المحجوب» ـ كُلِّف بمسئولية معينة ضمن هذه السياسة.

■ وبالفعل فإن «عبد السلام المحجوب» سافر إلى «عُمان» وقصد إلى شواطئها الشمالية يستطلع.

■ وبالفعل فإنه درس الخطة، لكنه توصل بالاستكشاف العملي إلى أن تنفيذها مستحيل، لأنه ليس هناك على الجانب الإيراني استعدادات كتلك التي تتحدث عنها «جماعة باريس».

■ وبالفعل فقد صدر له الأمر بأن يسافر إلى «واشنطن»، وأن يلتقي هناك بخبراء وكالة المخابرات المركزية، بغرض التنسيق وتذليل العقبات.

■ وبالفعل فإنه حضر اجتماعات في «لانجلي» (مقر وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في ضواحي «واشنطن»)، رأسها مدير الوكالة بنفسه، وقد أبدى «المحجوب» فيها شكوكه في إمكانية نجاح العملية، ووجَّه إليه مدير المخابرات المركزية الأمريكية سؤالا مباشرا:

«هل اعتراضك على العملية سياسي أو هو فني؟! ـ قل لنا بصراحة؟!!».

وقال «المحجوب»:

«إن السياسة ليست من اختصاصه لأن قرارها عند غيره، لكنه يتحدث عن التنفيذ العملي لخطة الغزو، وهو لا يرى فرصة لنجاحها على الأرض، لأن الطرف الإيراني ـ في باريس ـ يتكلم بما هو خارج قدرته، وهو يعتمد على تحرك «قبائل بختيار»، وهم ـ طبق معلوماته ـ لن يشتركوا!!».

ثم قال:

ـ «العملية على هذا النحو ليست لديها فرصة للنجاح على الأرض، وسوف تكررون بها ما جرى في خليج الخنازير في «كوبا»، حين اعتمدتم على

المعارضين لـ «كاسترو»، ينتظرون قواتكم على الشواطئ، وفي ساعة الجد لم تجدوا أحدا!!».

وعند التجربة العملية فقد ظهر أنه ليس هناك على الشاطئ الإيراني من خليج «هرمز» من ينتظر الرجال القادمين للمساعدة، ولا السلاح المكدس للقتال، ثم إن زعماء قبائل «البختيار» الذين يفترض أن يقودوا الغزو ضد نظام الثورة الإسلامية ليست لديهم نية المشاركة فيما يجري تدبيره.

وكتب «عبد السلام المحجوب» تقريره، وكان الرد، نقله محافظا للإسكندرية!!



ومرت سنوات والسياسة المصرية تشارك بنشاط في عمليات لا مبرر لها ضد نظام الثورة الإسلامية في «إيران».

ثم جرى أن تقابل «مبارك» في «چنيف» مع الرئيس الإيراني الإصلاحي الدكتور «محمد خاتمي»، وكان الظن أن العلاقات بين البلدين سوف تتحسن.

وكان الدكتور «خاتمي» صديقا عرفته عن قُرب في الأيام الأولى من الثورة الإيرانية، وكنت في «إيران» أرتِّب لكتاب «عودة آية الله»، وسمع «خاتمي» بوجودي حين قصدت إلى «طهران»، وهو مُفوَّض بمهمة في إقليمه «راشت»، وإذا هو يسارع بالمجيء إلى «طهران» ليلقاني آخر يوم من زيارتي لها، ويجلس معي في حوار تواصل حتى الفجر!

وظللنا على علاقة ود حتى أصبح رئيسا للجمهورية الإسلامية، وحتى التقى بـ «مبارك» في «چنيف»، ثم اتصل بي مبديا تفاؤله من احتمال عودة «علاقات طيبة بين أهم بلدين في الشرق الأوسط»، وقال لي «خاتمي» في رسالة حملها إليَّ مبعوث له:

«إنه وجد مبارك رجلا قابلا للمناقشة، وأنه سأله عن سبب استمرار قطع العلاقات مع «إيران»، وأن «مبارك» أجابه «بأن إيران ترعى عمليات إرهابية في مصر وفي غيرها».

وقال لي «خاتمي» في رسالته:

«إنني قلت للرئيس (يقصد «مبارك») أرجوك أن تحدد لي عملية إرهابية ولو واحدة في مصر رعتها إيران، وسوف أقوم بالتحقيق فيها، وأبعث إليك بنتائجه».

ومرت سنوات، وترك «خاتمي» منصبه بعد ثماني سنوات دون أن يتلقى ردا على ما طلب.



وكان «خاتمي» دائما يبدي تشوقا لزيارة مصر، وشجعته على زيارتها.

وأثناء وجوده في مصر دعوت الدكتور «محمد خاتمي» إلى غداء في بيتي الريفي في «برقاش»، ودعوت معه مجموعة تزيد على ٢٥ من المفكرين والكُتَّاب المصريين يلتقون بمثقف إيراني تولى الرئاسة في «إيران» ثماني سنوات.

ثم حدث حين جاء «خاتمي» أننا جلسنا بمفردنا أولا في ركن بعيد، لأنه أراد أن يحدثني عن لقائه بالأمس مع الرئيس «مبارك».

وفوجئت أثناء روايته عن حديث بين رئيس إيراني سابق ورئيس مصري مازال في السلطة أن «مبارك» سأل «خاتمي» عن «كيف تتحملون رئيسا «مختلا» مثل «محمود أحمدي نجاد» (الرئيس الحالي لإيران)؟!!

وفوجئ «خاتمي» بكلام ليس من شأنه ـ ولا من واجبه ـ أن يسمعه عن خلفه، ذلك أن الرئيس «مبارك» قال لـ «خاتمي» مشيرا إلى «نجاد»:

«هذا الرجل غير طبيعي، يصيح ويصرخ طول الوقت، هو يحاول أن يقلد «جمال عبد الناصر»، هل تريدون «عبد الناصر» جديد في إيران؟!!

وكان «خاتمي» متحيرا، ليس فقط فيما سمعه عن «نجاد»، ولكن أيضا عن «عبد الناصر»!!

الفصل السادس عشر

مسألة «أشرف مروان» !!

كانت العلاقة بين الرئيس «حسني مبارك» والدكتور «أشرف مروان» ـ وثيقة فيما بدا لي، وكان ما لفت نظري مبكرا إلى أن هذه العلاقة بين الاثنين أبعد من حدودها الطبيعية ـ مشهد في مكتبي في شهر مارس سنة ١٩٧٤، وكان «حسني مبارك» قائدا للطيران، و»أشرف مروان» مديرا لمكتب الرئيس للمعلومات، وكان «أشرف مروان» يزورني مثل آخرين غيره حاولوا ـ تصفية الأجواء، وإعادة العلاقات بين الرئيس «السادات» وبيني، (وكان الخلاف بيننا قد احتدم وابتعدت عن «الأهرام» بعد أن عارضت سياساته «بصراحة» في مجموعة مقالات نُشرت في «الأهرام» ثم نشرتها فيما بعد في كتاب مستقل بعنوان «عند مفترق الطرق».

وأثناء وجوده في مكتبي ـ ذلك اليوم من مارس سنة ١٩٧٤ ـ قال لي «أشرف مروان» ضمن ما قال «إنه سوف يذهب ـ غدا ـ إلى ليبيا لمقابلة «القذافي»، وشرح لي داعيه للرحلة، ولم أتحمس لما سمعت، فقد كان ملخصه أن الرئيس «السادات» يرغب أن «يقوم «الأخ العقيد» بشراء طائرة للرئاسة المصرية، لأنه يعتقد أن الوقت قد حان (بعد حرب أكتوبر) لتكون للرئاسة المصرية طائرة تليق بها كما هو الحال مع آخرين من رؤساء الدول العربية» (بالذات ممالك ومشيخات النفط).

وكان اعتماد «أشرف» في هذه المهمة على علاقة نشأت بينه وبين السيد «عبد السلام جلود» (رئيس وزراء ليبيا)، وكذلك رأى أن يكون «جلود» مدخله إلى إقناع «القذافي» بتمويل شراء طائرة رئاسية مصرية.



وفي مكتبي ـ ذلك الوقت من سنة ١٩٧٤ ـ و«أشرف مروان» يحكي عن مهمته

في ليبيا وجدته ينهض فجأة كمن تذكَّر أمرا، ويتصل بقائد الطيران الفريق «حسني مبارك»، ويخاطبه باسمه الأول: «حسني.. (هكذا بلا ألقاب) جهز طائرة من عندك للسفر غدا إلى «طرابلس»، وأريدك بنفسك على الطائرة».

ثم عاد إلى استئناف حديثه معي.

وبدت لي تلك الألفة بين الرجلين لافتة!!

....

....

(والذي حدث في شأن موضوع الطائرة الرئاسية أن علاقة «القذافي» بالرئيس «السادات» تدهورت فجأة ـ كالعادة ـ لأسباب يطول شرحها، ورفض «القذافي» أن تقوم ليبيا بشراء طائرة رئاسية لـ «السادات»، وعرف السيد «كمال أدهم» (مدير المخابرات السعودية) من «أشرف مروان» بالرفض الليبي، وقرر الملك «فيصل» (و«كمال أدهم» هو شقيق زوجته الملكة «عفت») ـ أن يكون هو صاحب هدية الطائرة الرئاسية، وقد كان!!

....

....

وعندما وصل الرئيس «مبارك» إلى رئاسة الجمهورية، وبعد انقضاء مدة الرئاسة الأولى والثانية، كانت الطائرة الرئاسية (هدية السعودية) قد تخلَّفت عما استجد على الطائرات الملكية والرئاسية من مظاهر الأبهة والترف، خصوصا بعد ذلك الفيض المنهمر من ثروات النفط!! ـ وجرت مفاتحة «القذافي» مرة أخرى، وكانت العلاقات قد تحسنت، والظن أن هذا التحسن في العلاقات يكفي لإقناع «القذافي» أن تشتري «ليبيا» طائرة جديدة للرئاسة المصرية، وكذلك كان!!

وحدث أن «الديكور» الداخلي للطائرة الجديدة وهو من رسم المصمم الفرنسي الشهير «بيير كاردان»، لم تجئ ألوانه متوافقة مع ذوق من يعنيهم الأمر

في القاهرة، وبالفعل تم تغيير الديكور الداخلي للطائرة بألوان مختلفة تَلقى القبول!!).



وفي تلك السنوات ـ على طول السبعينيات ـ توثقت العلاقة بين الرجلين ـ «حسني مبارك» و«أشرف مروان» ـ وزادت قربا عندما أصبح «أشرف مروان» ضمن المسئولين عن مشتريات السلاح بعد اعتماد سياسة تنويع مصادره، ويلاحظ حتى من قبل ذلك أن الرجلين معا كانا قريبين بحكم الاختصاص من صفقة «الميراج» الليبية مع فرنسا (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤)، فقد كان «مبارك» باعتباره قائدا للطيران هو الرجل المسئول عما يجيء لمصر من تلك الصفقة، ثم إن عقد الصفقة قام به أساسا ضباط من سلاحه، قصدوا إلى باريس بجوازات سفر ليبية، (لكن الفرنسيين كانوا يعرفون الحقيقة)، وفي نفس الوقت فإن «أشرف مروان» وبمسئوليته في ذلك الوقت عن العلاقات مع ليبيا ـ لم يكن بعيدا عن التفاصيل.

....

....

ويستوقف النظر في تلك الفترة أن دخول «أشرف مروان» في قضايا التسليح، كان ظاهرا على مستوى القمة، فقد حضر اجتماعا رسميا للرئيس «السادات» مع وزير الخارجية الأمريكية «هنري كيسنجر»، وكان الاجتماع في بيت الرئيس «السادات» في الجيزة يوم ١٠ أكتوبر ١٩٧٤.

وتروي وثيقة رسمية من الوثائق السرية لوزارة الخارجية عنوانها «مذكرة عن مناقشة» ـ أن الاجتماع حضره من الجانب المصري مع الرئيس «السادات» كل من «إسماعيل فهمي» (وزير الخارجية) ـ و«محمود عبد الغفار» (وكيل الوزارة) ـ والدكتور «أشرف مروان» (الذي وصفته الوثيقة الأمريكية بـ «مساعد الرئيس للاتصالات الخارجية»).

Marwan: But you should start the contact.

Kissinger: They started it already.

Marwan: Shibib in New York -- you sat next to him once at a luncheon and he sent a message about it to Saddam Hussein.

Kissinger: We sent an approach through the head of our Interests Section to the Foreign Minister in Baghdad, and he said he wasn't ready.

Marwan: But he says it should be done through his Minister of Foreign Affairs.

Kissinger: When is he coming?

Marwan: In the next two weeks.

Kissinger: Tell him to come to the UN.

Fahmy: He has probably gone now.

Sadat: He's probably gone to Rabat.

Kissinger: Tell him either to come to New York or to suggest some other way for getting in touch with him.

Saudi Arms for Egypt

[Sadat and Marwan confer in Arabic.]

Sadat: We're talking about the arms deal with the Saudis. You say you'll be ready to talk to the King about applications for us. If it can be signed before December, we are ready to sign for $70 million this year.

Kissinger: We have the most extraordinary difficulty getting the Saudis to sign anything themselves. They've outraged our Protestant Ambassador by saying they want girls and money. They've never asked for themselves yet. They cover over, and it's totally amorphous. But I'll raise it with the King.

Marwan: The King will give it to Sultan, and Sultan is unhappy about the ammunition, which you now say will take 14 months to deliver.

Kissinger: [to Sisco] Joe, you work it out. What we need is an orderly [illegible] for.
[illegible]

[illegible] would be paid
[illegible]

[illegible] Defense Department [illegible]

Sisco: We can't do it. We need licenses.

Sadat: [illegible]

Marwan: The State Department should stay out.

Kissinger: But the Defense Department has to operate with fixed prices. Let me discuss it with Clements.

Cambodian Representation in the UN

On issue that's close to our hearts, Mr. President, but that you probably haven't heard about, is the issue of Cambodian representation. I know you must vote against it, but if your Ambassador could be sick on the day of the voting . . . [laughter]

Fahmy: And if your Ambassador could be sick on the day of the PLO vote . . . [laughter]

Kissinger: No, I've talked to the President [Sadat] on that.

Fahmy: There is flu in New York now, which they could both catch.

Kissinger: [to Sadat] He's a hard bargainer.

Sadat: No, it can be done. Yes, yes.

Fahmy: It is very dangerous for you and him to sit alone!

US Ambassador in North Yemen

Kissinger: The people in North Yemen expect a US ambassador.
[illegible] question
[illegible] thinking
[illegible] Damascus [illegible] of good

ومن الجانب الأمريكي الدكتور «هنري كيسنجر»، و«چوزيف سيسكو»، والسفير «هيرمان إيلتس» (سفير الولايات المتحدة في القاهرة)، و«بيتر رودمان» (من هيئة الأمن القومي الأمريكي).

وتحت عنوان فرعي يقول: «الأسلحة السعودية إلى مصر» يتضح (من المناقشة) أن السعودية عقدت صفقة أسلحة أمريكية لمصر بقيمة ٧٠ مليون دولار، وأن هناك وفدا سعوديا يتعاون حول الصفقة موجودا في واشنطن.

وفي الصفحة الثالثة من محضر المناقشة، تقول المذكرة:

«حوار جانبي يدور باللغة العربية بين الرئيس «السادات» و«أشرف مروان».

[ثم تستأنف المناقشة مسارها على النحو التالي:

«السادات»: نحن نتحدث مع السعوديين عن صفقة السلاح (التي يمولونها)، وأنت قلت لي إننا سوف نتحدث مع الملك في هذا الموضوع، وأعتقد أن الصفقة يمكن توقيعها قبل شهر ديسمبر، ونحن على استعداد للتوقيع أيضا في حدود سبعة ملايين دولار هذه السنة.

«كيسنجرس: إننا نجد صعوبة كبيرة مع السعوديين، ولا نستطيع أن ندفعهم إلى عمل شيء، وقد أزعجوا سفيرنا البروتستانتي المتدين، لأن كل ما يطلبونه هو «البنات» و«المال» girls and money، ولم يسألوا أنفسهم بعد ماذا عليهم هم أن يفعلوا؟! وهم يغطون على كل شيء، وسوف أثير هذا الموضوع مع الملك.

وهنا تدخَّل الدكتور «أشرف مروان» في المناقشة قائلا:

«مروان»: إن الملك سوف يحيل الموضوع إلى «سلطان» (يقصد الأمير «سلطان» وزير الدفاع)، و«سلطان» ليس سعيدا بمسألة الذخيرة التي يُقال لهم الآن أن تسليمها سوف يكون بعد أربعة عشر شهرا.

«كيسنجر» (موجها الحديث إلى «چوزيف سيسكو»): «چو».. اهتم بها الموضوع.

«مروان»: ألا يمكن قصر موضوع السلاح على شركات، دون تدخل للحكومة؟

(أي يجري التفاوض بين السعوديين وبين الشركات الأمريكية مباشرة بدون تدخُّل رسمي).

«سيسكو»: تلك مسألة صعبة لأن الأمر يحتاج إلى تصريح من الحكومة الأمريكية ببيع السلاح.

«مروان»: لكن نحن لا نريد أن يكون لوزارة الخارجية دور في موضوعات السلاح.

«كيسنجر»: عليكم أن تعرفوا أن وزارة الدفاع يتعين عليها في مسألة السلاح أن تتعامل على أساس أسعار مقررة ثابتة!!

....

....



وبعد اختيار «مبارك» لمنصب نائب الرئيس سنة ١٩٧٥، كانت أول مهمة كُلِّف بها أن يقوم بزيارة رسمية لـ«باريس» في يونية من تلك السنة ١٩٧٥، (أي بعد شهر واحد من توليه منصبه)، والهدف منها الاتفاق على شراء وتصنيع صواريخ فرنسية في مصر، وكان «أشرف مروان» مصاحبا لـ «مبارك» في تلك الزيارة (ولم يكن قد تولَّى بعد مسئولية هيئة التصنيع الحربي، ولكن دوره في قضايا التسليح كان يزداد ظهورا).

(والتفاصيل حول هذه الصفقة منشورة في المجلة المعتمدة لشئون الطيران في العالم Aviation Weekly عدد ١٤ يوليو ١٩٧٥).



وكرَّت السنين إلى أوائل الألفية الجديدة!!

ومع حلول سنة ٢٠٠٠ و«أشرف مروان» مقيم في لندن، بدأت الأخبار تتسرب من إسرائيل تلمِّح إلى أنه كان «عميل إسرائيل» الذي أخطر «الموساد» بتوقيت نشوب الحرب في أكتوبر سنة ١٩٧٣، وبين المعلومات أن الهجوم سوف يكون على

الجبهتين ـ المصرية والسورية في نفس الوقت، وظلت التسريبات من إسرائيل تظهر وتختفي، لكنها ليست غائبة عن الاهتمام العام لعدة سنوات.

ثم حدث في ذكرى ٦ أكتوبر (سنة ٢٠٠٥)، وهي مناسبة يقوم فيها رئيس الدولة عادة ـ «السادات» أو «مبارك» بعده ـ بزيارة ضريح «جمال عبد الناصر»، وفوجئ الرئيس «مبارك» على ما يبدو بأن «أشرف مروان» يتصدر مستقبليه على باب الضريح، وعند خروجه كان «أشرف مروان» الأقرب إليه بين مودعيه، ولاحظ بعض المحيطين بهما أن الرجلين تبادلا همسات لم تستغرق غير ثوانٍ، وانصرف «مبارك»، لكن بعض من كانوا بالقُرب منهما في البهو من «الضريح» إلى سيارة «مبارك» ـ التقطوا ـ أو كذلك تصوَّروا ـ من الهمس ما سمح لهم أن يفهموا أن «مبارك» يلوم «أشرف» أنه تعمَّد اليوم أن يظهر ملتصقا به طول وقت الزيارة، ثم إن «مبارك» ينصحه بالسفر فورا، لأن «الناس كلامها كثير»!!

وبالفعل فإن «أشرف مروان» عاد إلى «لندن» مع أول طائرة صباح اليوم التالي.



كانت التسريبات التي خرجت من لجنة الأمن والدفاع في «الكنيست»، ومن مجالس عسكرية سرية خاصة تشكلت للتحقيق فيها ـ شديدة الحساسية والخطورة، وهي باختصار أثر من آثار الصدمة التي واجهتها إسرائيل في الأيام العشرة الأولى من حرب أكتوبر ١٩٧٣ ـ فقد حدث وقتها أن إسرائيل شكَّلت لجنة تحقيق خاصة رأسها القاضي «أجرانات» لكي تبحث أسباب ما وقع وتحدد المسئولية عنه، وكانت النقطة المركزية في التحقيق هي: هل فوجئت إسرائيل أو لم تفاجأ؟! ـ وهل عرفت أو أنها لم تعرف؟! ـ وإذا كانت قد عرفت من مصدر سري، وقد عرفت فعلا، فلماذا تأخرت في الاستعداد ساعات حاسمة؟! ـ ولماذا؟! ـ ومن يتحمل الوِزْر؟!!

وكانت لجنة التحقيق الخاصة (وهي مُشكَّلة بقرار من رئيسة الوزراء «جولدا مائير»، وبطلب وضغط من الرأي العام) ـ قد توصلت إلى نتائج أعلنت ملخصا مقتضبا جرى إعلانه مع إجراءات عقابية طالت عددا من المسئولين، وبين ما اتخذ من إجراءات، توجيه لوم إلى وزير الدفاع «موشي دايان»، وإزاحة رئيس أركان الجيش

الإسرائيلي الچنرال «داڤيد بن أليعازار» من منصبه، وإحالة الچنرال «إيلي زائيرا» (مدير المخابرات العسكرية) إلى التقاعد.



ومع أن تحقيقات القضية وتفاصيلها بقيت في حيز الأسرار المكتومة، إلا أنه - وكالعادة - في إسرائيل وفي بلدان كثيرة غيرها - فإن لجنة «أجرانات» لم تستطع تكميم كل الأفواه، ولا حبس كل الأوراق، ولا وقف كل التداعيات، والسبب الرئيسي أن الخلاف ظل محتدما بين اثنين من الچنرالات الإسرائيليين الكبار أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣.

- الچنرال «زڤي زامير» (رئيس الموساد - أي المخابرات العامة الإسرائيلية).

- والچنرال «إيلي زائيرا» (رئيس آمان - أي المخابرات العسكرية الإسرائيلية).

ومؤدى الخلاف بين الاثنين أن رئيس الموساد «زامير» يصر على أنه أبلغ عن خطط ومواقيت وصلت إليه من مصدر مصري موثوق عن هجوم مصري - سوري، لكن رئيس المخابرات العسكرية - الچنرال «زائيرا» - في المقابل يصر على التشكيك في مصدر المعلومات الذي أبلغ الموساد (لم ينف وجود المصدر المصري ولم ينف دوره في الإبلاغ مسبقا، ولكنه قدَّر أن يكون عميلا مدسوسا على إسرائيل، أو عميلا مزدوجا، وشاهده الرئيسي أن ذلك المصدر المصري أبلغ إسرائيل بالساعة الخطأ في موعد الهجوم، أي أن إبلاغه عن موعد الهجوم في السادسة مساءً، بينما وقع الهجوم فعلا في الثانية بعد ظهر السبت ٦ أكتوبر).

وكذلك تعطَّل قرار إعلان التعبئة العامة في إسرائيل، ووقع تقصير في الاستعداد، وكانت كلمة «التقصير» بالتحديد هي عنوان تقرير لجنة «أجرانات».

وتحول الخلاف بين الرجلين إلى خلاف بين الجهازين: «الموساد» و«آمان»، وشكَّل ذلك نوعا من الشرخ داخل أجهزة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لم يعد في الإمكان تجاهله، وكذلك جاء تشكيل اللجنة الأمنية العليا بين الرجلين: «زامير» و«زائيرا»، وتوفق بين الجهازين: «الموساد» و«آمان» برئاسة النائب العام «مناحم

مازوز»، ومعه عدد من قيادات الجيش ومن خبراء الأمن، وإطلعت اللجنة على كافة الوثائق، بما فيها محاضر تحقيقات لجنة «أجرانات»، واستمعت إلى كل الشهادات، وبالطبع فإن الاسم الحقيقي للعميل المصري الذي حصل «الموساد» بواسطته على سر الحرب وموعدها جرى تداوله.

ثم توصلت اللجنة إلى قرارات لم تُعلن، لكنه ـ كالعادة مرة أخرى ـ بدأت عمليات التسريب، وضمن ما تسرب أوصاف لهذا العميل المصري ـ توصل بها أحد الباحثين إلى اسمه، وكذلك ظهر اسم الدكتور «أشرف مروان» بلا لبس أو غموض، وأخذت القضية منحىً جديدا لأن إذاعة الاسم أحدثت رجة وضجة داخل إسرائيل ـ أولا!!

وكانت الضجة تتركز على المسئولية عن كشف السر، لأن فيها إضرار «بصديق لإسرائيل»، وفيها عملية «فضح» سوف تجعل آخرين يترددون، طالما أن ما يفعلونه في السر يمكن أن يظهر في العلن!! ـ وكان مدير الموساد الچنرال «زامير» في حالة هستيرية، يخشى أن كشف المستور سوف يلحق ضررا كبيرا بقدرة إسرائيل على تجنيد عملاء لهم قيمة!!

وفي نفس الوقت فإن الچنرال «زائيرا» كان يرد باعتقاده أن العميل الذي أبلغ إسرائيل كان عميلا مزدوجا ـ لمصر أيضا، ولذلك فقد كان في حِلْ من الإشارة إلى اسمه!!

ووصل الصراع في حدته وعنفه إلى درجة أصبح معها مسألة حياة أو موت!!

ومنذ اللحظة الأولى فإن القضية ـ لأسباب عديدة ـ أثارت اهتمامي!!



ووقتها ـ ومنذ بدأت التحقيقات ـ كان الدكتور «عزمي بشارة» السياسي الفلسطيني المعروف، وهو من أقطاب «عرب الداخل»، لايزال عضوا في الكنيسيت، وأرسلت إليه عن طريق صديق فلسطيني مشترك أسأله إذا كان في مقدوره أن يبعث إليَّ بما يمكن أن يتوصل إليه من ملفات «الكنيسيت» فيما يخص الموضوع.

وتفضَّل الرجل واستجاب.

ومع أن معظم ما كان يدور حول القضية، كان يجري في لجنة الأمن والدفاع في «الكنيسيت» (وهذه لا يشترك فيها الأعضاء العرب) ـ إلا أن وجود الدكتور «عزمي» عضوا في المجلس، كان يعطيه بلاشك إمكانية وصول تتعدى إمكانيات غيره من «عرب الداخل».



والحقيقة أن الدكتور «عزمي بشارة» وصديقين غيره من عرب الداخل (لا يجوز البوح باسمهما، لأنهما مازالا في الداخل) ـ استجابا إلى ما طلبت وأكثر، وأضاف الجميع لما أرسلوا من الأوراق الأصلية، وهي باللغة العبرية، ترجمات لها بالعربية أو بالإنجليزية.

ولـم أكن بأمانة مستعدا لتصديق ما قرأت.

لكني ـ وبأمانة أيضا ـ لم أكن قادرا على تجاهله!!

فالقضية لم تعد تلميحات أو تسريبات تظهر في صحف، أو تنشر في كتب، وإنما القضية أكبر، وإلحاح الوقائع والتفاصيل فيها لا يمكن مقابلته بالصمت في مصر، وما دار حولها في إسرائيل ليس تكهنات صحف ولا إشاعات تتناقلها الروايات، وإنما في القضية اثنان من أشهر جنرالات إسرائيل، وهناك قضاة من المحكمة العليا، وهناك نائب عام إسرائيلي، وهناك جلسات سرية للجنة الأمن والدفاع في «الكنيسيت»، وهناك ملفات ووثائق، وبعض ما وصل إليَّ من ذلك كله أثار لديَّ كثيرا جدا من القلق!!

فلقد لمحت من بين الوثائق والملفات ـ مثلا ـ صور لمحاضر اجتماعات بين «أنور السادات» ونظيره السوڤيتي «ليونيد بريچنيف» أثناء زيارته السرية لموسكو في مارس سنة ١٩٧١، ومع أني لم أحضر تلك المحادثات، فإن الرئيس «السادات» بعث إليَّ كالعادة وقتها بالمحاضر الرسمية لها كما كتبها السفير «مراد غالب».

والآن أمامي ضمن الملفات السرية من داخل «الكنيسيت» صورة هذا المحضر

ـ نسخة من الأصل ـ ثم إن هناك صورا!! لعشرات الوثائق، وكلها صور من الأصل وليس مجرد معلومات تستند إليها (كأن رئاسة المخابرات الإسرائيلية تقرأ «على راحتها» أوراق الرئاسة المصرية)!!

ولم أكن في بعض اللحظات قادرا على تصديق ما أراه أمامي.



وفي تلك الفترة سألني أحد أصدقاء «مبارك» المقربين، (وهو بالمصادفة قريب مني بالسكن) ـ عن رأيي في هذه القصة والضجة المُثارة حولها، وقلت له رأيي وأضفت أنه يستطيع إذا وجد رأيي مناسبا أن ينقله إلى الرئيس، وهو في حِلْ من ذكر اسمي.

وكان ملخص رأيي: «أن كرامة البلد وسمعة «أشرف مروان» نفسه تتطلب تحقيقا رسميا مصريا في الموضوع، بواسطة هيئة رفيعة المستوى، تضم عناصر قضائية ـ وبرلمانية ـ على أن تمثل فيها المخابرات العسكرية والمخابرات العامة في مصر)، وظني أنه بدون ذلك لا تستقيم الأمور».

وقلت لصديق «مبارك» أيضا أن الموضوع شائك وهو كذلك معقد، لأن من أبلغ إسرائيل ـ بصرف النظر عن شخصيته ـ بموعد الهجوم على أنه الساعة السادسة مساءً لم يقصد تضليلها، لأن هذا الموعد كان هو ساعة الصفر المقررة فعلا في الخطة حتى يوم الثلاثاء ٢ أكتوبر، ثم وقع خلاف بين الفريق «أحمد إسماعيل» (وزير الدفاع المصري)، وبين اللواء «يوسف شكور» (قائد الجيش السوري).

وموضوع الخلاف أن القيادة المصرية كانت تفضل بدء العمليات في الساعة السادسة مساءً مع آخر ضوء، لكي تستفيد من مجيء الليل يحمي عمليات المهندسين في بناء الجسور.

وأما القيادة السورية فقد كانت تفضل الساعة السادسة صباحا مع أول ضوء، لكي تستعين بأشعة الشمس في مواجهة الدبابات الإسرائيلية على هضبة «الجولان».

وقد استحكم الخلاف بين القيادتين المصرية والسورية، وسافر الفريق «أحمد

إسماعيل» إلى «دمشق» سرا صباح يوم الثلاثاء ٢ أكتوبر لتسوية مباشرة مع القيادة السورية، ولم يتوصل الطرفان إلى حل، وتدخَّل الرئيس «حافظ الأسد» وتوصَّل مع القائدين «أحمد إسماعيل» و«يوسف شكور» إلى حل وسط، وهو اختيار الساعة الثانية بعد الظهر موعدا للهجوم.

والحل الوسط على هذا النحو يعطي القيادة المصرية ست ساعات عمل قبل الظلام الذي تريده لحماية بناء الجسور، كما أنه يعطى القيادة السورية ست ساعات من ضوء الشمس تنجز فيه اندفاعها الرئيسي على الهضبة، والشمس وراءها وفي مواجهة مدرعات الجيش الإسرائيلي.

والمسألة الحساسة أن الدكتور «أشرف مروان» سافر من مصر إلى «ليبيا» عن طريق أوروبا يوم ٢ أكتوبر، لكي يخطر «القذافي» بأن المعركة حلت، وساعة الصفر المقررة لها والموعد المعتمد لبدء العمليات هو السادسة مساءً، أي أن الدكتور «أشرف مروان» لم يكن في مصر عندما تغيرت ساعة الصفر من السادسة مساءً إلى الثانية بعد الظهر.

وهذه مسألة قد تثير التباسات لابد من جلائها، وإلا وقعت الإساءة إلى «أشرف مروان»، وهذا ظلم له ـ إلا إذا ثبت شيء آخر!!



وبعد أن لقي «أشرف مروان» ذلك المصير المأساوي الذي انتهت به حياته بالسقوط من شرفة شقته في الدور الرابع على الأرض في ساحة «كارلتون تيراس» ـ وبرغم أي أحزان شخصية وإنسانية ـ فقد كان يقيني أن المشكلة لا يمكن ـ ولا يصح ـ أن تنتهي إلا بتحقيق شامل، لكن الذي حدث أن الرئيس «مبارك» في جو مزدحم بالتقارير الواردة من إسرائيل وبالأخبار والشائعات ـ أصدر من جانبه إعلانا قرر فيه براءة «أشرف مروان»!!

وفي لقاء آخر مع «صديق مبارك»، قلت له «إنني شخصيا شديد الانزعاج من اتهام «أشرف مروان»، وشديد الحزن للمأساة التي انتهت بها حياته، لكن المسألة برمتها، ولكرامة البلد، ولسمعة الرجل، ولطمأنينة أسرته، تقتضي تصرفا مختلفا، أوله تحقيق

كامل في القضية»، وربما تماديت حين قلت له «إن الرئيس «مبارك» قلد بابوات روما على عهد البابا «أوربان الثاني» وأصدر صك براءة، ومع تقديري لشهادة الرئيس ولشهادات كل بابوات الڤاتيكان ـ فإن رئيس مصر لا يملك هذا الحق، وسوف تُعتبر القضية معلقة في السياسة وفي التاريخ، ولا يضع نهاية لها إلا تحقيق شامل ودقيق!!».

وكان حرصي شديدا على براءة «أشرف مروان»، مع تأكيدي بأن نتائج التحقيق وحدها هي صك البراءة الضروري الذي يزيحها إلى النسيان!!

وقلت أيضا: «إن «مبارك» يتصرف بما لا يملك عندما يستعمل سلطته للفصل في القضية»، وإذا كان في استطاعته من موقع الرئاسة أن يغلق الباب هذه اللحظة بقوة السلطة، فإن التاريخ له أبواب كثيرة إلى قرار الحقيقة أيا كان موقعه، مع الرجل أو عليه، رغم أنني واحد من الذين يدعون الله لأكثر من سبب أن تكون الحقيقة لصالح «أشرف مروان»!!

فالرجل إنسان ودود إلى آخر الحدود، ثم هو إداري تنفيذي أثبت كفاءة مشهودة أثناء إدارته لمكتب الرئيس «السادات» للمعلومات، ثم هو رجل أؤتمن على خزانة أسرار مكتظة بما فيها، ولقد قام في حياته بأدوار حساسة متعددة: مديرا لمكتب الرئيس للمعلومات، ورئيسا للهيئة العربية للتصنيع العسكري، وهو أيضا رجل يملك شبكة علاقات إنسانية وسياسية وعسكرية ومالية شديدة الاتساع، وكل ذلك يفرض أن تكون السجلات واضحة احتراما للمعنى العام، وإنصافا للمعنى الإنساني الخاص.



تظل في مسألة «أشرف مروان» واقعة أكتبها بحق التاريخ وحده، وهي واقعة جرت في لندن في شهر سبتمبر ٢٠٠٦.

في الصباح الباكر من أحد الأيام في ذلك الشهر، وكنت في العاصمة البريطانية، اتصل بي الصديق والمفكر العربي الدكتور «كلوفيس مقصود» يقول لي «إن السفير اللبناني في لندن «جهاد مرتضى» دعاه اليوم على الغداء، واللقاء مع عدد من

الدبلوماسيين العرب، وقد عرف السفير «مرتضى» منه (الدكتور «كلوفيس مقصود») أنني في لندن، وهو يرجو أن يدعوني إلى الغداء إذا لم يكن لديَّ ارتباط آخر، وأضاف «كلوفيس مقصود» أنه يتمنى لو قبلت دعوة السفير اللبناني ـ ويومها كان لديَّ على الغداء موعد أستطيع أن أتصرف فيه، وهكذا نزلت على ما طلب «كلوفيس»، واتصل بي بعد دقائق السفير «جهاد مرتضى»، يوجِّه لي الدعوة رسميا.

وعندما دخلت إلى بيت السفير اللبناني في حدائق «كينسجتون»، كان السفير «جهاد مرتضى» ومعه ضيفه الدكتور «كلوفيس مقصود» في انتظاري، ودخلنا مباشرة إلى قاعة الطعام، وهناك وجدت ستة من السفراء العرب بينهم السفير المصري في لندن وهو السفير «جهاد ماضي»، ووسط جمع السفراء العرب وجدت «أشرف مروان» واقفا وفاتحا يديه مرحبا، وقلت همسا: «أشرف».. لدينا كلام كثير!!».

وكان الغداء «دبلوماسيا عربيا» في كل تفاصيله، واستغرق أكثر قليلا من ساعة، ثم استأذنت من الجميع: «بأنني سأترك لهم الدكتور «كلوفيس مقصود» يتحدث معهم فيما يريدون، وقام معي السفير اللبناني يودعني إلى باب سفارته، ولمحت «أشرف مروان» يسير وراءنا، وعلى باب السفارة اللبنانية في لندن وقفنا، وقد جاءت سيارتي ولحقتها سيارته، وسألني «أشرف» إذا كان يستطيع أن يجيء معي، وقلت له بصراحة:

«إنه لا أنا ولا هو يستطيع أن يتصرف كما لو أنه لم يحدث شيء، فقد حدث شيء، وشيء كبير لا أستطيع أن أتجاهله معك، ولا تستطيع أن تتجاهله معي».

وقال مبتسما: أعرف.

وسألته والسفير اللبناني «جهاد مرتضى» لايزال واقفا معنا يتابع حوارنا:

ـ إلى أين نذهب؟! ـ بصراحة فأنا لا أريد اليوم أن أذهب إلى بيتك، ولا إلى فندق «الكلاريدج» ـ وإذن..

وقاطعني يقترح أن نذهب إلى فندق «الدورشستر».

وطلبت من سائق سيارتي أن يذهب إلى فندق «الدورشستر».

ولدقيقة ساد في السيارة صمت، قطعه بأن قال:

«لم نلتق منذ سنة ونصف، مرات عرفت أنك في لندن وترددت في الاتصال بك، وحين غالبت ترددي مرة سألت وإذا بك سافرت، لكن هذه المرة عندما عرفت من «جهاد» أنك قبلت دعوته على الغداء، طلبت منه أن يدعوني!!».

وقلت: «أنت لم تأت إلى القاهرة طوال هذه السنة والنصف، ولا أعرف إذا كنت ممنوعا من المجيء لها بطلب من الرئيس «مبارك» الذي نصحك بالسفر منها أثناء لقاءك معه في ضريح الرئيس «عبد الناصر»!!

وفوجئت بردة فعل «أشرف مروان» وبانفعاله في الرد، فقد قال:

ـ هو لم يطلب منّي أن أسافر كما يشيعون في القاهرة، وهو لا يستطيع أن يمنعني.

وحين سألت:

ـ ولماذا لا يستطيع؟! ـ ألا يملك سلطة...

ولم ينتظر أن أكمل كلامي، بل قال بحدة:

ـ هو لا يملك أي سلطة، وهو لا يستطيع، وبدوري قاطعته قائلا:

ـ «أشرف».. أليس هذا كلاما كبيرا؟!!

وكان رده هو موضع المفاجأة الحقيقية:

ـ هو لا يستطيع أقولها لك، لأنه يعرف أنني أستطيع تدميره.

والتفت إليه أدقق في ملامح وجهه، وكرر العبارة بالإنجليزية تلك المرة قائلا: I can destroy him.

اشرف مروان: وأستطيع تدمير غيره (ثم ذكر اسم اللواء عمر سليمان).

قالها ـ وكررها ـ وهو يمد سبابته إلى الأمام في تأكيد إضافي!!

وقلت: إنني أفضل أن نكمل حديثنا في «الدورشستر».

وعندما دخلنا إلى الفندق، قصدنا مائدة على الطرف، ولم نكد نجلس حتى سألته مباشرة: إنه لا داعي ليضيع وقته، فهو يعرف ما أريد أن أسأل فيه، وأنتظر الإجابة عنه!!

وسألني «أشرف»:

ـ هل تصدق أنني «جاسوس»؟!!

وقلت:

ـ إن هذا سؤال في غير محله، على الأقل ما نحن بصدده ليس مسألة تقييم شخصي، وإنما مسألة وقائع مذكورة في وثائق، وكلها يحتاج إلى كلام لا يحتمل اللبس، وليس مسموحا لأحد بتداخل المشاعر في تكييف القضايا.

وأنا أريد أن أسمعك بقلب مفتوح، وعقل مفتوح أيضا، ومقدما فإني أريد أن أصدق ما سوف تقوله لي.

ـ ما الذي تريد أن تسألني فيه بالضبط؟!

وقلت: «إنني أريده أن يعرف أن ما نُشر في الصحف الإسرائيلية لا يهمني كثيرا، وإنما تركيزي كله على ماهو في الوثائق الإسرائيلية، وما جرى تداوله في التحقيقات، سواء في لجان «الكنيسيت»، أو لجان التحقيق الخاصة، وبالذات تلك اللجنة التي رأسها «مناحم مازوز» النائب العام الإسرائيلي، فذلك محقق مدقق، قرأت الكثير عن كفاءته، وقد كان معه جمع من أبرز رجال القانون في إسرائيل.

وباختصار فإن مجمل المعلومات التي لا أشك فيها، ومن كل ما اطلعت عليه تؤكد أمامي عدة حقائق:

١ ـ أنه كان لإسرائيل في مصر «شخص» على مستوى يسمح له بأن يعرف.

٢ ـ أن هذا «الشخص» لم يقدم لها المعلومات فحسب، وإنما قدَّم لها صورا من أسرار البلد في لحظة شديدة الحرج من تاريخه.

٣ ـ أن هذا «الشخص» أخطرها مسبقا ضمن ما أخطرها به ـ بموعد قيام حرب أكتوبر، وساعة الصفر المقررة لعملياتها.

٤ ـ أن هذا «الشخص» قدَّم نفسه لإسرائيل في لندن سنة ١٩٧٢، وقد رتب له بعض من يعرفهم ويتصل بهم زيارة إلى عيادة الدكتور «إيمانويل هربرت»، وهي نفس العيادة ونفس الطبيب الذي قام بدور صلة الوصل بين الملك «حسين» (ملك الأردن) الراحل، وبين الإسرائيليين، وفي عيادة هذا الرجل وبمساعدة من سلطات إنجليزية نافذة، تمت لقاءات وجرت لقاءات ووقعت تفاهمات.

وإذن فإن هذا الطبيب وهذه العيادة لهما تاريخ سري راسخ.

٥ ـ « أن هذا «الشخص» عندما ذهب أول مرة إلى عيادة الدكتور «هربرت»، ورغم اتصالات مسبقة طلب موعده لطلب استشارة، وقد وصل معه ملف دخل به إلى سكرتيرة «هربرت»، وحمله معه حين دخل إلى حجرة الكشف الخاصة، وقدمه إلى الطبيب الذي فتحه ووجد بالفعل ورقة طبية على السطح، لكن الورقة التالية في الملف كانت محضر اجتماع سري بين الرئيس «السادات» وبين القادة السوفييت، وهو اجتماع مارس ١٩٧١، والذي اختلف فيه الطرفان حول طائرة الردع التي كان «السادات» يطلبها من السوفييت وهم يترددون.

وحين توقف الدكتور «هربرت» أمام هذه الورقة، وقال لزائره «هذه الورقة وُضعت خطأ في الملف، وهي لا تتصل به».

فإن هذا «الشخص» قال للطبيب: إن الورقة لم توضع خطأ، وإنما هي صميم الموضوع!!

وكانت تلك هي البداية، وبعدها جاء مدير الموساد الچنرال «زامير» بنفسه إلى لندن، و...

وقاطعني «أشرف مروان»: إذا كنت أقول إنه هو هذا «الشخص».

وقلت: إنني لم أقل، ولكنهم في إسرائيل قالوا، ولو كنت صدقتهم لما كان هناك داعٍ أن ألقاك، وأن أجيء معك إلى هنا، وأن أسألك ـ ثم أن أنتظر لأسمع منك جواباً؟!!

ومد «أشرف مروان» يده إلى الجيب الداخلي لـ: چاكتته، وأخرج منها ورقة ناولها

لي، وكانت قُصاصة من جريدة «الأهرام»، نشرت نص ما قاله الرئيس «السادات» في تكريم «أشرف مروان» عندما ترك منصبه في رئاسة الجمهورية، والتحق بالهيئة العامة للصناعات العسكرية، (وهي هيئة أنشأتها مصر والسعودية والإمارات العربية لتصنيع السلاح)، ونظرت في القصاصة ثم طويتها وناولتها لأشرف، وسألني: «ألا تكفيك شهادة «أنور السادات» حين يقول إنني قدمت خدمات كبيرة لمصر؟!!».

وقلت لأشرف صراحة: «إن ما قرأته منسوبا لـ «أنور السادات» لا يجيب عن سؤالي»، وأضفت: «أنه قبلي يعرف قيمة أي كلام مرسل مما يُقال في المناسبات، وعلى أي حال فإنه إذا رأى أن يكتفي به فهذا حقه، وأما بالنسبة لي فإنه ببساطة لا يكفي»، وأضفت: «إن ما نحن بصدده لا يمكن الرد عليه إلا بما هو واضح ومحدد ـ وقابل للإقناع!».

وبدا عليه الحرج وسألني:

ـ هل تتصور أن صهر «جمال عبد الناصر» جاسوس؟! ـ وأنت كنت أقرب الأصدقاء إليه وتعرفه؟!!

وقلت بصراحة: «دعني أكون واضحا معك، لا شهادة حُسن سير وسلوك من «أنور السادات»، ولا صلة مصاهرة مع «جمال عبد الناصر» تعطيان عصمة لأحد.. نحن أمام مشكلة حقيقية تقتضي وضوحا مقنعا حقيقيا».

وفجأة وقع ما لم أكن أنتظره، فقد أقبل «خالد عبد الناصر» ومعه ثلاثة من أصدقائه اللبنانيين، وهو يقول لأشرف ضاحكا:

«كلفناك كثيرا يا دكتور.. دعوتنا على الغداء ولم تظهر، وانتظرناك وطلبنا على حسابك كل ما أردنا».

وبدأ أشرف يشرح لي: الحقيقة أنني كنت دعوتهم على الغداء هنا، وعندما عرفت أنك سوف تكون في السفارة اللبنانية آثرت أن أطلب من السفير «جهاد مرتضى» (السفير اللبناني) أن يدعوني معك لألقاك، وحاولت الاتصال بـ «خالد» أعتذر له، ولم أستطع العثور عليه، واتصلت بمطعم «الدورشستر» أبلغهم أن «خالدا» وأصدقاءه ضيوفي، وعليهم أن يضموا حسابهم إلى حسابي!!

وقلت، والشبان الأربعة وأولهم «خالد عبد الناصر» يجلسون معنا: «إذن فقد كنت تعرف حين اقترحت أن تجيء إلى «الدورشستر» أن هناك من يتنظرك فيه».

وقال: «إن ذلك لم يكن ترتيبا مقصودا أو مدبرا، لكنه على أي حال يهمه استكمال حديثنا على مهل، ويقترح أن يمر عليَّ صباح غد في الساعة العاشرة صباحا، ثم نذهب معا للمشي في حديقة «هايد بارك»، ونتحدث بالتفاصيل فيما أريده، وفي جو مفتوح نضمن أن لا أحد يتسمَّع علينا فيه».

....

....

وصباح اليوم التالي وقبل الساعة العاشرة صباحا بخمس دقائق خرجت من باب فندق «الكلاريدچ» إلى الرصيف شارع «بروك»، أنتظر «أشرف مروان» لكي نذهب معا إلى حديقة «هايد بارك»، وهي قريبة مني عبر شارع «سوث أودلي»، وفي العاشرة بالضبط وصلت سيارة «أشرف»، ونزل سائقها يقدم نفسه على أنه «أحمد» السائق الخاص للدكتور «أشرف مروان»، ولديه رسالة شفوية:

«إن الدكتور أصيب صباح اليوم بنزيف اضطره للذهاب إلى المستشفى، على أنه سوف يتصل به مساء اليوم في الساعة الخامسة لكي نحدد موعدا آخر».

ولم يتصل بي «أشرف مروان».

ولم أتصل به.

حتى سمعت بالنهاية المأساوية والحزينة التي انتهت بها حياته!!

□ □ □

وفي كل الأحوال فقد أصبح الآن مؤكدا أن إسرائيل كان لها في مصر جاسوس على مستوى عال، وأن هذا الجاسوس أبلغها بما كان محظورا إبلاغها به، حتى ولو كان الإبلاغ عن يوم الهجوم، (وحتى لو اختلفت الساعة).

وهذا الجاسوس ـ أيا كان ـ لم يكن عميلا مزدوجا، فليست هناك ورقة واحدة في

رئاسة الجمهورية ولا في المخابرات العامة تحتوي إشارة عن نشاطه، وهذه نقطة حرجة.

وكان وجود مثل هذا الجاسوس ظاهرا حتى في أول رسالة بعثت بها رئيسة وزراء إسرائيل «جولدا مائير» إلى الرئيس الأمريكي «ريتشارد نيكسون» وذلك قبل أن تنشب العمليات بعشر ساعات على الأقل، ولذلك فإنه من الحيوي أن يعرف كل مصري من هو؟! ـ ولماذا؟! ـ وكيف؟!!

الفصل السابع عشر

ماذا نعرف عنه ؟!!

كان تعبير الرجل الذي لا يعرفه هؤلاء الذين يظنون أنهم يعرفون عنه كل شيء ـ حاضرا معي أحد أيام نوفمبر سنة ١٩٩٨، وكنت فيه على موعد في مؤسسة «هاربر كولينز» على مدخل الطريق ٤ الخارج من لندن، متجها إلى «وندسور» و«أوكسفورد». وكان موعدي هناك لاجتماع يبحث قائمة خاصة بالكتب التي تنشرها المؤسسة مع بداية الألفية، وهي قائمة أعدتها مجموعة عمل من مديري النشر في الأقسام المختلفة لـ «هاربر كولينز».

وعلى غير ترتيب مسبق جاءت ـ «چوانا» سكرتيرة المدير العام للمؤسسة ورئيس مجلس إدارتها «إيدي بل»، تدعوني إلى لقائه، ومشيت معها نحو مكتبه، وهو قريب من قاعة الاجتماعات التي كنا فيها، وتطل مثلها على الشرفة الدائرية لصحن المبنى، المغطاة بالنباتات المتسلقة تكسو كل جدرانها من الدور السادس إلى الدور الأرضي.



وعندما دخلت مكتب «إيدي» كان أمامه ملف سميك مربوط بشريط محيط به يمسك أوراقه رزمة واحدة لا تنفرط.

وقال «إيدي بل» وهو يشير إلى الملف:

«لدينا مشكلة تصورنا أنك قد تستطيع مساعدتنا في حلها ـ لأنها خاصة بالرئيس «مبارك»!».

وراح «إيدي» يشرح المشكلة:

«أحد الصحفيين الأمريكيين (ذكر اسمه)، عمل مراسلا لجريدته في القاهرة

عدة سنين، واقترح علينا أخيرا أن يكتب كتابا عن «مبارك»، وقبلنا اقتراحه، ووقعنا معه عقدا، ودفعنا له مقدم أتعاب، وعاد (المراسل) إلى القاهرة، فقضى ثمانية أشهر يجمع المعلومات، ويقابل المصادر، ويتقصى الروايات، ثم كتب نصا أوليا عرضه على هيئة التحرير، لكن الهيئة لم تر في الكتاب مادة كافية تصلح للنشر عن شخصية مهمة في العالم العربي، وبدا ما سمعته مما لا دخل لي به، لكن «إيدي بل» أضاف:

وفي هيئة التحرير طلبوا من (المراسل) أن يراجع ما كتب، وأن يُعيد كتابة نصه، (وقرروا أن يضيفوا إلى المبلغ الذي صُرف له) ليبحث أكثر ويتوسع بزيادة مواد تجعل الكتاب أكثر جاذبية لقارئ دولي (إنجليزي ـ أمريكي ـ بالدرجة الأولى)، وحاول (المراسل) وقدم نصا جديدا، ولكن ما فيه للمرة الثانية لم يزد كثيرا عما كتبه في المرة الأولى، وكان في مقدورنا صرف النظر عن الموضوع كله، ولكن المشكلة أننا استثمرنا أموالا فيه، ثم إننا سبق وكتبنا إلى السفارة المصرية هنا، وإلى السفارة البريطانية في القاهرة نطلب منهما المساعدة على تسهيل مهمته، وبالفعل رتبوا له مقابلة «مبارك» وأفراد من أسرته، وآخرين من حاشيته، وعدد من الذين عرفوه، وتعاملوا معه في مراحل حياته المختلفة، ومعظم ذلك مسجل على أشرطة، كما أن هناك ـ إلى جانب النص المكتوب ـ مئات الصفحات من المذكرات والوثائق التي اعتمد عليها، لكن ذلك كله لم يساعد على مخطوطة كافية لكتاب مقروء (readable)».

أضاف «إيدي بل»: «أنه حاول الإطلاع على المكتوب بنفسه، ولم يستطع أن يواصل القراءة فيه بعيدا».

أضاف: «وقد توصلنا إلى اقتراح نريد طرحه عليك، وهو أن نضع تحت تصرفك هذا النص، وكذلك تسجيلات مقابلات صاحبها ومذكراته، ثم تقوم أنت بأي جهد تراه لتجديد الكتاب، وفي هذه الحالة سوف نطلب منك إشارة رقيقة في المقدمة إلى مَنْ قام بالعمل التحضيري لمشروع الكتاب، وأظن أنك تقبل ذلك!».

ولم أكن في حاجة إلى إطالة التفكير، وإنما قلت صراحة لـ «إيدي بل»: «إن لديّ على الفور أسبابا كثيرة للاعتذار!!».

■ أولها: أنني لم أكتب من قبل «قصة حياة» لأحد، ولم أفعل ذلك حتى مع «عبد الناصر»، وإنما كان كتابي عنه The Cairo Documents مركزا على صداقاته الدولية، وعلى عصر العمالقة الذي عاش فيه، ثم إنني لم أفعل ذلك مع «السادات»، وإنما كان كتابي عنه مركزا على خريف سنة ١٩٨١ ـ «خريف الغضب» Autumn of Fury، وتحديدا مشهد مأساة اغتياله.

أي أن كل كتبي باللغة العربية أو الإنجليزية كانت عن مراحل أو وقائع، وليست عن أشخاص.

■ والسبب الثاني أن السير الشخصية (Biography) تحتاج إلى تجرد وحياد، وذلك قد يتوافر لمؤرخ، لكنه يصعب إنسانيا أن يتوافر لصحفي، وصحفي له موقف، وهذا ثاني أسبابي للاعتذار.

■ هناك سبب ثالث نفسي أكثر منه عملي، وهو أن القبول بمثل هذه المهمة قد يقتضي مني طلب مقابلة «مبارك»، أو بعض المحيطين به، وهو ما لا أريده لأسباب تخصني، بينها حرصي على الاحتفاظ بمسافة من السياسة المصرية الجارية!!



وللحق فإن «إيدي بل» لم يواصل إلحاحا وإنما أبدى تفهما، لكنه لم يستطع صرف النظر عن مشروع الكتاب بأسره، وقد سألني في محاولة أخيرة «إذا كان لديَّ مانع من قراءة المواد الجاهزة، وإبداء رأي في إمكانية استكمالها، إذا وجدت بعد قراءة النص أن لديَّ ما أقترحه!!».

ولم أستشعر لدي «مقاومة» لهذا الاقتراح، بل لعلي ببعض «خصائص» المهنة كنت مهيأ له، وطلب «إيدي» من سكرتيرته أن توضع قاعة الاجتماعات الملاصقة لمكتبه تحت تصرفي اليوم وغدا، بما يوفر لي فرصة القراءة الهادئة، وأن تجيء إليَّ بالنص المكتوب، والصندوق الذي يحوي ما يتصل بها من الأوراق مثل محاضر وشرائط ومذكرات جمعها (المراسل) الذي كتب كتابه مرتين!!

وما بين الحادية عشرة صباحا إلى الرابعة بعد الظهر جلست في قاعة الاجتماعات، منكبا على القراءة، وعلى الاستماع إلى مقاطع من التسجيلات.

وخرجت إلى مكتب «چوانا» أعيد إليها ما عندي، ولكنها قالت «إن رئيسها لايزال في مكتبه، وقد يهمه أن يراني ليسمع مني، ودخلت إليه، ولم يترك «إيدي» لي فرصة، بل سألني إذا كنت وجدت حلا، وهززت رأسي نفيا، وقلت: «إن الرجل (أقصد المراسل) بذل جهدا خارقا، لكنه أعطى نفسه مهمة مستحيلة!!».

وسألني «إيدي» عما أعنيه، وقلت: «إن الصورة هنا على الورق مماثلة تماما للصورة كما تظهر هناك على الأرض، وليس في مقدور الرجل ـ إنصافا له ـ غير أن يعرض ما رأى، إلا إذا طلبت منه ما هو خارج طاقته!!

وسألني «إيدي بل»: «هل يمكن أن يكون ما هو مكتوب هو كل ما هناك «على الأرض»؟!» وقلت تأكيدا وإنصافا للرجل: «على الأرض ـ هو كل ما هناك!!».



وفيما بعد فكرت طويلا في المسألة، وكان مؤدى ما توصلت إليه أن النص الذي قرأته ليس كل القصة، ولكنه ما يبدو للرائين منها، لأن بطل القصة (أي «مبارك») سواء ـ للأحسن أو للأسوأ ـ لم ينس أثرا حيث ذهب، ولم يترك بصمة حيث تصرف، ولم يوقع على ورقة إلا إذا كانت مرسوما بقانون سوف يُعلن للناس، ولم يسمح بتسجيل محضر لأهم اجتماعاته، بل أجراها جميعا على انفراد، وفي الغالب الأعم فإن تصرفاته الرئاسية كانت شفوية يصعب الحصول عليها، وتجميعها، ومضاهاتها، ودراستها!!

وهنا يصدق التعبير بأن من يتصورون أنهم يعرفون كل شيء عنه ـ بظاهر ما رءوا كله ـ هم في الواقع لا يعرفون شيئا عنه!!



■ وخلال سنوات طويلة سمعت ـ دون تقصد ـ آراء كثيرين ممن عرفوه.

ـ بعض من عرفوا أسرته في كفر «المصيلحة»، وليس فيهم من يعرف عنه شخصيا

شيئا محددا، وقد سمعت كثيرا عنه (كما أسلفت) من شقيقه «سامي مبارك»، لكنه كله مما أرد نفسي عن استعمال شيء منه، فهو خصوصية أسرة، ثم إنه يحوي بعضا من عقدة قتل الأخ Fratricide وهو ما لا شأن لي فيه!!

ـ وبعض زملائه في الكلية الحربية، وفي كلية الطيران، يجيبون إذا سُئلوا بأنه «لم يعط سره لأحد» على حد تعبير أحدهم، وهم يعرفون أنه يحب سماع الحكايات وروايتها، ويحب إطلاق النكات وتكرارها، لكنه وراء ذلك كتوم!!

ـ بعض هؤلاء أضافوا أنه رجل يثابر أكثر منه رجل يفكر، وهو مستعد بالنشاط العضلي يعوض ما يفوت عليه بالنشاط العقلي، وهو جاهز لذلك طول الوقت.

ـ وبعض هؤلاء يقولون إنه شديد الطاعة لرؤسائه، يكرس جهده دائما لإرضائهم مهما كانت المهام التي يطلبونها منه، وأثناء الدراسة في كلية الطيران لم يخرج في الإجازات، وإنما كان على استعداد باستمرار للبقاء في الكلية نوبتجيا، بينما غيره ينتظر الإجازات ويتشوق لها.

ـ وبعض زملائه يروي أنه عندما تخرَّج والتحق بأحد المطارات كان يحاول التأثير بأن يلحق طابور الصباح كل يوم قفزا من النافذة إلى ساحة التدريب أمام الناس، ليُظهر سرعة حركته.

ـ وبعض زملائه يقول إنه نال الحظوة لدى من عمل معهم من قادة الطيران، ثم دار من حولهم عندما وجد منفذا إلى وزراء الدفاع، خصوصا الفريق «محمد فوزي»، والفريق «محمد أحمد صادق»، وهو يحقق نفاذه إذا اطمأن إلى أن قادته المُباشرين لا يعلمون، أو يعلمون ولا يقولون شيئا، لأن مرءوسهم وطَّد صلته بالمستويات الأعلى!!

ـ وبعض زملائه في قاعدة «بلبيس» يحكون كثيرا عن أنه كان معهم وهم يشترون اللحم من سوق «بلبيس» لبيته ولأسرة قرينته، لأن أسعارها أوفر، مع حرصه على أن يأخذ ورقة بالسعر ليستوفي حقه «بلطافة» (على حد تعبير القائل) دون أن يطالب بنفسه (وذلك لا عيب فيه).

ـ وزميل آخر يحكي كيف كان غرامه شديدا بالأرغفة الصغيرة المحشوة بـ «الفول المدمس» أو بـ «الطعمية»، وهو في السيارة من القاعدة إلى البيت أيام الإجازات يأكل معظمها.

ـ وبعيدا عن زملائه القُدامى كلهم أو بعضهم، فإن من جاءوا في حياة «مبارك» بعدهم لا يعرفون ما هو أكثر، ففي ذكريات أحد معاونيه الذين خالطوه عن قُرب في بعض مراحل عمره «أن انبهاره الأكبر كان بالغِنى وبالأغنياء، والثروة والأثرياء، وعندما يعرف أن أحد زملائه ينتمي إلى أسرة غنية، فإن سؤاله باستمرار كان طلب ترجمة الأوصاف إلى أرقام بسؤال «يعني يطلع عنده كام؟!».

ـ وهو شغوف بكل ما يستطيع أن يسمع من تفاصيل عن حياة الآخرين، وتلك من خَصاله، منذ كان ضابطا صغيرا حتى أصبح رئيسا.

ثم يضيف هذا المتحدث صيغة للتعامل مع «مبارك»: «يا هَنا» ذلك الذي يحتاج «مبارك» إليه، و«يا ويل» من يحتاج هو إلى «مبارك»!!

ـ وهو رجل لا ينسى مهما طال الزمن إساءة ـ أو ما يعتبره إساءة من أحد، ولا يذكر مهما قصر الزمن فضلا ـ أو ما يعتبره فضلا من أحد!!

ـ وأخيرا هناك أحد الأدباء البارزين الذين اهتموا بحضور مؤتمراته وواظبوا عليها، وحاولوا تقييمه من وجهة نظر ثقافية: «إنه ـ ذلك الأديب ـ حضر عشرات المؤتمرات لـ «مبارك»، ولم يشعر على طول ما سمع أن «مبارك» قرأ كتابا، أو تذوَّق فنا، أو استشهد ببيت شعر، أو أشار إلى قول مأثور شعرا أو نثرا!!».



وربما كان أطرف ما سمعت فيما يمكن اعتباره «المأثورات» هو ما رواه لي «خالد عبد الناصر» بعد لقاء مع «مبارك» بعد عودة «خالد» من غيبة طويلة خارج مصر بسبب اتهامه في قضية شباب مصر الأحرار، والتي قيل عنها أنها دبرت اعتداءات على رعايا إسرائيل عند مجيئهم إلى مصر بعد اتفاقية السلام.

وكان «مبارك» للإنصاف أيضا ـ قد اتخذ في هذه القضية موقفا كريما يُحسب

له، وفي أثر ما شاع عن هذا الاتهام، فإنه ترك «خالد عبد الناصر» يسافر من مصر سنوات، وعندما عجز «خالد» عن تحمُّل الغيبة عاد ـ ورأى «مبارك» أن يلتقيه لقاء أب بابنه.

وكانت رواية «خالد عبد الناصر» عن نصيحة «مبارك» له ـ وقد رواها «خالد» عنه بجد، ولم أستطع أن آخذها كذلك.

كانت نصيحة «مبارك» قُرب نهاية اللقاء قوله:

ـ اسمع يا ابني: تبسِبس آه ـ تهلّس آه ـ لكن تسيِّس لأ!!

وترجمة القول:

«تبسِبس» (من بيزنس Business) ـ و«تهلس» (مفهومة دون ترجمة) ـ وتسيِّس (من السياسة)!!

وبالتالي فالحكمة المقصودة هي أن كل المجالات حلال، وأما مجال السياسة فهو الحرام شخصيا!!



كانت الصفة الأخرى التي ركز عليها هؤلاء الذين يعرفون «مبارك» عن قُرب هو أنه لا يحب أن يسمع كلمة طيبة عن غيره هو، وقد لمحت هذه الخاصية من خلال موقف رواه لي رئيس الوزراء اللبناني السابق «رفيق الحريري»، فقد تصادف أن «رفيق الحريري» في أول زيارة رسمية له إلى مصر بعد توليه منصب رئيس الوزراء، نزل في فندق «شيراتون» الجيزة، وهو شبه ملاصق لمكتبي، واتصل بي «رفيق الحريري» في الساعة الثامنة صباحا يقول لي إنه استيقظ مبكرا ويسأل إذا كان يستطيع أن يجيء إليَّ الآن، ورحبت، وجاء «رفيق الحريري»، وأول ما بدأ به قوله إنه التقى «مبارك» بالأمس، وأن «الرئيس» وضعه في موقف شديد الحرج، فقد حضر وزير الخارجية المصري وقتها ـ السيد «عمرو موسى» الدقائق الأخيرة من اللقاء، وبعد انتهائه مشى «مبارك» من حيث كان يجلس مع ضيفه إلى باب قاعة الاجتماع ووراءهما السيد «عمرو موسى».

وقال «رفيق الحريري»: «إنني أوقعت «عمرو موسى»، وأوقعت نفسي في حرج شديد»، وراح يحكي أنه أراد مجاملة الرئيس المصري بمدح وزير خارجيته، فقال له: «سيادة الرئيس اسمح لي أن أهنئك على نشاط وزير خارجيتك».

وتوقَّف «مبارك» في مكانه، وقد بدا عدم ارتياحه قائلا لرفيق الحريري، و«عمرو موسى» يسمع: «إيه.. وزير الخارجية لا يرسم سياسة ـ رئيس الدولة يرسمها»!!

ولم يكتف بذلك بل التفت إلى «عمرو موسى» قائلا له:

«عمرو.. اشرح للأخ «رفيق» أن وزراء الخارجية لا يرسمون السياسة، ولكن ينفذونها فقط!».

وكان تعليق «رفيق الحريري» أنه كان في «نص هدومه» من شدة ما أحس بالحرج لنفسه ولوزير الخارجية المصري، وقد ظن أنه يمدحه!!



ثم أتيح لي أن أسمع قصة مشابهة إلى حد ما، وهي تتعلق بي مباشرة، فقد حدث أن الرئيس «مبارك» قام بزيارة رسمية لليابان، واحتفلت به أكبر دور النشر هناك وهي «يميوري شيمبون»، فأقامت له حفل غداء، دعت إليه جمعا من الشخصيات، وجلس الضيف المصري بجانب رئيس مجلس إدارة مؤسسة «يوميوري» وهي عملاق في عالم النشر، وصحيفتها اليومية «يميوري شيمبون» توزع في اليوم ٦ ملايين نسخة ـ وقال المضيف لضيفه وهو يظن أنه يجامله:

«أنت تعرف يا سيادة الرئيس أن أحد كتابكم يشارك ثلاثة غيره من «كبار الكُتَّاب» في مقال شهري يُنشر في «يميوري شيمبون»، وهم يتناوبون عليه كل شهر، كل واحد منهم يكتبه أسبوعا، لأننا نقصد أن نجعل القارئ الياباني متصل بالعالم الخارجي، (وتفضل الرجل فذكر أسماء الكُتَّاب الأربعة من العالم وبينهم اسمي)!!

ورد الرئيس «مبارك» قائلا:

ـ «ولكن (تفضَّل هو الآخر بذكر اسمي) ليس معنا ـ هو ممن يعارضونني».

ودُهش رئيس مجلس إدارة «يميوري شيمبون»، وأغلق باب المناقشة في الموضوع على الطريقة اليابانية، قائلا مشيرا لضيفه ـ إلى آنية من البللور وسط المائدة: هل تعجبك زهور الكريزانتم يا سيدي الرئيس ـ هذا موسمها في اليابان!!



وكانت علاقة الرئيس «حسني مبارك» مع السيدة «چيهان السادات» ظاهرة تستحق الدراسة، ومع أن هذه السيدة الذكية شديدة الحرص في حديثها عن تلك العلاقة ، فقد كانت بعض العبارات والروايات تفلت منها أحيانا.

وعلى مائدة العشاء في بيت قرينة الوزير السابق الراحل («أمين شاكر») كان مقعدي على المائدة بجوار السيدة «چيهان السادات» وأمامنا الدكتور «مصطفى خليل»، والحديث هامس، والسيدة «چيهان» تبدي ضيقها من بعض ما تتعرض له، قائلة:

«إنه («مبارك») لم يغفر لها ما بلغه من ملاحظاتها على أدائه أثناء عمله نائبا للرئيس». والتفتت إليَّ السيدة «چيهان» قائلة: «أنت كنت تنتقد «أنور» وسياساته، وسوف تعرف أن «نار «أنور السادات» ولا جنة «حسني مبارك»!!، ثم يغلب الضيق عندها على الحذر، وتقول:

«لا أعرف لماذا تمسَّك به «أنور» إلى النهاية»، ثم تواصل كلامها بما مؤداه «أنها أثارت مع زوجها أكثر من مرة موضوع صلاحية «حسني مبارك» لأن يكون نائبا للرئيس، ولكن «أنور السادات» كان يقاطعها كل مرة قائلا لها على حد روايتها (چي..) (كذلك كان نداؤه عليها باسمها تدليلا) هل تريدين أن تكون علاقتك سيئة برئيس الدولة القادم؟!».

وتوقفت طويلا أمام هذه العبارة الأخيرة، لأن القطع في الأمر بهذه الصيغة له ـ أغلب الظن ـ سبب!!



وكان الدكتور «مصطفى خليل» جالسا أمامنا يتابع، وقد التقط بدوره خيط

الحديث من السيدة «چيهان» وراح يحكي أنه لا يذكر اجتماعا حضره مع «حسني مبارك» (عندما كان نائبا لرئيس الحزب الوطني، وعضوا في لجنته العُليا) ـ ثم جرى بحث أمر من الأمور على نحو جدي من البداية إلى النهاية، صحيح أنه في كل مرة كان هناك جدول أعمال، لكن ما كان يحدث بالفعل هو أن الاجتماعات ما تلبث أن تزدحم بالحكايات والروايات، ثم ينتهي الاجتماع.

ويستطرد «مصطفى خليل»:

«وأفتح الجرائد صباح اليوم التالي، وأجد تصريحا «طويلا عريضا» لـ «صفوت الشريف»، يستفيض ويستطرد في الكلام عن موضوعات يُفترض أننا بحثناها ودرسناها، وقررنا في شأنها أثناء اجتماعنا، بينما نحن في الحقيقة لم نتطرق لها على الإطلاق.

ويضيف «مصطفى خليل»: «أنه لم يقابل «مبارك» سواء بصفته نائب رئيس الحزب الوطني، أو بوصفه مسئولا في النظام، إلا وقد سبق اللقاء تحذير من الحاشية بأن «سيادة الرئيس لديه من المشاكل ما فيه الكفاية، فإذا كان لديك ما يمكن أن يضايقه فـ «حاسب على الراجل»، وإذا كان عندك ما يشرح صدره، فقل ما تشاء!!».



لكن ذلك كله لا يكفي لتفسير «مبارك»، ولا لتقييم شخصيته، فهذه الأوصاف بكل ما تقدمه من دلالات وإيماءات لا تكفي، فهذا رجل مشى في عمله الوظيفي من أصغر رتبة إلى أعلى رتبة، ومشى على خط متواصل دون عقبات أو عثرات تعترض طريقه أو تعطِّله.

ـ ثم هو رجل تساقط خصومه ومنافسوه أمامه واحدا بعد الآخر، وبقي هو بعد الجميع، وتلك استمرارية تحتاج إلى تفسير أكثر اتساعا وعمقا من كل ما هو شائع وذائع من الحكايات والروايات.

ـ ثم إن هذا رجل تقدم من الصفوف فجأة إلى قمة السلطة، وقد يقبله الناس لظروف، لكن «الظروف» في العادة ـ لا تطول إلى ثلاثين سنة!!

ـ بقيت ظاهرة لا يمكن إغفالها، وهو أنه رغم خلعه عن السلطة ـ فإن «مبارك» لم يترك دائرة الضوء، بل ظل قضية مُثارة، جارية على الألسن في كل حديث عام، واردة في حساب التطورات المأساوية التي عاشتها وتعيشها مصر، ولو من باب مسئوليته عنها ـ دون حساب حقيقي حتى الآن!!

وتلك كلها ليست أمورا سهلة، تؤخذ بظواهرها.

وإنما لابد أن يكون وراءها شيء لم تلمحه الأوصاف، ولم تحسبه التقديرات.

والمشكلة أن هذا «الشيء» على فرض وجوده ـ لا تظهر له علامات ولا بشارات!!

الفصل الثامن عشر

الاتصال الأخير !!

كان آخر اتصال مباشر بين الرئيس «مبارك» وبيني بعد ظهر ٢ ديسمبر ٢٠٠٣، وكنت في بيتي الريفي في «برقاش» عندما قيل لي إن الرئيس «مبارك» على التليفون يريد أن يتحدث معي، وعلى نحو ما فإن تلك لم تكن مفاجأة ـ لأنه سبقها ما مهَّد لها!!

سبقها أن الأستاذ «إبراهيم المعلم» (رئيس مجلس إدارة دار الشروق) اتصل بي من «فرانكفورت» حيث كان يحضر المعرض السنوي للكتاب، يقول: «إنه يظن أن اتصالا تليفونيا هاما قد يجري معي الآن!!».

وتساءلت، وكان التفصيل لديه أن وزير الثقافة الأستاذ «فاروق حسني» اتصل به في «فرانكفورت» يطلب منه رقم تليفون بيتي في «برقاش»، «لأنهم يريدون» أن يتصلوا بي.

وزادت دهشتي لأن تليفونات «برقاش» معروفة في مكاتب الرئاسة، فإذا كان هناك من يطلبها الآن، إذن فإن الاتصال يجري من خارج القنوات الطبيعية.



والغريب أنني استبعدت أن يكون الرئيس «مبارك» نفسه هو الذي يريد التحدث إليَّ، فقد كنت أعرف أن ضيقه بما أكتب وأقول قد بلغ مداه، ضايقته بشدة رسالة بعثت بها إلى الجمعية العامة لنقابة الصحفيين وهي تبحث مشروع قانون جرى التفكير فيه ومطلبه تقييد حرية الصحافة، وطلبت النقابة حضوري، وآثرت أن أكتفي برسالة إلى الاجتماع موجهة إلى مجلس نقابة الصحفيين، تلاها نيابة عني السكرتير العام للنقابة في ذلك الوقت الأستاذ «يحيى قلاش»، وكان النص يحتوي على ما يمكن اعتباره مواجهة مباشرة:

١ ـ إن هذا القانون استفزني كما استفزكم، واستفز الرأي العام وحملة الأقلام وكل القوى السياسية والنقابية والثقافية في هذا البلد.

٢ ـ إن الأسلوب الذي اتبع في تصميم هذا القانون وإعداده وإقراره هو في رأيي أسوأ من كل ما احتوته مواده من نصوص، ذلك أن روح القانون لا تقبل منطق الخلسة والانقضاض، وإنما تقبل منطق إطالة النظر والحوار، والقانون بالدرجة الأولى روح، وإذا نُزعت الروح من أي حياة فما هو باقٍ بعدها لا يصلح لغير التراب!!

إن روح القانون في رأيي أهم من كل نصوصه، حتى إن استقام قصد النصوص وحَسُنَت مراميها.

وأشهد آسفا أن وقائع إعداد القانون كانت أقرب إلى أجواء ارتكاب جريمة منها إلى أجواء تشريع أحكام.

٣ ـ إن هذا القانون في ظني يعكس أزمة سلطة شاخت في مواقعها، وهي تشعر أن الحوادث تتجاوزها، ثم إنه لا تستطيع في نفس الوقت أن ترى ضرورات التغيير، وهنا لا يكون الحل بمعاودة المراجعة والتقييم، ولكن بتشديد القيود وتحصين الحدود، وكأن حركة التفكير والحوار والتغيير تستحق أن توضع في قفص.

....

....

٧ ـ لقد أحزنني تصريح منسوب للرئيس «حسني مبارك» منشور في كل الصحف أمس ـ الخميس ـ نُسب فيه إليه قوله بأنه «إذا التزم الصحفيون بميثاق الشرف فإن القانون الجديد ينام من نفسه»، ثم نُسب إليه أيضا قوله «إنه يرحب بالرأي شرط أن يكون صادقا».

ومع كل الاحترام لمقام رئاسة الدولة فإن القوانين لا تعرف النوم، وإنما تعرف السهر، وهي لا توضع لتنام بكرم أو بسحر المغناطيس، وإنما قيمة القوانين أن تعلو حركتها الذاتية فوق إرادات الأفراد.



وأصبح تعبير «سلطة شاخت» في مواقعها على كل لسان، بل أصبح شعار كافة المعارضين لسياسة «مبارك»، وظل كذلك حتى لحقته قضية التوريث، ثم جاءت محاضرة لي في الجامعة الأمريكية في القاهرة نوفمبر ٢٠٠٢، تحدَّثت فيها عن احتمالات التوريث، ونبَّهت إلى مخاطره، وثارت عواصف الغضب في الرئاسة، وفي الحزب، وفي دوائر السلطة والحكم، وكان داعي الغضب فجائيا: من ناحية لأن السر تفجر في العلن، ومن ناحية أخرى لأن تفجير السر وقع على غير انتظار، كما أن من يعنيهم الأمر كانوا مشغولين عما يجري في القاهرة باحتفالات افتتاح مكتبة الإسكندرية، وكانت احتفالات أسطورية ذكَّرت كثيرين بمهرجان افتتاح قناة السويس أيام الخديو «إسماعيل» وقصص الإمبراطورة الفرنسية «يوچيني» (التي كانت ضيفة ذلك المهرجان ولخيمته الكبرى بقرابتها «فرديناند دليسيبس» مهندس مشروع حفر قناة السويس).

وكانت محاضرة الجامعة الأمريكية قد أذيعت على قناة «دريم» ثلاث مرات في يومين، ثم تنبَّه المحتفلون إلى آثارها، فإذا عاصفة الغضب تطيح بكل من كان له دخل في إذاعتها وتكرار إذاعتها ـ وتركز الغضب على كل رجل وسيدة كان لهما دور في تكرار إذاعة المحاضرة، وهما المهندس «أسامة الشيخ» (مدير قناة «دريم» وقتها)، والدكتورة «هالة سرحان» (منسقة برامجها).

ونجا صاحب القناة الدكتور «أحمد بهجت» بشبه معجزة، وقال لي بنفسه بعدها: «إن إذاعة هذه المحاضرة كانت على وشك أن تكلفه ٢ مليار جنيه، لولا أن قدَّر الله ولطف، واستطاع شرح موقفه لمن يعنيهم الأمر».

إلى جانب ذلك فإن الصحافة الرسمية كرَّست صفحاتها لحملات ضارية لكلام من نوع تأقلمت على متابعته من باب الرصد السياسي، وبمنطق أن كل قول يدل على قائله بأكثر مما يشير إلى سامعه!!

وفي مثل هذا المناخ فقد استبعدت احتمال أن يتصل بي الرئيس «مبارك»، لأن حديث التوريث سوف يفرض نفسه على أي اتصال!!

ولكن الرجل بالفعل ـ خيَّب ظني!!

فهو لم يتحدث عن التوريث بكلمة، وإنما انصب كل ما قال على موضوع آخر لم أتوقعه!!



جاءني صوت الرئيس «مبارك»، وبدون مقدمات قائلا:

ـ «يا راجل ماذا تفعل بصحتك؟!».

كنت قد وضعت ورقا وقلما على المكتب، أحاول أن يكون لدي سجلا حرفيا وضروريا لمكالمة تصورتها سياسية، وتوقف القلم في يدي، أكرر سؤال الرئيس ولكن موجها إليه:

ـ سيادة الرئيس ـ ماذا فعلت بصحتي؟!!

قال:

ـ «أنت لا تعطي نفسك فرصة العلاج الضروري ـ ماذا تفعل عندك؟ ـ لابد أن تسافر فورا إلى أمريكا وتستكمل علاجك هناك، لأن صحتك ليست مهمة لك فقط، ولكن للبلد، فأنت أديت خدمات كبرى للشعب، ودورك في الحياة العامة يشهد لك».

ودُهشت حقيقة فقد كنت أعرف ما فيه الكفاية عن رأي «مبارك» في مواقفي، وفيما أكتب أو أقول تعبيرا عنها، ولم يكن في استطاعتي ـ وبظاهر الأمر أمامي ـ دون حاجة إلى استعادة مخزون الذاكرة أو استقراء النوايا غير شكر الرئيس على بادرته، وكان ردي: «إنني متأثر باهتمامه، شاكر لفضل سؤاله، ثم شرحت:

«إن أحوالي الصحية والحمد لله الآن طيبة، وهو يعرف أنني أجريت عملية جراحية منذ أربع سنوات، وذكَّرته بأنه وقتها تفضَّل وسأل عني ثلاث مرات في مستشفى «كليفلاند» في الولايات المتحدة، وبعد العملية فإنني عُدت إلى «كليفلاند» عدة مرات، وقصدت إلى «أوماها» مرة للفحص والمتابعة، والآن فإن

ابني الأكبر وهو أستاذ في كلية الطب يتابع أحوالي، وهو على اتصال منتظم بأطبائي في أمريكا، وصحتي ـ والفضل لصاحب الفضل ـ مستقرة، لم يطرأ عليها داعٍ للقلق من جديد!!

وقاطعني الرئيس بحزم قائلا: لا لا هذا المرض لا يُعالج مرة واحدة، واسمع منّي، واستطرد يشرح وجهة نظره:

«مرة أخرى صحتي مسألة مهمة، ولابد أن أعود إلى أمريكا وأكرر العودة»، ثم إن هناك موضوعا يريد أن يتحدث فيه معي بصراحة «رغم أنه يعرف الكثير عما وصفه بـ «الكبرياء» »، لكنه برغم ذلك مضطر أن ينبهني إلى «أن تكاليف العلاج في أمريكا «نار» مهما كانت مقدرة صاحبه»، ثم يصل الرئيس إلى موقع الذروة في كلامه فيقول:

«هذه المرة تكاليف علاجك ليست على حساب الدولة، وليست على حساب «الأهرام»، وإنما من عندي شخصيا، وبيني وبينك مباشرة دون غيرنا».

واعترضت: «سيادة الرئيس أرجوك، الدولة لم تتحمل عني نفقات علاجي في أي وقت، و«الأهرام» كذلك لم يتحمل مليما من نفقات علاجي ـ حتى عندما كنت لسبع عشرة سنة رئيسا لمجلس إدارته ورئيسا لتحريره ـ فقد تحمَّلت باستمرار تكاليفي بنفسي، واعتبرت ذلك حقي ـ وحق الآخرين، خصوصا إذا كنت أقدر عليه».

ورد الرئيس «أنه يعرف أن الدولة لم تتكلف بعلاجي، ولا «الأهـرام»، لكن ضرورات صحتي تقتضي الآن شيئا آخر، حتى لا يعود المرض»، وكرر «أن المسائل المالية» سوف تكون معه شخصيا، ولك أن تطلب بلا حدود وبدون تحفظ، وأنا أعرف الكثير عن «عنادك»، ولكن» .. وتوقف قليلا ثم استطرد:

«محمد بيه.. المرض «مالوش» كبير!!» ـ ثم يستكمل العبارة: «السرطان ليس لعبة» وعلاجه مكلف، وفي أمريكا بالذات تكاليفه «ولعة».

و«نحن» جربنا هذه التكاليف في حالة «سوزي» (يقصد السيدة قرينته)، وكانت هذه الإشارة إلى أقرب الناس إليه دليل حميمية آسرة.

والحقيقة أن إحساسا متناقضا بدأ يتسرب إلى فكري:

- من ناحية فإن الرجل في كلامه يعبر عن اهتمام واضح بأمري، وهذا يستحق اعترافا بفضله.

- ومن ناحية أخرى فإن هذا العرض المالي بلا حدود وبدون تحفظ يتبدى لي غير مريح - لا في موضوعه، ولا في شكله، ولا في أي اعتبار له قيمة ومعنى، مهما كان حُسن النية لدى قائله!!

ورددت: بلهجة قصدتها واضحة لا تحتمل أي التباس:

«سيادة الرئيس - أريد أن أضع أمامك موقفي:

العملية الجراحية التي أجريتها قبل سنوات نجحت والحمد لله، وطوال هذه السنوات فإنني تحت رعاية طبية أثق فيها، سواء في مصر أو في أمريكا، ومنذ عدة شهور فقد استجد عارض عُدت فيه إلى الولايات المتحدة، وظهر والحمد لله أنه أهون مما قدَّرنا.

ولو جد - لا سمح الله - جديد، فسوف أذهب إلى حيث ينصح أطبائي، وفق ما يروا من أحوالي.

وإذا حدث ذلك فإنني والحمد لله قادر على تحمل نفقات علاجي، فالحقيقة أن ما كتبت ونشرت من كتبي بمعظم لغات العالم وفر لي ما أحتاج إليه وأكثر».

وأضفت:

«أنني شاكر لكم كل ما أبديتم من اهتمام وكرم، ولكنني أعتقد أن هناك من يحتاج إلى ذلك أكثر مني، وفي كل الأحوال فإن عرضكم يأسرني بفضله، وأعد أنه إذا حدث ولم تستطع مواردي أن تواجه ضروراتي، إنني سوف أعود إليكم، معتبرا ما عرضتم

عليَّ نوعا من «الاحتياطي الإستراتيجي»، ألجأ له إذا احتجت، أما الآن فليس هناك ما يدعوني إلى استخدامه!!

ورد الرئيس: «أنت لاتزال تعاند، وقلت لك أن المرض «مالوش كبير»، وأن تكاليفه في أمريكا لا تُحتمل، ثم تقول لي «احتياطي إستراتيجي» - يعني إيه «احتياطي إستراتيجي»؟!».

وقلت للرئيس والحديث كله يصبح محرجا: «سيادة الرئيس، هل أنا الذي أشرح لك معنى «احتياطي إستراتيچي» أنت بخلفيتك العسكرية تعرف ذلك أكثر مني أو غيري معنى احتياطي إستراتيچي، وما أقصده هو أن عرضكم رصيد موجود ماثل في خلفية تفكيري، ووجوده في حد ذاته يطمئنني حتى بدون استعماله، وقد أستدعيه لضرورة قصوى، لكن هذه الضرورة القصوى ليست حاضرة في هذا الوقت!!».

وقال الرئيس:

«هذا كلام يمكن أن تكتبوه في الجرائد، لكنه «لا يودي ولا يجيب»».

وانتهت مكالمتنا بطريقة حاولت كل جهدي أن تكون ودية، دون أن يضايقه اعتذاري - قاطعا - عن عرضه.



ولساعات ظل حديثه يلح على تفكيري، وبالحق فقد كنت حائرا في تأويل مقاصده:

- فهو لم يذكر بكلمة ما قلته في محاضرة معارضة «التوريث»، ولم يشر إليها بكلمة واحدة خلال مكالمة زادت عن عشرين دقيقة.

ثم إنه أبدى حرصا لا يصح لي أن أقابله بشك في نواياه، لكنني بأمانة تصورت أن المسألة يجب وضعها في إطارها الصحيح، بمعنى أنه من باب التجنِّي أن أشك في النوايا، فإنه من باب السذاجة أن لا يرد الشك على بالي، وأن يكون لهذا الشك متنفس!!

وعلى نحو ما فقد تصورت أن أسجل الواقعة في خطاب شكر مكتوب، أبعث به إليه من باب الوفاء، وفي نفس الوقت لكي يكون هناك مرجع لا يترك مجالا لسوء فهم.

وجلست فكتبت له خطابا مختصرا، سجلت فيه مجمل ما دار بيننا، وكان نصه بالحرف:

القاهرة في ٣/ ١٢/ ٢٠٠٣

سيادة الرئيس..

لا أعرف كيف أعبر لكم عن عرفاني بالفضل، وتقديري لحديثكم التليفوني المستفيض مساء الأمس (الثلاثاء ٢ ديسمبر) ـ سؤالا عن صحتي واهتماما بأمري. واعتقادي أن نصيحتكم بشأن ضرورة ذهابي لفحص شامل في الولايات المتحدة الأمريكية نصيحة سديدة النظر، وحقيقية بحكم تقدم العلوم والتكنولوچيا. وبالفعل فإنني كنت في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر مايو الأخير على موعد مع الدكتور «أرميتاچ» عميد كلية الطب في جامعة نبراسكا (أوماها)، الذي قيل لي إنه من أبرز الاختصاصيين في العارض الصحي الذي تعرضت له أوائل الصيف، وسبَّب ضغطا على القصبة الهوائية كانت له مضاعفات حتى على صوتي. وقد وضع الدكتور «أرميتاچ» خطة علاج جرى تنفيذها في مصر، ويبدو لي أن نتائجها ناجحة بدرجة كبيرة حتى الآن، وأنوي بمشيئة الله أن أعود إلى الولايات المتحدة لمراجعة أخرى.

إنني لا أستطيع أن أشرح لكم كيف تأثرت بعرضكم الكريم في شأن تكاليف العلاج، وكانت عفويتكم آسرة حين أشرتم إلى أنكم ـ وليس مؤسسة أو دولة ـ سوف تتحملون بها، تقديرا كما تفضلتم «لرجل له

قيمته»، وداعين إلى أن أطلب بغير حساسية وبغير تحفظ وذلك كرم عظيم. وكان بين دواعي تأثري أنكم تعرفون ـ سيادة الرئيس ـ مما أكتب وأقول إنني على خلاف مع بعض توجهات السياسة المصرية، وأن تتجلى مشاعركم على هذا النحو الذي تجلت به ـ فإن ذلك دليلا على حِس صادق، يقدر على التفرقة بين العام والخاص، وبين السياسي والإنساني.

وقد أعجبني قولكم إن «المرض مالوش كبير» لأن تكاليف العلاج في أمريكا مهولة، وبالفعل فإنني جربت ذلك مرتين من قبل، لكن الصحة تبقى أغلى ما يحرص عليه الإنسان.

إنني سوف أحتفظ بعرضكم الكريم معي، وسوف أعود إليكم في شأنه عند الحاجة، معتبرا أنه احتياطي إستراتيجي (كما يُقال) يريح وجوده ويطمئن، وذلك في حد ذاته فضل لا يُنسى، ونبل قصد يستحق كل عرفان ووفاء.

سلمتم ـ سيادة الرئيس ـ مع أخلص الشكر وأعمقه، وتقبلوا موفور الاحترام.

محمد حسنين هيكل



محمد حسنين هيكل
٩٢ طريق النيل - الجيزة



القاهرة في 2003/12/3

سيادة د. ريشي

لا أعرف كيف أعبر لكم عن عرفاني بالفضل، وتقديري لحديثكم التليفوني المستفيض مساء الأمس (الثلاثاء 2 ديسمبر) - سؤالا عن صحتي واهتماما بأمري. واعتقادي أن نصيحتكم بشأن ضرورة ذهابي لفحص شامل في الولايات المتحدة الأمريكية نصيحة سديدة النظر، وحقيقية بحكم تقدم العلوم والتكنولوجيا. وبالفعل فإنني كنت في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر مايو الأخير على موعد مع الدكتور "أرميتاج" عميد كلية الطب في جامعة نبراسكا (أوماها)، الذي قيل لي أنه من أبرز الاختصاصيين في العارض الصحي الذي تعرضت له أوائل الصيف، وسبّب ضغطا على القصبة الهوائية كانت له مضاعفات حتى على صوتي. وقد وضع الدكتور "ارميتاج" خطة علاج جرى تنفيذها في مصر، ويبدو لي أن نتائجها ناجحة بدرجة كبيرة حتى الآن، وأنوي بمشيئة الله أن أعود إلى الولايات المتحدة لمراجعة أخرى.

إنني لا استطيع أن أشرح لكم كيف تأثرت بعرضكم الكريم في شأن تكاليف العلاج، وكانت عفويتكم أسرة حين أشرتم إلى أنكم – وليس مؤسسة أو دولة – سوف تتحملون بها، تقديرا كما تفضلتم "لرجل له قيمته"، وداعين إلى أن أطلب بغير حساسية وبغير تحفظ وذلك كرم عظيم. وكان بين دواعي تأثري أنكم تعرفون – سيادة الرئيس – مما أكتب وأقول أنني على خلاف مع بعض توجهات السياسة المصرية، وأن تتجلى مشاعركم على هذا النحو الذي تجلت به – فإن ذلك دليلا على حِس صادق، يقدر على التفرقة بين العام والخاص، وبين السياسي والإنساني.

وقد أعجبني قولكم أن "المرض مالوش كبير" لأن تكاليف العلاج في أمريكا مهولة، وبالفعل فإنني جربت ذلك مرتين من قبل، لكن الصحة تبقى أغلى ما يحرص عليه الإنسان.

إنني سوف أحتفظ بعرضكم الكريم معي، وسوف أعود إليكم في شأنه عند الحاجة، معتبرا أنه احتياطي استراتيجي (كما يُقال) يريح وجوده ويطمئن، وذلك في حد ذاته فضل لا يُنسى، ونبل قصد يستحق كل عرفان ووفاء.

سلمتم – سيادة الرئيس – مع أخلص الشكر وأعمقه، وتقبلوا موفور الاحترام.

محمد حسنين هيكل

وفي الحقيقة فإن هذا النص كان من أصعب ما كتبت على كثرة ما كتبت!! فلم يكن في مقدوري إنكار الظاهر من فضل الرجل، ولا كان في مقدوري أن لا أسجل اعتذاري عن عرضه بطريقة لا تحتمل اللبس، ومن باب الاحتياط فقد اختبرت تأثير الخطاب على غيري بأن أطلعت عليه ـ على عكس العادة ـ عددا من رؤساء التحرير المتصلين به وقتها، وبينهم الأستاذ «إبراهيم نافع» (رئيس مجلس إدارة «الأهرام») ـ والأستاذ «إبراهيم سعدة» (رئيس مجلس إدارة «أخبار اليوم»).

ولم يصلني من «مبارك» رد ولا اتصال، وإنما كان الذي أبلغني نوعا من رد الفعل هو الدكتور «أسامة الباز» الذي جاء لمقابلتي يقول لي:

«إنه قرأ الخطاب، وإن النص مكتوب بعناية، لكنه («أسامة») فهم بوضوح أنني أردت تسجيل الواقعة».

وقلت لـ «أسامة»: «مرة أخرى أن ما فهمه صحيح!!».

والغريب أن أحد الصحفيين من أعضاء لجنة السياسات تفضل مرة وكتب يسألني ماذا أريد من هذه المعارضة المستمرة لسياسة الرئيس، وهو الذي كان كريما «معك»، وعرض أن يتكفل بعلاجك، وكنت أنت الذي اعتذرت، ورددت ـ على غير العادة ـ على الملأ وفي قناة الجزيرة في سياق حديث مع مذيعها اللامع الأستاذ «محمد كريشان» «إذا كانوا يعايرونني وقد اعتذرت عن العرض، فكيف إذا كنت قبلته؟!!».



وتوقفت بعدها اتصالاته بي، ولكن حواري مع سياساته لم يتوقف، حتى وصلنا إلى سنة ٢٠١٠، وكان رأيي أن نظام «مبارك» قد انتهى تاريخيا، حتى وإن بقى على قمة السلطة في مصر سياسيا، وأن هناك انتقالا ضروريا للسلطة لابد من الترتيب له، وعرضت تصورا متكاملا يقوم فيه ما سميته «مجلس أمناء للدولة والدستور» بإدارة رحلة الانتقال، وفي حضور القوات المسلحة ممثلة في المشير «محمد حسين نطاوي»، ورشحت لعضويته ـ أسماء رجال طرحها الناس في أحاديثهم بعفوية شحين صالحين للرئاسة، ومن المفارقات أن معظم من رشحت هم الآن على س القائمة في سباق رئاسة الجهمورية بعد ٢٥ يناير ٢٠١١.

واحتدمت معركة كبرى:

ذلك أنه عندما طرحت اقتراح انتقال للسلطة يديره مجلس أمناء للدولة والدستور، وأن تكون القوات المسلحة حاضرة في مشهده، وكان سؤال الصحف الموالية لـ «مبارك»، وربما أطراف أخرى مهتمة بالشأن المصري العام، وموضع اعتراضهم على صحة المنطق الذي استندت إليه من أساسه: وهو كيف أطالب بعملية نقل بالتوافق للسلطة بعد «مبارك» ـ أثناء وجوده هو شخصيا على رأس السلطة، وما الذي يدفع الرجل إلى مثل هذا التوافق، وهو الذي يريد تأبيد حكمه مادام في «قلبه نبض يخفق ونَفَسْ يتردد» (على حد ما قال بنفسه في خطاب شهير وأخير له)، ثم إن الرجل يفكر في توريث سلطته، وعناده كله في نقطة واحدة هو كيف يحدث التوريث أثناء حياته ـ أو بعد عمر مديد ـ عندما يحين الأجل؟!!

وكان ردي على كل من سألني في الموضوع:

«أن كل استجابة سياسية تتوقف على حجم الضغوط الماثلة والمستمرة، ولم يكن في مقدوري لحظتها أن أضيف: حتى إذا وصلنا إلى النزول في الشوارع!!

كما أن المخاطر في كل الأحوال لا يواجهها غير حالة تنبه ويقظة!!



وكان السؤال التالي والأشد إلحاحا هو سؤال الانتقال من «مبارك» إلى ابنه، وكان الظاهر والباطن كلاهما يؤمن أنها عملية شديدة الصعوبة، ومحفوفة بالمخاطر، ذلك أن هناك استثمارات مهولة ـ إقليمية ودولية ـ ومصرية كذلك، وكلها تريد استبقاء النظام وإن بغير الرجل!! وكان الخطر ـ كل الخطر ـ من عوامل الإقليم، وعوامل الخارج، خصوصا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

وحين جاء يناير سنة ٢٠١١ فقد حدث أن تذكرت ما بدأت به من استعادة لمقولة «أندريه موروا»: «أن غير المتوقع يحدث دائما، وأبعد الظنون أقربها إلى التحقيق»!!

ذلك أن الذين وضعوا استثماراتهم المهولة على «مبارك» كانوا أسرع الجميع إلى

التخلي عنه بعد أن تجلى إصرار كتل الجماهير وطلائع الشباب معا على أن الشعب يريد «إسقاط الرئيس».

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية بين أول من سحبوا استثماراتهم على «مبارك»، فقد كان تصميمهم على أن مصر لا يجب أن تضيع من أيديهم مرة أخرى، هو رهانهم الحقيقي.

وهنا فقد كانت تلك هي الصدمة الكبرى لـ «مبارك»، بمعنى أنه حتى وهو يرى بحر المظاهرات، ودرجة الرفض القاطع لابنه، ظل حتى آخر لحظة مقتنعا بأن كله مدبر، وأنها قلة مندسة ولكنها منظمة وموجَّهة، ورفضها له ليس لشخصه وإنما مقصده الحقيقي إسقاط الدولة، وهو مازال قادرا على الصمود، لكن ما فاجأه ولم يكن في حسابه هو سحب الرهان الأمريكي عليه، وربما تكشف دخائل فكره محادثة تليفونية جرت بينه وبين صديقه «بنيامين أليعازار» حدثت ظهر يوم ١٥ فبراير ٢٠١١، وبعدها تخليه عن رئاسة الجمهورية، واختياره الإقامة في «شرم الشيخ»، وفي هذا الحديث التليفوني وقد نشرت خبره وتفاصيله صحف إسرائيلية عديدة، كما أن «بنيامين أليعازار» نفسه تحدث عنه مطولا، وراويا أن «مبارك» ظل لنصف الساعة يشكو له كصديق من تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عنه، ونكرانها لكل ما قام به، والغريب أنه في انفعاله يعتبر نفسه من ضحايا الجحود الأمريكي، مثله في ذلك مثل «شاه إيران» الشاه كان ضحية لـ «كارتر»، وهو ضحية لـ «أوباما»!!

ثم يضيف «مبارك» طبقا لـ «أليعازار»: أنهم ـ بعض من في الولايات المتحدة ـ سوف يندمون يوما على تنكرهم له، ومن المحزن أن «مبارك» لم يخطر له أن يندم هو نفسه، ومن المحزن أكثر أن الرجل الذي رآه العالم يدخل ممددا على سرير طبي في زنزانة محكمة جنايات مصرية ـ بدا غافلا دون إحساس بالكبرياء، لا كبرياء الإنسان، ولا كبرياء التاريخ!!

....

....

وفوق ذلك فقد ترك مصر وسط حقل ألغام!!

الفصل التاسع عشر

عقدة التوريث !!

كانت قضية «التوريث» هي الدليل والإثبات الأظهر لمقولة إن الذين يعرفون كل شيء عن «مبارك» هم في الواقع لا يعرفون شيئا عنه!!

فلقد توصَّل كثيرون ممن يعرفون «مبارك» إلى أنه يريد توريث ابنه الأصغر، وأن ذلك مشروعه يعمل جادا لتحقيقه، ولم أكن واحدا من الذين يعرفون «مبارك»، ومع ذلك فقد كان إحساسي - دون دليل يسنده - أن الرجل في حسه الداخلي الدفين لا يريد ذلك، لا بتفكيره ولا بشعوره، بل لعله ينفر من الحديث فيه، لأنه يذكِّره بما يتمنى لو ينساه!!

وبمعنى أكثر وضوحا فهو لا يمانع أن يرث ابنه رئاسته، لكن تصرفاته تشي بأنه ليس مستعدا أن يحدث ذلك في حياته، وهو في مأزق حقيقي، لأنه بذلك الحال في وضع رجل يقبل ولا يقبل، يقبل بغير أن تكون إرادته حاضرة في القبول، ولا يقبل طالما ظلت إرادته حاضرة!!

والقريبون منه يضغطون عليه ويواصلون الضغط، وإصرارهم أنه إذا لم يحدث التوريث في حضوره وإرادته، فإن تحقيقه ضرب من المستحيلات في غيابه وغياب سلطته!!

والعقدة أن الرجل ليس مستعدا في قرارة نفسه، لكنه يجاري ويبدي من الإشارات ما يفيد معنى القبول، وهو يماطل ويراوغ ولا يقولها «نعم» صريحة أو «لا» قاطعة، لأنه يريد أن يحمي سمعه من ضغط «ناعم» مرات مثل لمس الحرير، و«ثقيل» أحيانا بوزن طن من الحديد!!

وفي تلك الأحوال راجت أحاديث عن خطط تُرسم، وسيناريوهات تُعد، ولا

تنتظر إلا مناسبة مواتية أو تبدو مواتية، ثم يطرح المشروع نفسه، وتمر المناسبات ولا شيء يحدث!!



ووصل الإلحاح على الخطط والسيناريوهات إلى حد الجزم بأنه كاد أن يتحقق فعلا يوم عجز الرئيس «مبارك» عن إلقاء حديثه أمام مجلس الشعب في شهر نوفمبر ٢٠٠٣، فقد قيل والرواة من الداخل إنه حين عجز الرئيس وكاد يسقط على الأرض وتأجلت الجلسة قُرابة ساعة في انتظار مقادير خارج حساب البشر ـ خطر ببال أحد «أبرز» رجال الحاشية أنه في حالة حدوث المكروه الذي كان يحوم حول القاعة التي نُقل إليها «مبارك» مُحاطا بأطبائه ـ أنه من المتصور أن يدخل رئيس مجلس الشعب ليعلن أن قضاء الله نفذ، وبينما المجلس مأخوذ بالمفاجأة، غارق في الدموع والأحزان ـ يتقدم عدد من نواب الحزب الوطني باقتراح مبايعة الابن وفاءً للأب وتكريما له واستمرارا لمنهجه، ولم يكن الشك يخالج أصحاب هذا الاقتراح في أن التصويت عليه بالموافقة سوف يكون ساحقا.

والمدهش ـ وهذا الجزء من الرواية تسنده شواهد ـ أن أصحاب هذا الاقتراح تداولوه همسا، بينما كان أطباء «مبارك» يحيطون به يرسمون القلب، ويقيسون النبض، ويغرسون الإبر، وغيرهم مشغول بما بعد ذلك إذا فشلت جهودهم، وللدقة فليس فيما سمعت أن أحدا فاتح قرينة الرئيس «مبارك» في هذا الأمر أثناء الأزمة، فقد شاء من تداولوا الفكرة «أن لا يسببوا لها حرجا أثناء لحظات قلقها، كما أنهم خشوا أن يتبدى حرجها بردة فعل عفوية بالتردد»، وقد مضوا في تصرفهم، حتى جاء أحد الأطباء يقول لهم «إن الرجل بخير، وإنه يستطيع خلال ربع الساعة من الآن أن يعود لإنهاء خطابه، حرصا وتجنبا للأقاويل، لو أنه خرج من المجلس دون أن يراه أحد من النواب الجالسين في قاعة مجلس الشعب!».

وفاتت الفرصة لكن الحالمين بالخطط والسيناريوهات لم ينسوا، فقد بدت لهم فرصة ـ وتكرر نفس الخاطر عندما قصد الرئيس «مبارك» إلى «هايدلبرج» لعملية جراحية ظنوها غير مأمونة ـ وتكرر نفس الشيء عندما بدأ التفكير في الرئاسة الخامسة

لـ «مبارك»، واقتراح الحالمين هذه المرة أن يجيء الرئيس في اللحظة الأخيرة ويوجِّه خطابا مؤداه «أنه لاعتبارات العمر والصحة يقدم لهم ابنه بديلا له»، لكن المحاولات كانت تصل إلى نقطة معينة، ثم يبدو فجأة أن اندفاعها يتباطأ، وأن خُطاها تتعثر حتى تتعطل تماما، وتدور العجلة كما ظلت تدور منذ سرت فكرة التوريث على استحياء مع مطلع القرن الحادي والعشرين!!

ومع إني أثرت قضية «التوريث» مبكرا في محاضرة شهيرة في الجامعة الأمريكية (مساء يوم ١٨ نوفمبر ٢٠٠٢)، وقد لمحت وسمعت ما يثير التوجس والريبة، كما لمح وسمع غيري فيما أظن - إلا أن أحدا لم يكن متأكدا من الطريقة أو من الموعد الذي ينجلي فيه الشك، ويرتفع الستار!!



وظلت التكهنات حول الموضوع حائرة على الأفق باستمرار، وتكاثر السؤال بمناسبة وبغير مناسبة!!

■ وفيما يعرف العارفون والأغلب أنه الأقرب إلى الصحة، فقد كان السلطان «قابوس» أول من سأل الرئيس «مبارك» عن مشروعه لابنه، وكان الابن قد عاش خمس سنوات تقريبا في بيت يملكه أحد رجال الأعمال من حاشية السلطان في حي «كينسجتون» في لندن، وبالتالي فإن «سلطان عمان» أصبح بين أوائل من عرفوا بخطط انتقال الابن من بيت «كينسجتون» في لندن إلى بيت الرئاسة في القاهرة.

وكان رد «مبارك» على السلطان طبقا لهؤلاء العارفين: «أن قرينة الرئيس قلقة أن تطول إقامة ابنها في لندن، ومن ثم تصعب عليه العودة إلى مصر، ثم إن بقاءه في لندن ربما ينتهي بزواجه من إنجليزية أو بأجنبية، وهي لا تريد ذلك، وأنها بحثت في أوساط العائلات المصرية التي تعيش في لندن عن عروس مناسبة لابنها، ولم تعثر على مرشحة تتوافر لها المواصفات التي تطلبها، لكنها سوف تواصل البحث هناك وهنا، آملة في التوفيق!!

■ وكان السائل الثاني هو «معمر القذافي» الذي لاحظ ظهور الابن منتظما على الساحة السياسية المصرية (ولعل الموضوع كان يهمه كسابقة مضاعفة إلى ترسيخ منطق التوريث في النظام الجمهوري)، وكذلك جاء سؤاله مباشرا ـ وربما فجا ـ عما إذا كان هناك تفكير في التوريث على طريقة «بشار».

لكن الرئيس «مبارك» استنكر، وفاجأ «القذافي» بقوله: «إن تجربة «بشار الأسد» غير قابلة للتكرار في مصر، وأن مصر ليست سوريا، وأيضا فإن النظام في مصر جمهوري، والنظام الجمهوري لا يعرف توريثا للحكم».

ثم كان بعدها أن الرئيس «مبارك» أعلن هذا الرأي على الملأ.

وأضاف «مبارك» لـ «القذافي»: «أنهم في رغبتهم لاستعجال عودة الابن ـ رءوا إغراءه بشاغل جديد يستهويه، وأنهم أعطوه بعض المهام السياسية «يتسلى بها»، «فلا نصحو ذات يوم فإذا هو يفاجئنا بأنه عائد إلى لندن، ثم نسمع أنه تزوج واستقر هناك!!».

وبالفعل فإن «مبارك» (الأب) كان محقا في مخاوفه، لأن الابن حتى عندما عاد من لندن، جاء ومعه مشروع زواج من فتاة نصف بريطانية ونصف إيرانية، وقد لحقت به الفتاة ونزلت في بيت للضيافة شهورا، ثم استطاع «حلم الرئاسة» أن يزيح «خيالات الغرام»!!

■ وكان السائل الثالث أجنبيا، هو الرئيس الفرنسي «چاك شيراك»، وجاء سؤاله أثناء لقاء بين الرجلين في قصر «الإليزيه» في باريس في فبراير سنة ٢٠٠٤، وجاء رد «مبارك»: بأن كل الذي يتردد في هذا الصدد إشاعات ينشرها بعض الصحفيين، وهدفها الإساءة إليه (إلى الأب)، بينما كل ما حدث أنه يستعين بابنه في إدارة مكتبه كما يفعل الرئيس «شيراك» نفسه مع ابنته.

ويومها وافقه الرئيس «شيراك» على أنه بالفعل يستعين بابنته «كلود»، واختارها فعلا مساعدة له، مختصة بالعلاقات العامة.

....

....

■ ومع اللغط المتزايد حول قضية التوريث في مصر، فإن الأسرة الحاكمة السعودية أبدت اهتماما واضحا، وكذلك فإن أحد كبار أمرائها وجَّه السؤال إلى الرئيس مباشرة، وسمع رده:

ـ أنه لا يريد التوريث لابنه، وأول الأسباب أنه لا يريد أن يورِّث ابنه «خرابة»، وكان الرد مفاجئا لسامعه!!



■ لكنه يبدو أن الساسة البريطانيين كانوا يعرفون أكثر، فقد جرى اتصال مع السفير البريطاني في القاهرة سنة ٢٠٠٢، وهو يومها السير «چون سوير» John Sawyer، (وهو يشغل الآن منصب المدير العام للمخابرات البريطانية الخارجية M.I.6)، لسؤاله «إذا كان يمكن الترتيب لعلاقات أوثق بين نجل الرئيس وبين القيادة في حزب العمال البريطاني الجديد؟!

وكان الابن وقتها قد بدأ الخروج والظهور على الساحة السياسية ضمن ما سُمي بعملية تجديد شباب الحزب الوطني، وانطلاقة الفكر الجديد في أمانة السياسات، وعليه فقد كان داعي الطلب المصري هو الاهتمام بتجربة «توني بلير» الذي بدا لمن يعنيهم الأمر في القاهرة، شابا نجح في النزول بـ (الباراشوت) على رئاسة الحزب ورئاسة الوزارة، وظن هؤلاء المعنيون بالأمر في القاهرة أن «بلير» نموذج مدهش يستحق النقل عن أعرق البلدان الديمقراطية!! ـ وعاد السفير البريطاني يحمل ردا بالموافقة والترحيب.

[ولم يكن «چون سوير» سفيرا عاديا لبريطانيا في القاهرة، وإنما هو من الأصل «رجل مهام خاصة»، وكان تعيينه في سفارة القاهرة اختيارا لما هو أكثر من سفير، فقد كانت مهمته الحقيقية أثناء وجوده في العاصمة المصرية هي التمهيد والتحضير السياسية لعملية غزو العراق سنة ٢٠٠٣، وبالفعل فإنه ما كاد الغزو يبدأ حتى نُقل «سوير» من «القاهرة» إلى «بغداد» ممثلا لبريطانيا على قمة سلطة الاحتلال في «بغداد»، لكنه عجز عن إثبات وجوده، لأن المفوض الأمريكي للاحتلال «بول

بريمر» لم يكن يريد شراكة بريطانية، وإنما يريدها علما أمريكيا لا ترتفع بجانبه أعلام!!].

ورحَّب الجميع في حزب العمال وفي رئاسة الوزراء بما طلبوه في مصر، واهتم «توني بلير» بالذات، لأن السياسة البريطانية رادوتها في ذلك الوقت أوهام نفوذ خاص في مصر، مع تكليف المجموعة الأوروبية لها (بريطانيا) مهمة رعاية التنظيم السياسي والتطوير الإعلامي، ضمن خطة تحرك على جبهة عريضة نحو العالم الثالث والشرق الأوسط بالتحديد، وكذلك فإن مهمة الاتصال مع لجنة السياسات في الحزب الوطني وأمينها («مبارك» الابن) عهد به إلى «بيتر مندلسون»، وهو المسئول الأول عن الحملات الانتخابية، وقد نجح فيها على امتداد ثلاثة انتخابات فاز بها «توني بلير»!!

واستقبل «بيتر مندلسون» في القاهرة بحفاوة (حتى بعد أن ترك منصبه في وزارة التجارة في حكومة «بلير» بسبب شُبهات حول علاقاته برجال الأعمال!!) ـ ثم أصبح «مندلسون» زائرا بانتظام للقاهرة، بدعوة من أمانة الشباب في الحزب الوطني، كما أن وفود أمانة السياسات لم تنقطع عن لندن، وكان بين ملاحظات «مندلسون» وقد سمعتها نقلا عنه «إن مُضيفيه المصريين مهتمون جدا بقسمين بالذات في تنظيم حزب العمال الجديد: غرفة الدعاية، وغرفة العمليات السوداء، أي المتعلقة بالمهام القذرة (كذلك يسمونها)!!».

■ ثم حدث أن الرئيس «چورچ بوش» الابن سأل الرئيس «مبارك» في الموضوع آخر مرة زار فيها واشنطن في عهده، ورد عليه الرئيس «مبارك» ضاحكا: «ألم يكن والدك رئيسا ثم جئت أنت هنا بعده؟!!» ورد «بوش»: «إن ذلك كان بالانتخاب الحر، وأن هناك فاصلا مدته ثماني سنوات، من إدارة «كلينتون» باعدت بين رئاسة الأب ورئاسة الابن!».

ومع أن «مبارك» لم يشأ فيما يبدو أن يناقش أكثر مع «چورچ بوش»، فإن السفارة الأمريكية أيام تولاها السفير «ريتشاردوني» راحت تتابع جهود التوريث في القاهرة، وتنقل في برقياتها (وقد أذيع الكثير منها ضمن مجموعة «ويكيليكس»)، تكهنات متزايدة حوله، بما في ذلك أحاديث منقولة عن أصدقاء لـ «مبارك» (الابن)، وكانت

أحاديث هؤلاء الأصدقاء صريحة في أن التوريث قادم لا محالة، ولن يوقفه شيء، ولا حتى ما يبدو من تحفظ المؤسسة العسكرية حياله!!

وتحكي برقيات «ويكيليكس» نقلا عن السفارة الأمريكية في القاهرة أن بين هؤلاء الأصدقاء (وقد حذف القائمون على نشر الوثائق السرية أسماءهم عندما نشروها حفاظا عليهم، وإن كانت أسماؤهم قد تسربت فيما بعد) ـ أنه عندما ألح السفير «ريتشاردوني» على بعضهم بقوله «إنه سمع أن المشير «طنطاوي» شخصيا يعارض التوريث لأسباب كثيرة لدى المؤسسة العسكرية في مصر» كان ردهم وبثقة زائدة «أن «مبارك» يستطيع إعفاء «طنطاوي» من منصبه في خمس دقائق، وقد قام أحدهم بتذكير السفير الأمريكي قائلا «إن «طنطاوي» ليس أقوى من «أبو غزالة»، وقد رأيتم بأعينكم كيف تمكَّن «مبارك» من إعادة «أبو غزالة» إلى بيته عندما أراد ذلك، ولم يستغرق منه القرار جهدا، ولا ترتبت عليه متاعب في القوات المسلحة - كما يردد المتشككون من المُعادين للابن الآن!!».



على أن الأنباء راحت تتسرب من محيط الرئاسة ذاته، بأن الرئيس أفصح لمن زاد إلحاحهم عليه أنه لا يستطيع مجاراة ما يطلبون منه، وأن عليهم تخفيف الضغط لأن المؤسسة العسكرية ليست راضية عن «التوريث»، وهو يقوم بكل ما يستطيع من جهد للإقناع وللتحضير، لكن المقاومة مستعصية، والمسألة ليست بالسهولة التي يتصورها من يلحون عليه بأنه «الآن» لينفذ ما يطلبون، وإلا ضاعت فرصته.

وتسربت في محيط الرئاسة قصص وروايــات عن تشاورات علت فيها الأصوات.

وكانت الحقيقة معقدة.

صحيح أن المؤسسة العسكرية بالفعل كانت تعارض، وقد أرادت أن تجعل معارضتها معروفة لدى الرئيس «مبارك».

إلا أنه الصحيح أيضا أن «مبارك» استخدم ما بدا له من معارضة المؤسسة العسكرية

وكرره وضغط عليه، لأنه وجد فيه ما يوافق شعورا غامضا في أعماقه ينفر من حديث «التوريث»!!

وفي الحقيقة فإن تحفُّظ المؤسسة العسكرية على «التوريث» ورد ضمنا أثناء الاستفتاء على تعديلات دستورية جرى تفصيلها خصيصا على مقاس الوريث سنة ٢٠٠٦، وجرى إقرارها وسط معارضة متزايدة، ورفض شعبي واضح، جعل المشير «محمد حسين طنطاوي» يبدي رأيا، مؤداه «أنه وكل القادة يرجون الرئيس مراعاة قاعدة مستقرة في السياسة المصرية تنأى بالقوات المسلحة عن أي دور يفرض عليها احتكاكا بالداخل السياسي».. (وذلك تعهُّد وقع تخطيه مرة واحدة من قبل أثناء مظاهرات الطعام ١٧ و ١٨ يناير ١٩٧٧، اتسع نطاقها وخرجت عن سيطرة البوليس، ويومها وكان المشير «محمد عبد الغني الجمسي» وزيرا للدفاع، وكان شرطه لتدخل القوات المسلحة واستعادة سيطرة الدولة أن يُعلَن عن إلغاء الزيادات في الأسعار، وبعدها وحين يزول السبب الذي أدى إلى اندلاع المظاهرات ـ تقوم القوات المسلحة بالمساعدة على إعادة الاستقرار والسلام الداخلي للوطن!!).

والآن كانت الرسالة الواضحة فيما قاله المشير «طنطاوي» أن القوات المسلحة لا تريد أن يزج بها في مشاكل داخلية قد تنشأ من رفض شعبي لقبول «التوريث».

....

....

لكن الغريب أن الرئيس «مبارك» لم يظهر منه ضيق بهذا التحذير، وكانت كثرة إشارته له دليل على أن لاقى شيئا بالقبول عنده، وتلك قضية تحتاج إلى بحث نفسي يصل إلى العمق البعيد عما هو كامن ومكبوت!!

والأشد غرابة أن الرئيس «مبارك» نفسه كان بين الذين شعروا أن الهمة الزائدة في البحث عن عروس مناسبة للابن كانت جزءًا من عملية تأهيله لإرث الرئاسة، باعتبار أنه من الصعب على مجتمع محافظ مثل المجتمع المصري أن يقبل برئيس «أعزب»!!



وكالعادة فإن كل فعل له رد فعل، كما أن كل تصرف مخالف للطبيعة له ضرائبه المضاعفة، ومن ذلك أن أصبح شائعا على نحو مقلق أن حديث «التوريث» أثر سلبا في أجواء الأسرة الرئاسية، لأن الابن الأكبر أحس أن الأصغر نال الحظوة، وبدأت بين الأخوين جفوة تحولت إلى هوة، ورغم السواتر من كل نوع فقد رأى الناس طرفا من مظاهر تردي العلاقة بين الأخوين، فالأخ الأكبر ـ الذي يعتبر نفسه صاحب الاستحقاق الطبيعي (إذا كان هناك حق) ـ راح ينتهز الفرص ليؤكد وجوده، ولعله اختار مجال الرياضة لظهوره، وفيها ملاعب كرة القدم وهو من عشاقها (وبالتالي فهو الأقرب إلى جماهيرها وهم حزب أغلبية في البلد).

وفي مباراة مصر والجزائر خرج الابن الأكبر على الناس بما تصوره تعبيرا عن الوطنية المستثارة ـ دون داعٍ ـ حتى وصل إلى حد الطلب علنا من السفير الجزائري أن يرحل عن مصر، ويتحداه على شاشة التليفزيون موجِّها له الخطاب: ماذا تنتظر لترحل؟!، ويضيف ألفاظا تسيء للعلاقات بين البلدين بكل تأكيد، وزاد على ذلك أن الابن الأكبر راح يكثِّف حملاته وظهوره على الساحة العامة، بما فيها لقاءات ودية ـ غير معلنة ـ مع بعض الكُتَّاب المعروفين بمعارضتهم للأخ الأصغر وتوريث الحكم له!! ـ وكان ذلك مناخا مقلقا في بيت الرئاسة إضافة إلى توترات أخرى!!

ووصلت العلاقات بين الأخوين إلى مشاهد مؤسفة، لابد أن وقعها كان قاسيا على الأب!!



والمدهش أن الرئيس «مبارك» راوده الإحساس بالتوجس والارتياب، حين وصلت إليه نتائج انتخابات مجلس الشعب الأخيرة أواخر سنة ٢٠١٠، فقد أحس ـ ربما ـ أن هناك محاولة لتمرير مخطط التوريث، حتى دون موافقته وحتى أثناء حياته، فقد لاحظ أن حجم الأغلبية التي حصل عليها الحزب الوطني في مجلس الشعب زائد على الحد، ولعل هذه الزيادة ـ أوحت لعقله الباطن ـ أنها تمهيد لتوريث قد يُفرض عليه هو فرضا ـ وبقرار من البرلمان الجديد عندما يحين موعد اختيار مجلس الشعب لمرشح الأغلبية للرئاسة في موعد أقصاه يوليو ٢٠١١.

ومن المفارقات أن بعض المراقبين أدهشهم أن الرئيس «مبارك» تراجع بسرعة أكثر من اللازم - في تقديرهم - ثم استسلم دون مقاومة جدية لمطلب التنحي بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ - وكان بينهم من وجدوا لذلك تفسيرا، مؤداه أن الرئيس «مبارك» أراح نفسه وتنحى، وهو لم يتنح لنفسه فقط وإنما أزاح ابنه وسط الزحام قبل أن يخرج هو من الصورة عندما عيَّن السيد «عمر سليمان» نائبا للرئيس، وكانت الحوادث أسرع من الجميع!!



ومن المفارقات أن قضية «التوريث» كانت الشاغل الكبير لقوى خارجية مهتمة بالشأن المصري، أولها الولايات المتحدة الأمريكية، والشاهد أن مراكز المخابرات المدنية والعسكرية في الولايات المتحدة وطوال أحاديث «التوريث»، خصوصا في الأشهر الأخيرة من سنة ٢٠١٠ ركزت على الموضوع، وكرَّست جهودا، وخصَّصت لجانا ومؤتمرات تبحث تصورات ما يمكن أن يجري في مصر بعد «مبارك»، وربما أن أهم تقرير أُعد وقتها هو تقرير مجموعة التقديرات في كلية الحرب الأمريكية للجيش الأمريكي (S.S.I).

ومن الملاحظ أن هذا التقرير صدر بتاريخ سبتمبر ٢٠١١، ومع أن الحوادث في مصر سبقته - فإن كلية الحرب الأمريكية نشرته، واعتبر ما فيه ساريا، حتى بعد استبعاد احتمالين بين السيناريوهات الخمسة التي تصورتها لما بعد «مبارك».

استبعدت أن يواصل «مبارك» نفسه السلطة (مرة سادسة كما كان اتجاهه واتجاه الحرس القديم في الحزب الوطني).

- أو أن يرث ابنه عنه رئاسة مصر (كما كان يريد الابن، ويريد معه من سموا أنفسهم بالحرس الجديد).

ثم طرح التقرير ما تبقى من تصورات، مركزا على ٣ سيناريوهات تتحرك من خلال عملية صراعات بين التيار الإسلامي (الإخوان والسلفيين)، وبين القوات المسلحة، وبين عدد من الشخصيات والتنظيمات الحزبية أو المستقلة، لكن التقرير الأمريكي لم يقطع بنهاية محددة للصراع، مما يضع الولايات المتحدة وسياساتها

تجاه مصر في وضع ترقب وتحفز كل الجبهات، ذلك أن السياسة الأمريكية ومعها تقديرات القيادة العسكرية الأمريكية بالذات تعتبر مصر بلدا بالغ الأهمية بالنسبة لها، فهي القاعدة التي ترتكز عليها حركتها في المنطقة كلها، والمقولة الإستراتيجية المتكررة بإلحاح في كافة التقديرات ولدى كل مراكز صناعة القرار هي «أن مصر لا يجب أن تضيع من يد الولايات المتحدة الأمريكية مهما كانت الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك، ومهما كانت درجة المرونة أو العنف في الممارسة السياسية الأمريكية ضمانا لتحقيقه!!».

وكذلك فإن السياسة الأمريكية مضت تلاحق الحوادث، وتتعامل مع التطورات، وتتحرك بكل طاقاتها، والهدف المطلوب بإلحاح «مصر يجب أن لا تضيع من يد الولايات المتحدة مرة أخرى» وذلك هو الشبح المعلق على أفق المستقبل في مصر - هذه اللحظة الخطرة من التاريخ!!